اش

تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية

الجزء الثاني

1939 ـ 1951

ترجمة أمحمد بن البار





محفـــوظ قـــداش

تاريـــــــــخ

الحركة الوطنية الجزائرية

الجزء الثاني

1939 - 1951

ترجمة أمحمد بن البار



تمت الترجمة بالمعهد العربي العالي للترجمة - 2008

ترجمة : امحمد بن البار

العنوان الأصلي:
HISTOIRE DU NATIONALISME ALGÉRIEN
Tome 2
1939 - 1951
par: Mahfoud KADDACHE

للطباعة والنشر والتوزيع
ص ب 109 برج الكيفان 16120 الجزائر
E-Mail: Oummabooks@yahoo.fr

الطبعة الأولى
2008

إيداع قانوني: 2008 / 3511
ردمك: 978-9961-67-263-1

نشر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة 2008 م
في إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب وتطويرها

II - السياسة الفرنسية:

تحولت الإدارة الفرنسية، التي أوقفت عشية الحرب قادة حزب الشعب الجزائري، ضد قادة الحزب الشيوعي الجزائري وجمعية العلماء، وسعت في الوقت نفسه إلى كسب العناصر الأكثر اعتدالا وكذا الذين خوفتهم بسياستها القمعية.

1 . القمع:

. ضد حزب الشعب الجزائري:

كان لدى حزب الشعب الجزائري، عشية الحرب منظمتان واحدة في فرنسا، والأخرى في الجزائر. وكان ويضم حوالي 4000 مناضل موزعين كالآتي:

1500 في فرنسا و1500 في مقاطعة الجزائر العاصمة و500 في مقاطعة وهران و500 في مقاطعة قسنطينة[37] إلا أن شعبيته كانت أكبر من هذا بكثير. وبما أن الإدارة لم يمكنها أن تتساهل مع نشطاء الحزب الذي ناصبها العداء للسيادة الفرنسية في الجزائر صراحة، حل حزب الشعب في 26 سبتمبر 1939، ومنعت جرائده، الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور، كما تم توقيف غالبية قادته واتهامهم وحبسهم أوإرسالهم إلى مختلف المعتقلات. أما مصالي الذي أطلق سراحه في 29 أوت 1939، فقد تم توقيفه أياما قليلة بعدها إضافة إلى مسؤولين آخرين، وتوبع واحد وأربعون مناضلا وطنيا لإعادة تأسيسهم لجمعية منحلة وتظاهرهم ضد السيادة الفرنسية والمساس بوحدة التراب الوطني وبالأمن الخارجي للدولة. وأطلق سراح ثلاثة عشر منهم لانتفاء وجه الدعوة، ولاذ آخر بالفرار لدى إطلاقه بسبب مرضه. وقد مثل سبعة وعشرون منهم في 17 مارس أمام المحكمة العسكرية للجزائر العاصمة وانتدب الكثير من المحامين للدفاع عنهم، منهم «ديرولاد».

خلال المحاكمة، ومع إنه لم يثر مسألة الاستقلال، لم يتوقف مصالي عن الظهور بمثابة قائد الحزب، وقام بكل شجاعة بعرض أهداف حزب الشعب: «لم أفكر يوما (أكد هذا في مدونة مكتوبة قرأها بنفسه في الجلسة وقدمها إلى المحكمة) في اقتطاع أي جزء من تراب فرنسا... فيم يرغب حزب الشعب؟ في أن يرى نهاية نظام الأهالي الذي يلاحق الشعب الجزائري في كل ميادين نشاطه. وأن يرى هذا الشعب يشارك في تسيير مصالحه ويتعاون على أساس من المساواة المطلقة واحترام تقاليده ولغته ودينه، طبقا لما ورد في إعلان 1830. نحن نرغب في التحرر والحكم الذاتي على طريقة الدومينيون الإنجليزي، فإن منح لنا ذلك فإنني سأقدم دعمي ودعم حزبي الكامل». كما قدم أغلبية المتهمين تصريحات لا تقل عنها شجاعة [38]، وكان الحكم قاسيا جداً [39] ففي المجموع 123 سنة أشغالا شاقة و114 سنة سجناً و560 سنة منع الإقامة و161000 فرنك غرامة.

أدرك السيد «باج» محافظ الجزائر العاصمة خطأ المحكمة، ودون في تقريره الرسمي ما يلي: «لقد أثرت إدانة مصالي كثيرا على قدامى مناضلي حزب الشعب، الذين أظهر عدد منهم تفهما طيبا لظروف المرحلة، والمستقبل وحده سيظهر ما إذا لم يكن هذا الحكم في حد ذاته من أجل تمجيد المصاليين بنصر جديد، ببلورة كل أنواع الحنق والسخط داخل حزب الشعب [40]».

ضد الشيوعيين:

لاقى الحزب الشيوعي الجزائري مصير الحزب الشيوعي الفرنسي نفسه؛ فقد حل أياما بعد التوقيع على الحلف الألماني السوفيتي، وتم توقيف عدد من مناضليه من بينهم قدور بلقاسم الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري، وأغلقت بعض المقرات وكان بوكرت الوحيد الذي بعث استقالته من الحزب بعد توقيع الحلف، بتصريح عمومي لصالح السعي في الحرب. فكانت شعبية الحزب الشيوعي تكاد تكون معدومة. ولم تكن للمسلمين أية ثقة في حزب حارب وطنية النجم وحزب الشعب الجزائري، ولم يتمكن من إحراز شيء من

الجبهة الشعبية التي شارك فيها. أما أوربيو الجزائر «الوطنيون الفرنسيون الصالحون»، الذين لم يدعموا يوما برنامج الشيوعيين، فلم يتبعوا الحزب.

لم يبرز الحزب الشيوعي الجزائري كثيرا. فالعدد السري لجريدة «الكفاح الاجتماعي» الصادر في سبتمبر 1939 مر تقريبا بشكل غير ملحوظ، إلى غاية الاستسلام في 1940 حيث نجح الشيوعيون في تركيب مطبعة صغيرة وإخراج عدد مطبوع من «الكفاح الاجتماعي» لأول مرة[43]، إضافة إلى عدد كبير من المنشورات والإعلانات التي تم توزيعها.

وقد استطاع الحزب إعادة تأسيسه تحت اسم «جبهة الحرية» ونجح في تكوين نفسه بقوة في منطقة وهران حيث لم يكن القمع قد طال كل قادته. إلا إنه لم يكن فعالا في منطقة الجزائر العاصمة. وقد شارك الشيوعيون في الكفاح ضد فيشي: فقد توفي قدور بلقاسم بمعتقل جنين بورزق، وتم اغتيال علي رابيا. أما أحمد اسماعيلي، المحكوم عليه بالإعدام غيابيا، فقد حاول إعادة تأسيس منظمة سرية. وفي سبتمبر 1942 طلب بيان للحزب تشكيل «جبهة الحرية ضد توغل الفاشيين الألمان في الجزائر» وأعلن النداء التالي: «حتى لا تكون الجزائر مستعمرة ألمانية وحتى نؤمن المعيشة للشعب: الدفاع عن فلاحي الجزائر والدفاع عن الشبيبة. فهلموا نتحد أخويا ودون أن نولي اعتبارا لأصولنا العرقية أوالفلسفية، متحدين، سوف نكون أقوياء للكفاح ضد السيطرة على بلادنا التي يحضر لها هتلر، بمساعدة الثلاثي «لافال ـ بيتان ـ شاتال» وكل الخونة الآخرين[44]». وتم التأكيد على الثقة في الجيش الأحمر، أي في الاتحاد السوفياتي، في ستالين، رمز الأمل في العودة إلى أكثر حرية وأكثر عدالة وأكثر مساواة» غير أن هذا البرنامج لم يكن قابلا لأن يجذب لا الأوربيين، الذين كانت أغلبيتهم تناصر فيشي وتحبذ التعاون مع ألمانيا، ولا المسلمين المنشغلين جدا بمصير بلدهم أكثر من مصير فرنسا.

كسب الشيخ الإبراهيمي ومصالي لصالح القضية الفرنسية[58]، دون أن تأخذ النشاط السري لحزب الشعب مأخذ الجد.

III - حزب الشعب الجزائري السري:

لم يمنع توقيف قادة حزب الشعب المناضلين وإدانتهم من مضاعفة محاولات إعادة تنظيم الحزب؛ فقد أشارت تقارير الشرطة إلى عدة مبادرات: دعاية شفهية وكتابات حائطية، وإعلانات مكتوبة باليد وإنشاء جمعيات رياضية. وقد جعل احتلال الألمان لفرنسا بعض المسؤولين يستغلون الظروف لتقوية الروابط بين المناضلين والتحضير لبعث الحزب من جديد.

1. محاولات التجمع في الجزائر:

نقلت الشرطة عدة محاولات لتجمع مناضلي حزب الشعب الجزائري مع نهاية 1940، في مقاطعة الجزائر العاصمة، والباقي في البليدة، والأربعاء، وروفيقو، وسيدي موسى، وفي مدينة دلس[59]. وأعطت أسماء لبعض المسؤولين الذين تشك في أنهم أعضاء الهيئة المركزية الجديدة التي أسسها مصالي[60]. كما أشارت إلى أن هذا الأخير نصح بالهدوء وأنه مستعد للانضمام إلى برنامج الإصلاحات، بينما بقي أربعة من رفقائه، وهم فليتة ومنور من بوفاريك، ولعماري من الجزائر العاصمة، وفرحات من تيزي راشد، متمسكين بمواقفهم.

أما بعض المناضلين فقد أرادوا استغلال التمرد الذي حدث في «ميزون كاري» (الحراش حاليا) لشن حركة كبيرة من الاحتجاجات: ففي يوم السبت 25 جانفي 1941 وفي حدود الساعة التاسعة والربع ليلا، تدفق مئات المناوشين التابعين لفيلق زحف المشرق مدججين بالسلاح، ويمثلون ثلاثة أرباع عدد الأهالي، في مدينة «ميزون كاري» (الحراش حاليا) منادين بالجهاد وهم يطلقون النار على المارة والنوافذ المشرعة. وتمت استعادة النظام خلال تلك الليلة وأوقف المسؤولون الرئيسون، أما بعض العشرات من المناوشين الذين فروا إلى الريف، فقد أوقفوا بدورهم أياما بعد ذلك ما عدا عددا نجح في الإفلات. وارتفعت

العساكر بين المدنيين إلى العشرات من القتلى (ومنهم العديد من المسلمين) وعدد من الجرحى، فيما لا حق بعض المدنيين الذين طالتهم المظاهرات، المتمردين، وقد حاول مناضلو حزب الشعب احتلال مكاتب البريد والبلدية وكذا السيطرة على جسور المراكز وإطلاق سراح مصالي والمناضلين المعتقلين في السجن المدني، إلا أن المحاولة فشلت لعدم التحضير الجدي للتمرد. وقد فكر مناضلو حزب الشعب في الاستفادة من القضية، غير أن مصالي ورفقاءه في الخلية أعطوا تعليمات بالهدوء، وقد ضمنت الإدارة هذا التمرد بالتأكيد على القلق الموجود سلفا في إعداد أهالي فيلق سير (Régiment de Marche) في التكوين وإلى عناصر متصلة عانت الفوارق المفرطة في الأجور بين الفرنسيين والأهالي.

وقام مناضلون شباب في الغالب بمبادرة إنشاء إحياء خلايا حزب الشعب أو إعادة إحيائها، كما حدث في سطيف حيث نظم مجموعة من التلاميذ الشبان جمعية خيرية اسمها «الخيرية»، إلا أنهم تلقوا صعوبات، وتحت تأثير فيفي محمود، وهو مناضل في حزب الشعب، انخرطوا سنة 1941 في العمل السياسي السري[61]. أما في مشرية فقد كانت نقطة الانطلاق خلية حزب الشعب الجزائري المدرسة، حيث كان الشيخ تبون حاج أحمد يمارس التعليم، وقاد التكوين الإصلاحي للطلبة الشباب إلى الخلوص إلى ضرورة العمل السياسي[62]. وفي المدية كان الحاج الحسين، مسؤول خلية المدية (المؤسسة في سنة 1937) هو من أخذ على عاتقه مبادرة تجميع الثانويين وإعادة بعث حزب الشعب في المدينة[63]، فيما كان تأسيس خلية حزب الشعب في العديد من المراكز داخل البلاد على يد مدربي وأفواج الكشافة الإسلامية الجزائرية وقادتها[64]. وتم تعيين عدد من المناضلين أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الرياضية والمدارس. أثارت التقارير الكثيرة للشرطة انتباه السلطات حول هذه «التشكيلات»، حتى أن المناضلين نجحوا في تشكيل خلايا لحزب الشعب في بعض الكتائب[65].

كان نشاط حزب الشعب بمبادرات قدماء المناضلين، وكذا ببروز مسؤولين شباب بإمكانهم تأطير خلايا جديدة والمحافظة على الاتصالات من أجل إعادة محتملة للتنظيم.

وحاول حزب الشعب مواصلة نشاطاته السرية، إلا أن شرطة الاستعلامات العامة أبلغت بوجود «اجتماعات سرية مشبوهة في المقاهي المغاربية، ومبعوثين مكلفين بالنشر السري لأوامر الحزب، فاستعمال البريد لم يكن مؤتمنا»، وتم اكتشاف مركز لنشاطات حزب الشعب الجزائري في 13 جوان بالوحدة 27 للقطار بالجزائر العاصمة. وأرسل الحزب مناشير إلى مناضليه، وتمكنت الشرطة في حجز المنشور رقم 3 لشهر فيفري 1941 والمنشور رقم 6 لشهر جوان 1941[66].

واستطاع معتقلوحزب الشعب انطلاقا من السجون والمعتقلات إجراء الاتصالات مع المناضلين الأحرار. إذ قدم لهم القياديون آراءهم وأرسلوا إليهم التعليمات، كما تم إرسال عرائض إلى الإدارة تحتج على ظروف الاعتقال[67]. وما فتئت السجون والمعتقلات تمثل لحزب الشعب مدرسة للصبر والتكوين.

ظل مصالي الحاج رمزا لحزب الشعب الجزائري. وعند الاتصال به لمرات عديدة من قبل مبعوثي الحكومة، التزم دائما بالكلام نفسه[68]. ففي 21 جوان 1940 أعلم ضابطا ساميا أراد أن يقنعه بمساعدة الحكومة الفرنسية «بمقاومة سيطرة هتلر» أن هذا لن يكون إلا في الإطار الذي «تؤخذ فيه مطالب الشعب الجزائري وتطلعاته بعين الاعتبار» وفي 25 نوفمبر 1940 رفض مصالي المقترحات المنقولة من قبل محاميه على غرار التنازل عن الاقتراع العام وعن البرلمان الجزائري والقبول بسياسة تعاون بين الفرنسيين والمسلمين على قدم المساواة. وفي 6 مارس 1941، رفض القيام بتصريح طلبته منه شخصية رسمية. وفي 11 مارس، عاود الرائد س...، من الحكومة الفرنسية، طلبه إياه بتصريح مقابل حريته، إلا أن مصالي كرر رفضه وأجابهم: «إذا كنتم تريدون تعاونا

حقيقيا: أطلقوا سراحنا أولا ودعونا نجتمع (أصدقائي وأنا) وسندرس إمكانية تبني موقف جديد بناء على الوضع الخارجي والداخلي الجديد» وفي 28 مارس 1941 تم الحكم على مصالي بست عشرة سنة أشغالا شاقة.

2. الوطنيون والألمان:

قد رأينا كيف أن مصالي أقصى من الحزب أعضاء لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا (CARNA)، ومنذ بدايات الحرب، انقسم مناضلوحزب الشعب أمام الموقف الذي يجب تبنيه في مواجهة الدعاية الألمانية.

ففي شهر سبتمبر من عام 1939، بثت إذاعة برلين (تزيسن) وإذاعة شتوتغارت نشرات أخبار وتعاليق موجهة إلى ثلاثة بلدان مغاربية، وكان للإذاعيين يونس بحري وياسين عبد الرحمن صيتا واسعا. وقد كانت الدعاية الألمانية تمارس في البلاد وبشكل ناجح في الغالب[69]، وأصبحت أكثر حدة بعد احتلال فرنسا[70]. ووجدت لها صدى أكيدا لدى الجماهير الشعبية[71].

قام قائد الكشافة الإسلامية الجزائرية محمد بوراس بالاتصال بلجنة وقف إطلاق النار بالجزائر العاصمة، وتم توقيفه وإعدامه من قبل الفرنسيين، لأنه قام وبصفته موظفا بمكتب البحرية بالأميرالية، بتسريب وثائق سرية للألمان توفي بسالة، واعتبرته الشبيبة الجزائرية، وخاصة الكشافة، وطنياً شهيد القضية الوطنية[72].

اعتقد عدد من مناضلي حزب الشعب إنه يجب استغلال الهزيمة الفرنسية للتحرك. أما البعض الآخر، ودون التنازل عن الهدف النهائي، فمال إلى التريث ونصح بالهدوء[73]. وظل الأكثر تشددا متشبثين ومجتهدين في تشكيل منظمة سرية وعازمين على التحرك أن سمحت الظروف بذلك؛ كما أرادوا إبقاء الشعب في حالة استنفار، بنشر الإعلانات وتنظيم الكتابات الحائطية وكذا التنديد بالعناصر المعتدلة: «إن بعض مناضلينا لضعفهم، جروا بأنفسهم إلى محادثات

مساكرة... فالخونة الذين حاولوا تثبيط منظمتنا يجب أن يعتبروا أعداء للوطن[74]».

كانت العناصر الأكثر تصميما أعضاء في (CARNA) سابقا، وخلال رحلتهم إلى ألمانيا ضرب الألمان معهم موعدا في الجزائر العاصمة في اليوم العاشر من الحرب، وكان من المفروض الالتقاء بمبعوث ألماني بالقرب من حصن 15 بالجزائر العاصمة (حديقة صوفيا)، إلا إنه تخلف عن الموعد. وفي أوت 1940 قام كل من طالب محمد ورشيد عمارة وعبدون محمد وهني المدعودقي[75] بزيارة إلى أعضاء لجنة وقف إطلاق النار بالجزائر العاصمة[76]. وقد ذكروهم بالاتصالات التي تمت بألمانيا، فوعدوهم بطلب التعليمات ببرلين، إلا أنهم لم يتلقوا أية إجابة.

لم يفشل الوطنيون: ففي 1941 ذهب رشيد عمارة واتصل من جديد بالألمان الذين رفضوا تقديم الأسلحة لكنهم عرضوا الأموال. غير أن الوطنيين رفضوا مصرحين بعدم قبول سوى الأسلحة من أجل الكفاح وتحرير بلادهم، كما اتصلوا بلجنة وقف إطلاق النار الإيطالية، بفضل موظف بقنصلية إيطاليا، سعيد المدعوديافولو. وقدم كل من طالب محمد وعمارة رشيد وعبدون محمد والحاج شرشالي وسيد أحمد باشا، الطلب نفسه إلى الإيطاليين الذين أجابوا بما أجاب به الألمان[77].

قرر إذاً أعضاء المجموعة إنشاء منظمة قوية حتى يكونوا - في حالة ما إذا فتحت جبهة في شمال إفريقيا- مفاوضين شرعيين عن الشعب الجزائري، ومستعدين لأي طارئ. المهم هوتجميع الجزائريين العازمين على الكفاح، وهم في حاجة إلى الأسلحة من أجل تحرير البلاد. حتى إنهم لم يعطوا اسما لمنظمتهم، محددين هدفا مزدوجا، عسكريا (جلب الأسلحة)، وسياسياً (نشر شعارات الاستقلال). وتم تأسيس هذه النواة من المناضلين العازمين وإن كانوا مقيدين، ولعبت دورا مهماً غداة إنزال الحلف في شمال إفريقيا[78].

36- في مارس 1942 ...

العام شاقل واحتفل معهم (ذكره كيليتشي ...

أوت 1946، ص 3226).

37- مركز وإعلام دراسات الحكومة العامة، مارس 1941. أرشيف Aix، 11h49

38- بن هارون: «ما فعلته، سوف أفعله أن لم تهتم الحكومة بمطالبنا.»

بومعزة: «لا نريد أن نظل بأي ثمن مستضعفين على أرض بلدنا».

جلول: «تم الخروج من هذه النقاشات بسياسة جديدة... وسنعمل سويا، موجهين

قبل (بنائي الإمبراطورية): المارشال «بيتان» ومصالي الحاج.»

39- الحكم:

مصالي الحاج (تلمسان)	أشغال شاقة	16 سنة.
قاسمي صالح (الجزائر العاصمة، أصله من قرقور)	أشغال شاقة	16 سنة.
قاسمي صالح (الجزائر العاصمة، أصله من باتنة)	أشغال شاقة	16 سنة.
لعماري محمد (الجزائر العاصمة، أصله من قرقور)	أشغال شاقة	16 سنة.
حيواني لخضر(الجزائر العاصمة، أصله من شمطة)	أشغال شاقة	16 سنة.
ممشاوي محمد (تلمسان)	أشغال شاقة	16 سنة.
معروف بومدين(تلمسان)	أشغال شاقة	16 سنة.
فرحات محمد(فورناسيونال الأربعاء نا إيراثن)	أشغال شاقة	16 سنة.
بورماش مقران (الجزائر العاصمة، أصله من قرقور)	السجن	9 سنوات
بومعزة علاوة(الجزائر العاصمة، أصله من ميلة)	السجن	9 سنوات
بن عنون علي(ميزون كاري (الحراش حاليا)، أصله من بالسترو (الأخضرية)		
حرقة عبدالقادر(قالمة)	السجن	9 سنوات
خيذر محمد (الجزائر العاصمة)	السجن	9 سنوات
بوجريدة عمار (قالمة)	السجن	8 سنوات
	السجن	8 سنوات

فيلالي مبارك (قسنطينة، أصله من سعيدة، هارب)	السجن	5 سنوات
غالي أحمد (الجزائر العاصمة، أصله من سعيدة، هارب)	السجن	5 سنوات
بلعيد محمد (الجزائر العاصمة، أصله من ميزرانة)	السجن	5 سنوات
أوشيش محمد (ذراع الميزان)	السجن	5 سنوات
فيلالي علي (قسنطينة، أصله من القل)	السجن	5 سنوات
جلول أحمد (قالمة)	سجن	5سنوات
تركي عبدالقادر(وهران)	السجن	5 سنوات
صايفي عيسى (قسنطينة، أصله من الميلية)	السجن	5 سنوات
عمروش أحمد (أصله من مايو - مشدالة)	السجن	5 سنوات
لعزلي أحمد(بوفاريك)	السجن	5 سنوات
بغريش هاشمي(قسنطينة)	السجن	4 سنوات
مناد (بوفاريك، أصله من الشبلي)	سجن	4 سنوات
قليتا أحمد(بوفاريك، أصله من المدية)	السجن	3 سنوات
بن عمر(بسكرة)	السجن	3 سنوات

بالإضافة إلى معاقبة المحكوم عليهم ب- 20 سنة حرمانا من الإقامة (15 سنة لقليتة) والحرمان من الحقوق المدنية بالمدة نفسها (حرمان مؤبد للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة). حكم عليهم بغرامات متفاوتة بمبلغ 161 ألف فرنك (وهم مدينون به تضامنا) ما أنهكهم كلية مع المصاريف الزائدة.

40- ذكره شوان، وأعاده ر. آرون، مرجع سبق ذكره، ص 79، الذي قدم النسخة التالية لتصريح مصالي أمام المحكمة: «فيم يرغب حزب الشعب الجزائري؟ المساواة المطلقة واحترام تقاليدنا ولغتنا وديننا. نحن لا نريد الانشقاق بل حرية مع فرنسا، في إطار السيادة الفرنسية، أن منح لنا الفرنسيون ذلك فسنموت من أجلهم. فهم إلى حد الآن أهملوا تحبيب أنفسهم في هذا البلد، لكني أتمنى أن يكون هناك تغيير، ويتم تأسيس قرارات جديدة، إنه تعاون حقيقي ما نريده».

41- انظر André Moine، التغريب والمقاومة في شمال إفريقيا1939- 1944.

42- النشرة الإعلامية للحكومة العامة، 14 جانفي 1940، تصريح بثته إذاعة الجزائر العاصمة في جانفي 1940.

43- Y.M.Danan، مرجع سبق ذكره، ص ص 40- 44.

أما مصالي [...] بعض التحفظات، فقد وضع [...] جدا إنه يجب فعل شيء ما، غير أنه»، و[...] جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا، فإنني على العكس، لا اثق مطلقا في فرنسا، فلن تقدم لك فرنسا شيئا، ولن تزاح إلا بالقوة ولا تعطي الا ما ينتزع منها[158].

أما بالنسبة لعباس فقد كان «شخصيا على ثقة»، وفي 4 افريل 1944 اودع القانون الأساس لحركة أحباب البيان والحرية ((لدى ولاية قسنطينة ولدى الحكومة العامة للجزائر[159].

1. برنامج أحباب البيان والحرية:

شكل أحباب البيان والحرية تجمعا سياسيا يهدف إلى «التعريف والدفاع عن بيان الشعب الجزائري ليوم 10 فيفري 1943. وكانت أهدافهم المحددة في قوانينهم التأسيسية[160] تتموضع في إطار عام، في إفريقيا وفي آسيا، أين يمارس العنف والاعتداءات من قبل القوى الإمبريالية ضد الشعوب الضعيفة. فأحباب البيان والحرية يحاربون بالكلمة والكتابة هذه الإمبريالية ويعجلون بقدوم عالم جديد حيث تحترم الشخصية الإنسانية وحيث تكون كل الشعوب حرة. وعلى الصعيد الجزائري، «فمهمة هذا التجمع هي الدفاع عن البيان وإدانة النظام الاستعماري»، فالأمر يتعلق «بتبسيط فكرة الأمة الجزائرية والترغيب في دستور في الجزائر الجمهورية ذات الحكم الذاتي تابعة لجمهورية فرنسية مجددة، ضد الاستعمار وضد الإمبريالية.» كما طالب حركة أحباب البيان والحرية بتسمية «الجزائريين المسلمين» وباستبعاد الأوصاف المفروضة عليهم من قبل الاستعمار (أهالي، رعايا فرنسيين، سكان أصليين، مسيرين فرنسيين مسلمين، ...إلخ). فهو يسعى إلى بعث الفخر في نفوس الجزائريين بمحاربة مركب النقص الذي فرضه الغزو الاستعماري ورسخته الإدارة الاستعمارية، مذكرا

بتاريخ الشعب الجزائري وماضيه ومساهمة الحضارة العربية في إثراء الفكر الإنساني. كانت هكذا معظم نصوص القوانين مكرسة لكرامة الجزائري ولشخصيته الجزائرية وللرغبة في تشكيل أمة بجميع سكان الجزائر. وهناك صنف آخر من المطالب تم التعبير عنه: إنهاء امتيازات الطبقات المسيرة للرجعية الفرنسية، وكذا الإقطاعيون المسلمون التابعون للنظام الاستعماري. وهذا ما يفرض المساواة بين جميع المواطنين والحق في الرفاهية لكل الشعب الجزائري[161].

ظهر البرنامج وكأنه تسوية بين الموقفين الرئيسين للحركة الوطنية، أنصار الاستقلال والعناصر المعتدلة والداعمة مع هذا للأمة الجزائرية. أما التيار الأول فقد قبل البرنامج المقترح. فقد أطلع فرحات عباس مصالي (وهو إذاك في الإقامة الجبرية بربيل) على قوانين حركة أحباب البيان والحرية. وأعطى رئيس حزب الشعب الجزائري في مناسبتين في ماي وفي ديسمبر 1944 موافقته على إقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بالجمهورية الفرنسية[162] وكان مصالي قد صرح لعباس: «سنقوم بهذا المسعى الكبير سويا وسوف نرى...» وأعطى مصالي الأمر ل- حزب الشعب الجزائري بالانخراط في حركة أحباب البيان والحرية[163]. كما برز التراضي في كتابات عباس، حيث لا تجد ألبتة إشارة لفرنسا عام 1789 ولا للشعار الجمهوري«حرية، مساواة، أخوة» بل الحديث عن ميلاد عالم جديد. وذكر عباس –الإنساني- ما وصفه (رينان) «رابطة حقوق الإنسان»، وهومتشبث بسياسة عاقلة، تتطلع إلى «جمهورية ذات حكم ذاتي مرتبطة بجمهورية فرنسية، مجددة وضد الاستعمار والإمبريالية» ولا يزعج فرنسا.

بقيت الإدارة مذهولة أمام تقدم عباس، فقد أشارت التابعة للجنة الفرنسية للتحرير الوطني[164]: «أن عباس مرتبط بمصالي، ويطالب باستقلال الجزائر،

ويقرن عمله بعمل العلماء، وهنالك شائعات تعزو لفرحات عباس والإبراهيمي النية في الانحناء أمام مصالي.

حدد فرحات عباس من جديد برنامج حركة أحباب البيان والحرية في جريدة «إيقاليتي»(165)، فأكد ضرورة سياسة انضمام واتحاد مع فرنسا: «إن صيغة اليوم هي ضم شعوب شمال إفريقيا إلى الأمة الفرنسية من أجل استفادتهم من التربية العلمية والتجهيز الحديث والخبرة الديمقراطية والجمهورية.» ويقول: «لقد تبنينا هذا الاتجاه لأننا نعتقد، مثل الحاكم «لابيي»، أن «لفرنسا دورا في إنشاء وطن للأهالي الذي سيأخذ مكانه يوما في المحافل الدولية»، فالصيغة التي نقترحها هي إذاً عقلانية ومقبولة من قبل الجميع. فهي التي شكلت قوة الاتحاد السوفيتي. وهي الوحيدة القادرة على ضمان النهوض الحقيقي لشعوبنا وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.» كما طالب عباس بتعويض المعمر «بالتقني» و«السيف» و«بالكتاب» وأشار بأن حركة أحباب البيان والحرية لا تشكل حزبا سياسيا بل جمعا من الناس، من جميع الاتجاهات، يمكن انتماؤهم لأحزاب سياسية، لكن يشتركون في الرأي الواحد حول مشكل الاستعمار وحلوله: أي مثل ضرورة وصول المستعمرات والشعوب، كما أعلنه الجنرال ديغول، نحو الاعتراف «بشخصيتهم» مع الحفاظ على الروابط المتينة مع الدول المستعمرة لها.

2. قاعدة حركة أحباب البيان والحرية:

عدا المتعصبين الذين خانوا البيان والشيوعيين، فإن الشعب بأكمله كان ضمن أحباب البيان والحرية. إذاً كان الشعب محضرا من قبل المنظمتين اللتين وجهتا نشاطه في الوجهة الوطنية، فالأولى هي جمعية العلماء في إطار إحياء الإسلام واللغة العربية، والثانية هي حزب الشعب الجزائري في إطار الوطنية الثورية

العلماء.

لقد أضحى الإسلام عاملا في التعبئة، وقد سجلت الشرطة مشاركة عناصر مثقفة في اللجان التي أنشأتها جمعية العلماء[166]. وقد كانت الأوامر تنتشر: فمنع على المسلمين ارتياد المقاهي الأوروبية وفي جيجل، قام شبان برمي جزائري مسلم في الماء وهو في حالة سكر. وفي خنشلة تعرض مسلم للضرب بالعصا لأنه راقص نسوة في حفلة. ولوحظ ازدحام كبير في المساجد، وتم تنظيم نوع من الشرطة لمراقبة احترام قواعد الإسلام[167].

وكانت مختلف المدارس -بسكرة، وهران، عين تموشنت- تتنافس باندفاع لإنشاء المدارس. كما تم فتح مدارس حرة في منطقة القبائل، في تيزي وزو وبجاية خاصة. وصار المسجلون يعدون بالآلاف. ودعا مبارك الميلي نساء بسكرة إلى بيع حليهن لمصلحة المدارس[168]. وطبع الاحتفال بذكرى وفاة ابن باديس مظاهرة مؤثرة بنادي المولودية يوم الأحد 16 أفريل 1944 (كانت وفاة بن باديس في 17 أفريل 1940)، وقد اتخذت طابعا وطنيا واضحا. فتزاحم آلاف الأشخاص من ممثلي الجمعيات الرياضية والكشافة والمدارس والطلبة والشخصيات الدينية والسياسية في المقارّ الضيقة للمولودية للاستماع لخطابين ألقاهما كل أستاذ في اللغة العربية من الصديقية[169] بكلوسالومبي (المدنية حاليا) ولمين العمودي.

وطلب العلماء من الشعب الاتحاد. ففي باتنة صرح مبارك الميلي: «واصلوا العمل والتفكير في الشعب الجزائري. إنه الوقت المناسب» كما حث الإبراهيمي جمعيته بالجزائر العاصمة والبليدة بعدم نسيان أنهم «عرب ومسلمون[170]» قبل كل شيء. وقد أتت دعاية العلماء أكلها، فزاد عدد المصلين في المساجد، أصبح الشباب أكثر امتثالا للأخلاق الإصلاحية والمال يتدفق بسهولة[171]. وقام الشيخان الإبراهيمي والتبسي بتنظيم جولة في مقاطعتي وهران وقسنطينة،

يرسلان فيها مطالب جمعيتهم، ويفاخران بمنافع التربية الدينية، ويوبخان الفتيات اللاتي يعملن خادمات لدى الأوروبيين(172).

وقد أرسل العلماء إلى السلطات بمذكرة أعيد نشرها في الأعداد الثلاث لجريدة «البصائر»(173) وتلخص مطالبهم. وتضم المذكرة تاريخ تنظيم الدين الإسلامي في بداية الاحتلال الفرنسي في ظل الجمهورية الثالثة. وتطالب بالتطبيق الصريح والكلي لمبدأ فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الجزائرية وفق الأسس التالية:

1- هذا الفصل يجب أن يتم بالطريقة التي تنزع فيها كلية ونهائيا وصاية الإدارة ورقابتها على كل ما يرتبط بالدين الإسلامي، حيث ليس للإدارة أن تتدخل بشكل ظاهر في الدين في أي مسألة ولا في أي شأن ديني مهما كانت طبيعة هذه المسائل وهذه الشؤون وأهميتها.

2- تمكين المجتمع المسلم من التصرف في جميع هذه الشؤون والمسائل، بصفته المؤهل الوحيد لمعرفتها، دون استثناء ولا تحفظ، مع الاعتراف الواضح والمطلق ودون لبس بحق هذا المجتمع في كل ما يتعلق بدينه.»

كما اقترح العلماء الكيفيات العملية للتطبيق، من أجل تنصيب مجلس إسلامي أعلى. وطالبوا أيضا بتأسيس نظام حر لتعليم اللغة العربية وتنفيذ عسلة الهياكل في مجال القضاء.

لقد شكل الإسلام عامل تعبئة سياسية حول القضية الوطنية؛ فمساهمة العلماء كانت هذه المرة شاملة

-حزب الشعب الجزائري السري:

أخذ مناضلو حزب الشعب الجزائري العبرة والدرس من رفض السلطات الفرنسية النقاش حول القضية الوطنية، وفي الوقت نفسه الذي توسعت فيه منظمتهم السرية، كانت هناك شعارات تروج ضد تعبئة الجنود المسلمين وتجنيد المجندين. هكذا وفي البليدة، 321 شاب من 839 مجند لم يتقدموا إلى مكتب

التجنيد في ماي 1943[174]، هذه الدعاية، لم تمس سوى جزء بسيط من الشعب، لأن الجيش الفرنسي للتحرير (1944) ضم 23.2% من الجزائريين المسلمين[175].

لم يرض برنامج حركة أحباب البيان والحرية حزب الشعب الجزائري، وقد رأينا تحفظات مصالي. فقد قبل الوطنيون على مضض فكرة الفيدرالية، واعتبروا فرنسا في حالة خضوع، ويجب الصدع علنا بالكفاح من أجل التحرير والاستقلال[176]. فحزب الشعب الذي شكل طليعة ثورية واقتحم الثانويات والكليات[177] لا يزال يواجه صعوبات في الوصول إلى الجماهير، مع أنها لديها قابلية لشعارات الاستقلال والتحرير الوطني. فقد كلف الطلبة بتشكيل خلايا في المدن مسقط رأسهم[178]، غير أن هذا لم يكن كافيا[179].

رأى حزب الشعب في حركة أحباب البيان والحرية وسيلة عملية للوصول إلى الجماهير الشعبية. وكان مناضلوحزب الشعب الجزائري يجرون بمناسبة نشاطات الدعاية لحركة أحباب البيان والحرية العديد من الاتصالات مع المناضلين والمتعاطفين مع البيان. وكانوا يدعون الشعب ببث شعاراتهم للاستقلال الشامل، إلى الانخراط في حركة أحباب البيان والحرية. ومن جهة أخرى، تابع حزب الشعب الجزائري دعايته الخاصة. ففي الليلة الممتدة من 17 إلى 18 مارس 1944 كتبت كتابات بالزفت على أسوار الجزائر العاصمة:

«فليسقط مشروع بلوم فيوليت.

الجزائر أمة واحدة.

مواطنون جزائريون، نعم.

عاشت الجزائر الحرة.

عاش بيان الشعب الجزائري.

عمال، تسقط المواطنة.

عاش بيان الشعب الجزائري».

[illegible] معارضة [illegible]، فلم يقدم [illegible] والدعم الذي [illegible]
[illegible] أن ينتظروه منهم. [illegible]، [illegible]
تعرض الهجمات نفسها التي تعرض لها فيوليت والعربي[230].

بعد فشل مشاورات التقسيم، جاء دور الإصلاحات ولم تنجح الإدارة في فصل الشعب الجزائري عن حركة أحباب البيان والحرية، كما لم تفعل الحركات السياسية المعادية للأحباب شيئا يذكر، ضد الاتحاد المشكل حول القضية الوطنية.

5. معارضة أحباب البيان والحرية:

لقد واجه أحباب البيان والحرية معارضة الرأي الأوربي. وما لم يكن مثيرا للدهشة، هو أن الوحدة التي حققها الجزائريون حول القضية الوطنية الجزائرية قد واجهت عدوانية الأوساط المتعلقة بالسيادة الوطنية الفرنسية والتفوق الأوربي ولا يستوقفنا سوى معارضة المنتخبين المسلمين ومعارضة الشيوعيين الذين ظلوا خارج الوحدة الوطنية.

. المنتخبون المتخلفون ضد أحباب البيان والحرية:

انتهى الأمر بين جلول والمنتخبين الذين خانوا البيان والمحبطين من الأمر الصادر في 7 مارس 1944 بشكر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على الإجراءات المتخذة. وقد ظل بن جلول قلقا: فالإصلاحات لم تسمح له باسترجاع شعبيته: «كان ربما هدفا لاعتداء في ليلة 8مارس 1944 حيث تعرض لطلقات نارية»[231]، وحاول تجميع المنتخبين وحمايتهم من دعاية الأحباب، ولم يتنازل عن المحاولة في صنع وجه جديد لقائد. وفي 12 أفريل، استدعى المندوبين الماليين والمستشارين العامين لاجتماع موجه لدراسة الوضع الاقتصادي والإصلاحات السياسية الضرورية. ورأت الإدارة أن الاجتماع لم يكن مناسبا، وأجلته إلى تاريخ لاحق. وكانت تستهدف المنتخبين بهذا الإبطال. وفي الجزائر العاصمة قوبل الدكتوران بن جلول ولخضاري برفض قاعة بقصر كارنو[232]، حتى الإدارة

نفسها لم تأبه لمحاولات هؤلاء المنتخبين. هؤلاء لا يتشاطرون كثيرا سياستهم وخلال الجلسة الافتتاحية للمجلس العام لقسنطينة قام بن جلول بتصريح واضح لصالح الإدماج، في حين هاجم فرحات عباس الاستعمار وطالب بإطلاق سراح مصالي[233]. وفي الجزائر العاصمة، صوت المنتخبون المسلمون في المجلس العام على مذكرة شكر وولاء للحكومة[234]، وقد تم التصويت على مذكرة مماثلة من قبل مستشاري وهران (16 أكتوبر 1944). وصرح بن جلول الذي عين مندوبا مسلما لدى المجلس الاستشاري بأنه يطالب بالمساواة بين كل المواطنين، ليس فقط لفائدة الجزائريين المقيمين بالجزائر ولكن أيضا للمقيمين في فرنسا، والوسيلة الوحيدة لإضعاف الحزبين اللذين يحاربان الإصلاحات لصالح المسلمين، حزب الشعب الجزائري وحزب فرحات عباس». فبالنسبة لبن جلول، «الجزائريون لا يطلبون سوى أن يصرخوا: عاش ديغول[235]»، فقد فعلوا ذلك من قبل ولا يطالبون إلا بالحق في أن يكونوا فرنسيين.

الشيوعيون ضد أحباب البيان:

مقارنة مع برنامج الأحباب، فإن برنامج الشيوعيين لم يجد صدى لدى الجماهير المسلمة ففي المدرسة الابتدائية للحزب أدان الحزب الشيوعي الجزائري الاستقلال من جديد: «إن الحديث عن استقلال الجزائر هو من قبيل الديماغوجية. فهو مستحيل بالنظر إلى البنية الاستعمارية الحالية للبلاد. فستكون الجزائر بالضرورة خاضعة للأجنبي[236]». وقد شعر قادة الحزب بأخطار الدعاية الدينية وردوا بشدة على «أولئك الذين بحجة الكفاح ضد تعاطي الكحول، يضربون على يد كل شخص من الأهالي يتبين إنه ارتاد أي مقهى أوربي».

فالحزب الشيوعي الجزائري المتحفظ تجاه المشاكل السياسية دافع عن قضية المطالب المادية[238] ونأى بجانبه عن الأحباب. فقد اعتقد الشيوعيون الذين كانوا على علم باحتمال إنشاء هذا التجمع – حيث أبلغهم عباس بقوانينه. بأنه بالغ في

الأمر[239]. وأدانوا أحباب البيان، إذ حكموا على سياسة «الوطنيين المزيفين» بأنها إجرامية ومغامرة، وبأنهم غير مبالين بمصير الجماهير الشعبية. وانتقدوا «الأبناء الخلفيين للإقطاعيين أو البرجوازيين الرجعيين الكبار، الذين يعيبون على الشيوعيين تخليهم عن مبدأ الحق الحر للشعوب في تقرير مصيرها بنفسها»[240].

ومن أجل التصدي لأحباب البيان والحرية أنشأ الشيوعيون أحباب الديمقراطية[241] الذي قدموه «بوصفه تجمعا واسعا للجماهير الشعبية التقدمية ضد الفاشية والخدام» وقد سارعت فرنسا المحاربة إلى إقرار بيان أحباب الديمقراطية، وطلبت من السلطات العمومية تسهيل المهمة أمام هذه الحركة الديمقراطية المسلمة الشابة التي لن تدخر جهدا في جلب المساعدة الفعالة للشعب الفرنسي في كفاحه التحرري، والعمل بصرامة ضد العناصر الغامضة من أي جهة جاءت «لاسيما أولئك الذين لا يترددون أبدا في الدعوة إلى الأنفال وقد استشفوا ضياع امتيازاتهم الطبقية[242]»، كان المعمرون مستهدفين، غير أن التحذير كان صالحا بالنسبة للوطنيين. وتفاديا لمواجهة الحزب الشيوعي الجزائري الذي يوجد وراءه حزب قوي للمقاومة الفرنسية، وهو الحزب الشيوعي الفرنسي، أجاب أحباب البيان «بأنهم متابعون لنداء أحباب الديمقراطية»، طالبين منهم فقط إدراج إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وحرية الصحافة لكل الأحزاب والمنظمات السياسية في برنامجهم[243]. ظل أحباب البيان والحرية مع هذا مرتابين حول إمكانيات عمل التجمع الشيوعي «لطالما أكدنا أنه في برنامج أحباب الديمقراطية ليس هناك ما يمكنه أن يجمع بين الجماهير المسلمة ويوحدهم بجدية من أجل معركة مشتركة[244]»، وكان أحباب البيان والحرية مقتنعين بأن المطالب الفورية لا يمكنها أن توسس العامل المذهبي والأيديولوجي الضروري لكفاح الشعب الجزائري، إلا أن الوطنيين ليسوا مغفلين، فالمناورة الشيوعية لم تخف عنهم. كما لم ينجح أحباب الديمقراطية في اجتذاب الجماهير الشعبية، وكان لهم صدى محدود.

فإن كان حقيقيه ... واعين ب... الهدوء و...

الواقع، كان عباس ورفقاؤه واعين بـ...

يكن أمام الأمين العام للأحباب سوى الدعوة إلى الهدوء و...

ودعوة الجزائريين إلى عدم الوقوع في الفخ الذي ينصبه لهم المرجفون[257].

وسواء تعلق الأمر بالحذر أو وحدة النظر السياسية أو الخوف من العـ...

الثوري، فقد كانت قفزة نحو المجهول.

مؤتمر مارس 1945.

ظهرت الانشقاقات بوضوح في المؤتمر المنعقد بالجزائر العاصمة في مارس 1945. فكل فرع كان مدعوا لأن ينتخب ممثلين. وكان من بين المؤتمرين مناضلو حزب الشعب الجزائري والعلماء وأتباع عباس. وقد أراد حزب الشعب الجزائري استغلال فرصة المؤتمر لتأكيد أولوية المسألة الوطنية على كل أشكال المطالب. فكان يجب استغلال الجو الحماسي لإحراج كل المعتدلين ودفعهم إلى الحديث علنا عن الاستقلال والمطالبة به. وقد سعت الإدارة بمناوراتها إلى عزل هذه العناصر عن القضية الوطنية وإثارتهم ضد الفكر الوطني. وعلى العكس من ذلك فحزب الشعب الجزائري أراد ربطهم بالوطن الجزائري والاستقلال، وبالعلم الجزائري الذي كان بعضهم مستعدا لأن يضحي من أجله. وفي جو من الحماسة والقداسة الدينية تمت تأدية اليمين على المصحف.

ومع قراءة الحل المقترح كان المعتدلون كما المتطرفين حازمين. وقد فسح حزب الشعب الجزائري الذي أراد تسيير المؤتمر المجال أمام الدكتور سعدان[258] غير إنه غلب مبادئ سياسته:

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية.
2- وضع دستور جزائري ديمقراطي جمهوري.
3- استبدال المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب.

4- استبدال الحكومة العامة بحكومة جزائرية.
5- الاعتراف بالألوان الوطنية[259]».

لم تزل روح البيان، وظل برنامجه في قاعدة العمل. وقد صوت المؤتمرون أيضا على مذكرة احتجاج ضد الإجراءات المتخذة ضد مصالي الخاضع للإقامة الجبرية. وكان رئيس حزب الشعب الجزائري موصوفا «بزعيم الشعب الجزائري الذي لا نزاع فيه[260]». وكان الوطنيون واعين بقوتهم وسلطتهم المعنوية[261].

وقد أولت الإدارة مؤتمر مارس 1945 على أنه انتصار لحزب الشعب على المواقف المعتدلة[263]. واستعملت ضد أحباب البيان القمع والتفريق والتهديد. وكان قمع الشرطة عبثا تهديد مناضلي الأحباب: ففرضت على الموظفين الإقامة الجبرية كما هددت بائعي جريدة «Egalité» ومودعيها.

حاولت الإدارة تقسيم المواقف التي كانت موحدة في فيفري 1945، حيث نقل إلى عباس أن فروع حركة أحباب البيان والحرية شكلت من قبل حزب الشعب[263]، وبالتالي فهي تعمل لمصلحة مصالي. وجددت له الإعذار[264]، في أفريل 1945. وذكر العقيد شوان (رئيس مصلحة الارتباطات في شمال إفريقيا) في تقريره: «إن زعماء حزب الشعب الجزائري لا يخفون بأنهم في الانتخابات المقبلة يطمعون في غالبية المقاعد[265]» لهذا تم تأجيل الانتخابات.

وفي بداية أفريل اجتمع المكتب المركزي لحركة أحباب البيان والحرية على خلفية ضغط العناصر المعتدلة، وبهدف إجهاض المحاولات المحتملة من قبل أعوان مستفزين، وطبقا لتوصيات المؤتمر العام الثاني في مارس 1945. وقد بادر قرار في أفريل 1945 للانتفاض ضد الإشاعات المغرضة وتحذير المناضلين من العناصر المشبوهة التي قد تثير بعض الحوادث وضد التحريضات الخطيرة. وقد حدد معالم مذهب الحركات: الوفاء للبيان، والاعتراف بالشخصية الجزائرية، وإصلاحات الهياكل، بعد الاتفاق بين الفرنسيين والجزائريين المسلمين[268].

كما حدد القرار أيضا الأعمال المبرمجة: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والتحرير الكامل لمصالي كإجراء رمزي، والنشر الواسع للبيان وملحقه من أجل الوقوف ضد العمل الماكر لأولئك الذين يشوهون المسار، وانخراط كل الجزائريين دون تمييز في حركة أحباب البيان والحرية، وإرسال وفد إلى باريس لطلب دراسة ميثاق حركة أحباب البيان والحرية المطلبي. ومن أجل مراقبة الحركة، قرر المكتب المركزي بأن مكاتب الفروع لن تكون نهائية إلا بعد المصادقة على تشكيلتها. وحتى تظهر إرادتها في الاتحاد مع الأحزاب الديمقراطية، طلبت حركة أحباب البيان والحرية التي طلبت من الحزب الشيوعي والراديكالي ومن فرنسا المحاربة لنصوص البيان ووضع كل الوثائق تحت تصرفهم، ودعت فروعها إلى الاتصال مع هذه التجمعات.

وما يميز الموقف الأخير المتخذ من قبل حركة أحباب البيان والحرية هوالاعتدال والحذر، والإرادة في الحوار مع اليسار الفرنسي، لكن في الآن نفسه ثبات على المبادئ ورفض للإدماج واحترام الشخصية الجزائرية. وقد سعى المعتدلون مثلهم مثل المتطرفين مرة أخرى، إلى ترجيح حجتهم السياسية أمام مفاوضيهم الفرنسيين.

لكن كان الوقت متأخرا، وكانت الأمور قد حسمت، حيث كان اليمين الأوربي يغض الطرف إذا ما تعلق الأمر بإصلاحات لصالح المسلمين. أما اليسار (المتأثر بالوطنية) فقد كان غيورا على سلامة التراب الفرنسي ووحدة الإمبراطورية الفرنسية.

وقد كان العمل الوطني الإسلامي شبيها بالعمل ضد فرنسا. لقد رسخ العنف في المطالب الوطنية لحزب الشعب أحباب البيان والحرية في الوقت الذي أرعب فيه العناصر المعتدلة، طالما لا يستطيع التعبير قانونيا. وكانت السلطات الفرنسية عازمة على خنقه. لقد كنا على شفير تحول مهم.

هل كانت هذه ساعة الحقيقة؟

الباب الواحد والعشرون

أحداث ماي 1945

1- جوالتمرد.

عرفت الجزائر خلال الأشهر التي سبقت نهاية الحرب العالمية الثانية جوا حقيقيا من التمرد.

1. التوتر:

في جزائر أقلقتها الحرب وأربكتها مؤامرات المجموعات الأوروبية، بالإضافة إلى مناورات الحلفاء، بل وحتى الألمان[1]. ورغبة مناضلي حزب الشعب، أوبالأحرى الجماهير التي استحوذت عليها الدعاية الوطنية، في المرور إلى مرحلة العمل، وكذا رغبة أوساط المعمرين للنهوض بشتى الوسائل، بما في ذلك الاستفزاز، في وجه مظاهرات الوطنيين واستغلال أية زلة قد تقع منهم، إضافة إلى الهوة المعتبرة التي تشكلت منذ عدة أشهر «لتجعل من السكان الأوروبيين والسكان المسلمين كتلتين متعاديتين[2]»: كل هذا كان ينبئ بحدوث المواجهة. فقبلها وفي أفريل 1944، كان الدكتور سعدان قد وجه إلى المجلس العام لقسنطينة تحذيرا جادا: «أمامكم مشهد لشعب يريد أن يعيش، كما يطالب بضمانات. ليس هذا تهديدا أوإنذارا، ولكن أن لم تتخذ الإجراءات، واعتبارا لما كنت قلته فإن الجماهير المسلمة التي ترضى بالانقياد، والطبقات الشغيلة والفلاحين الذين لا يسمحون بخداعهم، سيقولون لكم «لقد ضيعتم مهمتكم؛ ولوحدث الاضطراب، سيقال لكم: أنتم المسؤولون عن ذلك»[3].

2. الحوادث:

تم تسجيل وقوع حوادث عديدة. ففي جويلية 1943 اجتاح جنود أحياء سكيكدة المسلمة، وأسفر ذلك عن ثلاثين قتيلا، فيما لم تعبر السلطات عن أية ردة فعل[4]. وفي أفريل 1945 كانت الأحداث التي وقعت في ربيل (شلالة) وإن كانت أقل مأساوية، مقلقلة جدا بالنسبة إلى السلطات. وتطبيقا لتوجيهات الحكومة العامة (لقد أخذ الأمين العام فازاتي مكان شاتينيو الذي أبقي في باريس)، أراد محافظ الجزائر العاصمة (بيريي) أن يستغل اجتماع السلطات بالشلالة، بمناسبة تنظيم العشابة (الانتجاع)، ليوقف أربعة أعضاء نشطين من حزب الشعب[5]. وقد قامت الحشود بإطلاق سراح المناضلين المعتقلين، وأوسع ممثلو الحكومة رشقا بالحجارة والشتائم. وذكر تقرير الأمين العام للحكومة[6] «أن فرنسا فقدت مكانتها. لقد كانت إساءة خطيرة لهيبتنا.» أشيع الخبر في أربع وعشرين ساعة، ليبلغ مدى أكثر من مائة كيلومتر في جميع الجهات. وقد تدخل الشعب ليواجه قوات النظام. كان أمرا تافها، إلا إنه حدث سياسي مهم. وردت الإدارة على ذلك بسرعة: فقد تم إرسال أربعة فصائل من الحرس المتنقل إلى المكان، وأوقف «المتورطون في التمرد» إضافة إلى القادة الأربعة. كما استغلت الفرصة لتحويل مصالي الحاج إلى القليعة.

لقد أشارت المعلومات الواردة إلى السلطات إلى أن الهيجان[7] قد تجدد ابتداء من مارس 1945،. وكان الحديث أيضا عن مؤامرة للوطنيين بشرشال. وتم توقيف عدة مناضلين، وكذا ضابط صف مسلم، اتهموا بتوزيع منشورات والكتابة الحائطية إضافة إلى الدعاية ضد فرنسا رفقة المناوشين في مدرسة الإطارات. وقد روجت الأخبار الكاذبة بشأن دعم أمريكي لثورة عربية، ووصول أسلحة أجنبية ومساعدة مصرية ومقاومين ألمان في الجزائر... وهو ما نتج عنه ذهنية جديدة لدى الجماهير الجزائرية.

تقدير جديد للوضع:

هناك بعض الأمثلة التي تعطينا فكرة عن هذا الإدراك الجديد للأمور من قبل الجماهير المسلمة. فقد كتب تلميذ من منطقة بجاية على كراسه الكتابة التالية: «أنا جزائري، والجزائر هي وطني» عوضا عن النموذج المقدم من قبل المعلم: «أنا فرنسي، وفرنسا هي وطني»؛ كما صاح تلميذ آخر: «مثلنا نحن»، وذلك في الوقت الذي كان معلمه يتحدث فيه عن ظروف العبيد الرومانيين؛ كما تم توقيف مقابلة في كرة القدم جمعت في بونة (عنابة حاليا)، مسلمين وأوربيين خشية الفتنة[8]. وفي منطقة البليدة تمّ تأنيب معلم لتعليمه للوطنية الجزائرية لتلاميذه. أما الكشافة الإسلامية والتي انتقد وعدها[9] فقد دفعت لأن تقدم التعريف التالي لمعنى الوطن: «وهوالبلد الذي ولدنا فيه» وتم توقيف بعض الكشافة في القبائل لأنهم كانوا يرددون النشيد الشهير للأنصار الفرنسيين[10].»

هبت رياح الفزع في الوسط الأوربي. ففي 24 أفريل 1945 دعا ستة من المستشارين العامين لمقاطعة قسنطينة[11] المحافظ «لوستراد كاربونال» لاتخاذ الإجراءات لتفادي أحداث لا يمكن إصلاحها. كما أبلغوا عن الحقد الجماعي للسكان الأصليين والانفعالات التي ترجمتها الخشونة في الألفاظ، والاستفزازات والشتائم والتهديدات أحيانا... كما صار الموظفون والتجار المسلمون «متعجرفين، وأظهروا رغبتهم في البقاء وحدهم على أرض أجدادهم والشامل.»

لقد تغيرت ذهنية الأهالي حتى لدى أولئك «الذين كانوا مخلصين للمعمرين دون تحفظ.» وقد شعر المعمرون أنهم مهددون باللاامن: أعمال تخريب ومظاهرات ومواكب، ومناوشات سجلت بالميلية وشلغوم العيد. ورفض العمال الأهالي العمل في الورشات الخاصة والملكيات الفرنسية. أما الحلول المطلوبة فقد بدت وأنها تلك التي طالما نادى بها المعمرون: إجراءات إدارية من أجل تفادي أحداث لا يمكن إصلاحها[12].

في 26 افريل 1945 صرح محافظ قسنطينة للدكتور سعدان: «سوف تحدث اضطرابات ويحل حزب كبير»[13]، وفي افريل 1945 صرح عبو[14] وهوإحدى شخصيات الاستعمار البارزة: «ستكون هنالك أعمال شغب وستضطر الحكومة إلى العودة إلى الأمرية 7 مارس»[15].

لقد ميز القلق، أمام هيجان المسلمين وتعنت الوطنيين، والرغبة في تعطيل الأمرية 7 مارس، ومناهضة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لشاتينيو، وعدم قبول المطالب الوطنية للبيان تحت أي عذر، تفكير الأوساط الأوربية المعمرة عشية وقف إطلاق النار.

3. *الإجراءات المتخذة من قبل السلطات:*

بات خطر المواجهة الدامية حقيقيا. فمع نهاية شهر أفريل اضطربت الأجواء بإشاعات عن عصيان عام ليومي 2 و3 جوان، انتشرت بين أوساط الأوربيين والمسلمين[16]. وقد تم اعتقال ضابطي صف مسلمين عادا إلى الوطن، لأنهما كانا يحملان «مخططا لمقاومة في شمال إفريقيا» تحاكي المقاومة الفرنسية[17]، كما توقعت تقارير شرطة ولاية الجزائر العاصمة مظاهرات تنادي بالاستقلال في اليوم الدي توقع فيه وقف إطلاق النار[18]. وفي أفريل 1945، أعلن الجنرال هنري مرتان: «من مصادر مختلفة بسطيف من الثابت أن حزب الشعب بصدد تنظيم التمرد العام... فقد ازداد الطلب على استمارات الانخراط في حزب البيان. كما أصبح الشباب المسلم المتحكم فيه بمهارة أداة خطيرة في أيدي القادة في التجمعات السكنية والأرياف؛ ويبدوانهم عازمون على شن كفاح دون هوادة: طرد«الفرنسيين القذرين[19]». وقد قامت السلطات العسكرية والمدنية باتخاذ الاحتياطات لمواجهة الأحداث المتوقعة. ففي أكتوبر 1944 حضر العسكريون قائمة للمناطق الحساسة، «والخاضعة للدعايات الهدامة»: الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة والقبائل الصغرى والكبرى وجبال تلمسان والأوراس. كما أصدرت أحكاما لضمان استقرار النظام في حالة الاضطرابات الخطيرة. وتم

وضع مخطط للدفاع ضد أي تمرد محتمل: حيث جهز الجنرال هنري مرتان 30 ألف رجل على مستوى الجزائر العاصمة، و15 ألفا في وهران، و13 ألفا في قسنطينة، وثلاثة آخرين في أقاليم الجنوب[20]، فيما قام الجنرالات والوطنيون المسلمون بتمرين كان موضوعه التمرد.

وقد أوصت مصالح الحكومة العامة منذ أفريل 1945 بتدابير لحفظ النظام. يجب إيقاف الحركة بتدابير مناسبة، وإفهام الجماهير بأننا لن نسمح بذلك[21]، وأكدوا بأنه، "وحسب معلومات من مصادر مختلفة، كل الأمور تبين بوقوع حركة بمناسبة نهاية العداوات وأنها ستكون نوعا ما عامة[22]، أما النقاط الحساسة المعلن عنها، فقد كانت عديدة: سطيف، وتبسة، وبسكرة والأوراس في منطقة قسنطينة، أين كان أحباب البيان والحرية بأعداد كبيرة، والجزائر العاصمة والبليدة وبوغاري في منطقة الجزائر العاصمة أين توجد قيادة أركان الحركات الثلاث ووهران وتلمسان ومعسكر في منطقة وهران الأقل تعرضا للدعاية الوطنية. لهذا فقد اتخذت الحكومة العامة الإجراءات العاجلة الآتية: تعزيز القوات العسكرية في مقاطعة قسنطينة، وخصوصا بتبسة وبسكرة والأوراس واستعادة كتيبتين كانتا قد أعيرتا إلى تونس[23]. وفي 30 أفريل 1945 تم نقل مصالي إلى برازافيل.

كانت قوات النظام مستعدة للتدخل: وقد أعطتهم مظاهرات الفاتح ماي الفرصة الأولى لذلك.

II- مظاهرات الفاتح ماي:

كان حزب الشعب عازما على ترويج تمثيلية الحركة الوطنية الجزائرية مادام الأمريكيون قد قالوا لوفد من الوطنيين بأن الشعب لا يتبعهم[24]. واستغل حزب الشعب الفاتح ماي ليتظاهر ضد تحويل مصالي إلى أقاليم الجنوب في البداية ثم بعدها إلى برازافيل. وقرر المكتب السري لحزب الشعب[25] المجتمع في 31 أفريل القيام بهذه المظاهرة وأعطى التعليمات إلى مناضلي المقاطعات الثلاث

1. المسيرات:

تم تنفيذ الأمر في منطقة قسنطينة في كل الأنحاء تقريبا، حيث تميز الفاتح ماي بمسيرات نوعية بتبسة والقل وخنشلة وعين البيضاء وسطيف. هذه المسيرات، المنفصلة عن المظاهرات النقابية، تبعت تلك المرخص لها رسميا أو على العكس، سعت إلى قطعها. وفي سطيف، توجه حوالي خمسة آلاف مسلم نحو قاعة الحفلات أين انعقد الاجتماع النقابي، وهم يصيحون: «مصالي! أطلقوا سراح مصالي!» كما كانت النسوة تستثرن المتظاهرين بزغاريدهن[26]. وقد أوضح لنا مسؤول أن في هذه المدينة، كان لدى المناضلين لافتات تحمل الشعارات التالية: «تحرير مصالي! تحرير المعتقلين السياسيين! برلمان جزائري! الاستقلال!»[27]، كانت أعداد المتظاهرين كبيرة ولم تسمح لهم الشرطة بالدخول إلى قاعة الحفلات مع أوربيي الاتحادية العامة للعمل. واضطر مسؤولو حزب الشعب إلى تهدئة المجموع[28]. كما وقعت مظاهرات أخرى في باقي المقاطعات، بوهران وتلمسان، وخصوصا بالجزائر العاصمة.

كانت مظاهرة العاصمة هي الأعنف. فعشية الفاتح من ماي، وزعت مناشير تحتج على تحويل مصالي. وفي الفاتح ماي تشكلت مسيرتان اثنتان، ضمت الأولى متظاهرين بباب الواد وساحة الحكومة وسلكت شارع باب عزون وشارع «إيسلي» (العربي بلمهيدي حاليا) أين أوقفتها الشرطة. وقد حدث عراك عنيف أسفر عن 13 جريحا وقتيلين، وأصيب ثلاثة أعوان[29]. أما المسيرة الثانية فقد تكونت بضواحي مسجد سيدي عبد الرحمان في القصبة وشوارع روفيقو وموقادور لتصب في شارع «إيسلي» (العربي بلمهيدي حاليا)، ساحة بيجو[30]. وكانت الرؤوس تحمل لافتات مكتوب عليها بالعربية والفرنسية والإنجليزية «الحرية للجميع.» «أطلقوا سراح مصالي»، «عاشت الجزائر حرة مستقلة.» وقد وصلت هذه المسيرة إلى البريد المركزي، حيث انضم إليها العديد من المسلمين، وعلى وجه الخصوص المتظاهرون الذين شكلوا ببلكور مسيرة

بالثلة وكانوا كلهم يرددون نشيد الحزب وسبابة اليد اليمنى ملتصبة نحو السماء. كما تجمعت بعض الحشود في نقاط مختلفة من المدينة، حول القصبة وبالقرب من الكاتدرائية وسوق لا لير وسوق راندو... وأظهر المناضلون بأنهم قادرون على تأطير الجماهير. وقد حققت المظاهرات هدفها السياسي: التأكيد للحلفاء والفرنسيين أن هناك حركة وطنية منظمة وقوية. غير أنه، لا ردة فعل الحلفاء ولا السلطات الفرنسية ولا رأي الأحزاب الأوربية حققت رغبة الوطنيين.

2. انعكاسات الفاتح ماي 1945:

قامت الإدارة بعدة اعتقالات، كما اتخذت إجراءات احتجاز ضد القادة البارزين لحزب الشعب: عسلة حسين وهني محمد وحفيظ عبد الرحمان ومزرنه أحمد وماحي محمد... واضطر العديد من المسؤولين إلى اللجوء إلى السرية. وكان على عناصر أحباب البيان والحرية الذين أقحموا رغم إرادتهم في مظاهرات الفاتح ماي أن يوضحوا موقفهم مادامت الإدارة تحاول مناورتهم. وبالفعل فبعد المظاهرات ذهب الأمين العام لولاية الجزائر ليرى عباس وصرح له: «نحن نعلم أنكم لستم من فعل هذا، لكن الجزائريين الذين قتلوا وجرحوا كانوا يحملون بطاقة أحباب البيان والحرية. وعلى هذا فإنكم أنتم المسؤولون»[31].

اللجنة المركزية وبعد اجتماع لها، حررت [32] لأحباب البيان مشروعا منشورا: «نداء لكل الفرنسيين»[33] تحتج فيه على نفي مصالي، وعلى قمع مظاهرات الفاتح ماي. ولقد اجتازت كتلة أحباب البيان الامتحان الأول في القوة: فقد تأكد التضامن مع عناصر حزب الشعب، وتأكدت ضرورة الاتحاد مع اليسار الفرنسي.

وفي 5 ماي صوتت اللجنة المركزية للأحباب على مذكرة احتجاج ضد الإجراءات التي اتخذتها الشرطة في الفاتح ماي. كما رفع الزعماء الذين أكدوا

عدم مشاركة الأحباب في تنظيم المواكب، «احتجاجا حادا ضد الاتهامات التي روجت بين الرأي العام لفكرة أن المنظمين كانوا أعوانا مقربين من الهتلرية والذين كانوا ينوون الانصراف إلى مظاهرة مضادة وإفشال عيد العمال»[34].

أما الشيوعيون والاشتراكيون وبغض النظر عن أوساط المعمرين فقد نددوا بشدة بما قام به الوطنيون. كما استهجن بيار فاير الأمين العام لاتحاد مقاطعات النقابات الاتحادية العامة للعمل «المحرضين الذين سعوا لجعل مظاهرة الفاتح ماي دموية»[35]. وقد كان الشيوعيون أكثر عنفا: فقد أدانت جريدة «ليبرتي»[36] «المستفزين، أعوان الهتلرية المرتبطين بالإقطاعيين الأوروبيين والمسلمين». وفي مناشير وزعت بالجزائر العاصمة هاجم الحزب الشيوعي الجزائري حزب الشعب بصراحة متهما إياه بأخذ أوامره من هتلر، واستعمال شعارات الحقد في الجزائر وإحداث الاضطرابات لتقسيم الجماهير فرنسا الديمقراطية وتشويهها[37].

وبما أن القمع لم يطل إدارة الوطنيين، وتنديدات الشيوعيين لم تلق صدى في الأوساط المسلمة، فقد عبر حزب الشعب عن ارتياحه لنتائج مظاهرات الفاتح ماي، وهكذا اجتاز مناضلوه أول امتحان للحماس وكانوا على أتم الاستعداد للتحرك، فيما نفذ صبر الجماهير الشعبية.

III – الثامن ماي 1945:

لقد تبعت مظاهرات 8 ماي 1954 في منطقة قسنطينة، حركة كبيرة من التمرد. أما اتساع هذا التمرد ووحشية القمع فقد أعطى لما يسمى «أحداث 8 ماي 1945» بعدا تاريخيا مثل واحدا من أسباب الفاتح من نوفمبر 1954 وثورة التحرير الوطني.

1. موضوع المظاهرات:

كان حزب الشعب يحلم بمظاهرات أكبر من تلك التي حدثت في الفاتح ماي: بإشراك الشعب الجزائري في عيد النصر، واستغلال ذلك للتأكيد وبصفة جلية للحلفاء، ولفرنسا على تعلق الشعب الجزائري بحرية الجزائر واستقلالها، ما

وإذا كانت مظاهرات الجزائر العاصمة في الفاتح ماي قد اعتبرت نجاحا سياسيا كما لم يتعلق الأمر بتاتا بالتنظيم للتمرد.

أحباب البيان وشعورا منهم بهذه الإرادة وهذا التيار الجارف، أرادوا بدورهم التظاهر، لكن بعد الحصول على موافقة السلطات الرسمية أولا، واستعمالا لشعارات عامة ليس من شأنها إثارة لا الإدارة ولا الديمقراطيين[38]، وشرعوا في نشر مذكرة احتجاج على شكل منشور، تكون لجنتهم المركزية قد تبنتها في 5 ماي، وتندد فيها بالقمع الذي مارسته الشرطة على المتظاهرين في الفاتح ماي. فيما تحجج محافظ الجزائر العاصمة بما أشار إليه «ملحق البيان» من إنه ومع نهاية العدوان «ستصبح الجزائر دولة جزائرية تحظى بدستورها الخاص يعده مجلس تأسيسي جزائري منتخب بالاقتراع العام» ليمنع أي مظاهرة وكل توزيع لمناشير أحباب البيان والحرية، والتي اعتبر أنها تحمل «عبارات غير مقبولة».

وفي حين كان أحباب البيان يأملون من الإدارة أن تمنحهم الترخيص، لم ينخدع حزب الشعب بنوايا هذه الإدارة[39]. فقد سمح للمعتدلين بالقيام بمساعيهم، لكن وأمام النتائج السلبية، أعطى حزب الشعب الأمر بالتظاهر يوم النصر. وفي 6 ماي تم توزيع منشور بالجزائر العاصمة، وفي المدن الرئيسة، يطلب فيه من المناضلين، بمناسبة مظاهرات النصر، إشهار الألوان الوطنية وتحضير الرايات التي تحمل العبارات الآتية: «من أجل تحرير الشعوب»، «أطلقوا سراح مصالي»، «عاشت الجزائر حرة مستقلة»، «تسقط الإمبريالية[40]»... هذه الشعارات التي كانت أشد وطءا وثورية من تلك التي عمد إليها أحباب البيان.

وعكس ما أكده بعض الكتاب فلم تكن هناك خطة للتمرد؛ وإن كان بعض المتظاهرين مسلحين، فقد كان ذلك بغير علم المسؤولين.

الاستعراضات ومنع الشرطة وردود الفعل الشعبية:

اندلعت الحوادث إثر اعتراض قوات الشرطة لتنظيم مسيرات الوطنيين. وقد كانت الأعنف بمنطقة قسنطينة. وفي المجموع، قاطع المسلمون الاحتفالات الرسمية وأخذوا ينضمون إلى موكبهم الخاص، فيما اختلفت مواقف الفروع تبعا للمدن. ففي البليدة والبرواقية وسيدي بلعباس وسعيدة وقعت المظاهرات في هدوء ودون تدخل الشرطة. أما في الجزائر العاصمة فقد اكتفى المسلمون بمقاطعة الاحتفالات الرسمية وخاصة منها تلك التي كان منتظرا أن تقام في المسجد الكبير. وفي بونة (عنابة حاليا)[42] وجيجل انضم آلاف المتظاهرين المسلمين إلى الموكب الرسمي. وفي لحظة ما قاموا بإخراج أعلام ورايات حملت الشعارات: «عاشت الجزائر المستقلة»، «يسقط الاستعمار»، «أطلقوا سراح مصالي» وأحيانا «تسقط الشيوعية»، وهم يرددون النشيد الوطني[43]. وتدخلت الشرطة مطلقة النار.

وفي قالمة، نظمت اللجنة المركزية المحلية لأحباب البيان والحرية مظاهرة منفصلة تماما عن مظاهرة السلطات. وقد ميز الموكب لافتات كتب عليها «عاشت الديمقراطية»، «فلتسقط الإمبريالية»، «أطلقوا سراح مصالي»، مما أدى إلى تصادم مع الموكب الرسمي، ولما أرادت الشرطة تفريق المتظاهرين تعالت الصيحات ووقعت الفوضى وأطلقت النار (قتيل جزائري وستة جرحى من جانب الشرطة[44]).

وفي سطيف صبيحة الثامن ماي وفي حين تجمع المسلمون حول المسجد استدعى نائب المحافظ عددا من الشخصيات المسلمة واعتبرهم مسؤولين عن أي حادث يقع[45]. فيما أخطر المحافظ المركزي قادة الموكب بأن «كل الرايات واللافتات السياسية ممنوعة.» وقد وعدوهم بعدم إخراجها. تم إذاً الترخيص للاستعراض، واهتز الموكب بمشاركة 7 أو 8 آلاف مسلم يؤطرهم مناضلو حزب الشعب. وقام ما يقارب المائتي كشاف من فوج الكشافة الإسلامية الجزائرية

...يف بفتح المسيرة. وقد حملت الرايات الشعارات الآتية: «عاش مصالي»، «من أجل تحرير الشعب»، «عاشت الجزائر حرة مستقلة».

وأثناء المسير[46] أشهر العلم الجزائري: «كان عبارة عن علم «ثلاثي الألوان، الأحمر (في السارية) والأبيض والأخضر مع هلال ونجمة حمراوين يتوسطان الأبيض والأخضر[47]»، وتنفيذا لأمر نائب المحافظ حاولت الشرطة نزع الرايات من حامليها[48] فكان إطلاق النار من شرطي أراد إجلاء القادة، وتبادل طلقات المسدس من هنا وهناك أعطت الإشارة لبدء الشغب[49]. ما من شك أن حزب الشعب أراد أن ينشط سياسيا؛ فقد اكتست المظاهرات طابعا سياسيا بالمطالبة بإطلاق سراح مصالي واستقلال الجزائر[50]. كما أن قادة حزب الشعب كانوا يرغبون في اكتساب نوع من الاستفتاء العام عن سياستهم، حيث شددوا - كما رأينا- على ألا يكون لدى المتظاهرين السلاح[51].

وقد تأكد الطابع السلمي الذي أراد حزب الشعب أن يعطيه للمظاهرات عن طريق عدة تصريحات رسمية، حيث اعتبر الجنرال «تيبار» إنه «لم يكن يوم الهجوم قد حدد بعد حينما اندلعت الأحداث بقسنطينة، كما انحصر الشعار العام في الأمر بمظاهرات عارمة[52]».

وحيثما سمحت السلطات المحلية بإجراء المظاهرات، «ظل الموكب سليما، بناءا على التعليمات المقدمة وليس لعدم توافر الأسلحة[53]»، كما ثمن وزير الداخلية «تيكسيي» دور قادة حزب الشعب قائلا: «ليس لدي دليل على أن القادة الوطنيين سعوا في الثامن ماي، لتفجير تمرد عام حقيقي، بل لدي شعور بأنهم اهتموا بامتحان جديد للقوة، وبإخراج كتائبهم وتعداد أعضائهم وتعزيز انضباطهم وتأكيد قوة نشاطهم وتسجيل أهميتهم في أعين السلطات الفرنسية، وأكثر من ذلك لدى حكومات الحلفاء[54]».

كانت الجماهير الشعبية، وخصوصا الريفية منها أكثر تحمسا للعمل من الزعماء الوطنيين. ففي المدن، وجد مسؤولو حزب الشعب وأحباب البيان عناء

كبيرا أمام الجماهير لتفسير الطابع السلمي للمظاهرة. وفي سطيف تجمع الريفيون بضواحي المدينة من أجل التظاهر وكانوا مسلحين بالهراوات والسكاكين البوسعادية، فاتصل بهم المسؤولون ودعوهم إلى التحرك سلميا والتخلي عن جميع أسلحتهم[55]. وهذا ما فعله أغلبهم.

أما أول أعمال العنف فقد جاءت من جهة مسؤولي الشرطة الذين تلقوا أوامر صارمة: «الاستيلاء على الأعلام الخضراء بالهلال وكذا الرايات التي تحمل عبارات الوطنية والانفصال[56]» وأمام معارضة المتظاهرين، لجأت الشرطة إلى استعمال السلاح. ومن الصعب جدا معرفة من أطلق النار أولا. فأغلبية شهادات المتظاهرين تثبت بأنها الشرطة، إلا أن المسألة لا تخلو من التناقضات[57].

لقد قاوم المسلمون بالسكاكين والعصي وبعض المسدسات، فيما عادت المواكب المشتتة لتتشكل من جديد. وقامت مجموعات من المتظاهرين بمهاجمة المؤسسات الفرنسية. ففي سطيف توجهوا نحومحافظة الشرطة وسوق المواشي وعموما عاد الهدوء في النهار، في الساعة الحادية عشرة بسطيف.

IV – التمرد:

أثارت الحادثة بالمدن حوادث جسيمة في مراكز الاستعمار والقرى وانتشرت الأخبار بسرعة فائقة. فقد قام أناس عادوا من المدينة أوهربوا منها بإخبار الفلاحين بما حدث[58]، كما انتشرت أخبار غير مضبوطة في البلاد[59]. وبدأت بعض الشعارات تنتشر في المد اشر، منها مثلا: «خذوا بثأر إخوانكم بالمدينة.» و«استجيبوا لنداء الجهاد»، «استردوا الاستقلال»، «لقد تكلم البارود.»

1. *الثورات الريفية:*

لقد فسرت الحوادث التي وقعت بسطيف وقالمة على أنها مؤشر للثورة والحرب ضد المحتلين. فقد تكونت مجموعات يتراوح تعدادها ما بين المئات إلى آلاف الأفراد وأحاطت بالقرى ومراكز الاحتلال. وكان أهل القرى والدواوير

المجاورة هم من قام بأولى الهجومات، ولكن سرعان ما تدفق أهل دواوير الجبال[60] هم أيضا. واستهدفت الهجومات خاصة العمارات الرسمية، البلدية، البرج، الدرك، مصلحة الضرائب، البريد، الخ. فيما لجأ أوروبيو المزارع والقرى الصغيرة فرعين هم وعائلاتهم إلى المراكز الكبرى والمدن.

تميز الهيجان في بعض المناطق بطابع «ثورة للفلاحين على السلطة»، مع كل التجاوزات والعنف الذي انجر عن سنوات من الحقد الدفين[61]. لقد كانت ردة فعل ضد محتل أجنبي وكافر أكثر منه ثورة ضد الجوع. فأغلب الشهادات، وحتى التقارير الرسمية، تستبعد فرضية المجاعة كسبب للعنف الشعبي. وقد أشار وزير الداخلية إلى ارتفاع الحصص في 1945[62]: 5950.000 في الثلاثي الأول من سنة 1945، 7400.000 في الفاتح أفريل، 8300.000 في الفاتح ماي. كما كان استيراد القمح كبيرا جدا. كما أكدت تقارير الإداريين تحسن المؤونة في مارس وافريل 1945، وعلى الأمل في محصول أوفر[63]. فيما لم ينهب الفلاحون مطامير الحبوب[64] ولم تسجل أية لافتة تطالب بالخبز، بل كلها تطالب بالحرية والاستقلال.

2. التدخلات العسكرية:

اتخذ التمرد لدى بعض القياديين طابع حركة تحرير. حيث تم الإعداد لما سيكون بعضا من مراحل حرب التحرير: هجومات على الأبراج والثكنات من قبل الفلاحين الذين استولوا على الأسلحة(اجتياح لبرج بيريقوفيل ونهب للأسلحة في 8 ماي، وهجومات على الدرك بعين عباسة من قبل ألف مسلم أحرقوا الثكنة في 9 ماي)، ومحاصرة القرى (محاصرة عين عباسة، وبيريقوفيل والأوريسيا وشوفرول منذ 8 ماي وفيلار)، وإحراق مزارع المعمرين في كل مكان تقريبا، والحواجز على كل الطرقات (الطريق الوطني رقم 5 على بعد 13 كيلومترا من سطيف، والطريق رقم 9 من بجاية إلى خراطة)، وقطع السكة الحديدية بالقرب من قالمة، وقطع الهاتف والبرق... وتهديد مدن مهمة،

شاملا[115]، وقد طالب النائب رونكيوال بعدالة قاسية، فيجب معاقبة المذنبين الجزائريين على جرائمهم.

كانت ردة الفعل هذه منتظرة من هذه الأوساط، أما ما أدهش المسلمين أكثر، فهي تحاليل اليسار وموقفه الذي كان يمثل رمز المقاومة الفرنسية.

4. *إدانة اليسار للوطنيين:*

آدان اليسار الفرنسي الحركة الوطنية الجزائرية سياسيا، مع ممثليه في الجزائر، فرنسا المكافحة والأحزاب الاشتراكية والشيوعية. فقد وبّخ الاشتراكيين الذين «شوهوا الموعد الكبير لانتصار الديمقراطيات» واعتقدوا بأن «الغالبية الكبرى من الجماهير المسلمة لم تبلغ بعد درجة التطور الدنيا الضرورية لتبرير مطالب البيان؛ فمجرد تنظيم النخب المسيرة لهذه الحركة وتفجيرها لا يعني مطلقا أن لديها نضجا سياسيا[116]»

أما موقف الشيوعيين فقد كانت له تبعات، لأن الحزب الشيوعي الفرنسي شارك في السلطة وجمع، إلى جانب المناضلين الأوروبيين، بعض المسلمين. ولم يفهم الشيوعيون شيئا عن الطبيعة السياسية لأحداث 08 ماي 1945.

.موقف الحزب الشيوعي الفرنسي:

كانت مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي، المرشد الروحي للحزب الشيوعي الجزائري، في هذا الصدد مؤثرة: «يجب معاقبة منظمي التمرد فورا ودون شفقة، وكذا العملاء الذين قادوا الشغب[117].» وقد كان الوطنيون بالنسبة لأغلبهم يتم تشبيههم بالنازيين: «مادام بين المسلمين هتلريون، فمن المؤكد أن الزعيم الوطني المزعوم بورقيبة كان في ألمانيا لحظة الاستسلام الهتلري وكان قد وصل لتوّه إلى بلدان شمال إفريقيا[118].» كما جعلوا الشك يحوم حول أحباب البيان: «إن شيوعيي وزارة الداخلية يتهمون أحباب البيان بالتحريض على التمرد. وبفرض أن في هذا التصريح شيئا من الصحة، فلماذا إذاً سمح الحاكم العام بصدور جريدة هذه المنظمة (Egalité) والتي بحوزتنا

عددها الصادر في 4 ماي، ولكان مدير شؤون الأهالي اعتبر ما تفعله نداء للثورة[119]، أما جريدة «لومانيتي» فقد أوصت «بمعاقبة القتلة الهتلريين كما يستحقون، الذين شاركوا في أحداث ماي 1945، وكذا الزعماء الوطنيون المزعومون والذين سعوا قصدا إلى تغليط الجماهير المسلمة، وقد وقعوا في فخ لعملاء في محاولاتهم للقطيعة بين الجماهير الجزائرية والشعب الفرنسي، كما رحبت جريدة «لومانيتي» باعتقال عباس والدكتور سعدان «المسؤولين عن مشاركة أعضاء أحباب البيان في الأحداث المأساوية بسطيف[120]، أما بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي، فالتطلع للاستقلال غريب عن الجماهير الجزائرية، وما أحداث 1945 سوى مبادرات فردية وأعمال استفزازية.

وفي 20 ماي 1945 قام الحزب الشيوعي الفرنسي بتحرير عريضته للحزب الشيوعي الجزائري: «أن الحزب الشيوعي الجزائري أدى مهمته الكبرى بتجميع الجماهير الجزائرية دون تمييز للعرق أوالدين، لمكافحة دعاة التفرقة وفي إطار تحالف متين مع شعب فرنسا» وفي مؤتمر جوان 1945 صرح كاباليرو: «إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم أعوان واعون أوغير واعين بإمبريالية أخرى نحن لا نريد استبدال حصاننا الأعور بآخر أعمى»

- موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

بعد مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي أراد مناضلوالحزب الشيوعي الجزائري تجاوز مناضلي الحزب الشيوعي الفرنسي. فقد ذهب وفد للحزب الشيوعي الجزائري، ضم أوزقان وكاباليرو، مرفقا بالقادة نوفر وجوانيس من الحزب الشيوعي الفرنسي، لمقابلة رئيس ديوان الحاكم العام والحديث عن(استفزازات هتليريي حزب الشعب الجزائري وأعوان آخرين متوارين تحت منظمات تزعم أنها ديمقراطية). ونددت «بهذا الائتلاف الإجرامي» الذي «بعد أن سعى إلى تفجير فتنة الجوع، نجح في إراقة الدماء.[121]» كما اتهمت جريدة «ليبرتي»، الحزب الشيوعي الجزائري الوطنيين بالضلوع في اضطرابات 8 ماي

عددها الصغير في 4 ماي، ولكان مدير شؤون الأهالي اعتبر ما فعلته نداء للتمرد"[119]، أما جريدة «الومانيتي» فقد أوصت «بمعاقبة القتلة الهتلريين كما يستحقون، الذين شاركوا في أحداث ماي 1945، وكذا الزعماء الوطنيين المزعومون والذين سعوا قصدا إلى تغليط الجماهير المسلمة، وقد وقعوا في فخ عملاء في محاولاتهم للقطيعة بين الجماهير الجزائرية والشعب الفرنسي» كما رحبت جريدة «الومانيتي» باعتقال عباس والدكتور سعدان «المسؤولين عن مشاركة أعضاء أحباب البيان في الأحداث المأساوية بسطيف»[120] أما بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي، فالتطلع للاستقلال غريب عن الجماهير الجزائرية، وما أحداث 1945 سوى مبادرات فردية وأعمال استفزازية.

وفي 20 ماي 1945 قام الحزب الشيوعي الفرنسي بتحرير عريضته للحزب الشيوعي الجزائري: «أن الحزب الشيوعي الجزائري أدى مهمته الكبرى بتجميع الجماهير الجزائرية دون تمييز للعرق أوالدين، لمكافحة دعاة التفرقة وفي إطار تحالف متين مع شعب فرنسا» وفي مؤتمر جوان 1945 صرح كاباليرو: «إن الذين يطالبون باستقلال الجزائر هم أعوان واعون أوغير واعين بإمبريالية أخرى نحن لا نريد استبدال حصاننا الأعور بآخر أعمى»

. موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

بعد مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي أراد مناضلوالحزب الشيوعي الجزائري تجاوز مناضلي الحزب الشيوعي الفرنسي. فقد ذهب وفد للحزب الشيوعي الجزائري، ضم أوزقان وكاباليرو، مرفقا بالقادة نوفر وجوانيس من الحزب الشيوعي الفرنسي، لمقابلة رئيس ديوان الحاكم العام والحديث عن(استفزازات هتليريي حزب الشعب الجزائري وأعوان آخرين متوارين تحت منظمات تزعم أنها ديمقراطية). ونددت «بهذا الائتلاف الإجرامي» الذي «بعد أن سعى إلى تفجير فتنة الجوع، نجح في إراقة الدماء.[121]» كما اتهمت جريدة «ليبرتي»، الحزب الشيوعي الجزائري الوطنيين بالضلوع في اضطرابات 8 ماي

1945، تهجموا عليهم وأدان التنظيم الشيوعي جزائريين سواء من حزب الشعب والمتعاطفين معه. ولم يتردد أوزقان في ذكر أسماء مفدي زكرياء، وشاذلي المكي، وسي جيلالي وبودالي سفيط[122]. وفي مقال عنيف انتقد الزعيم الشيوعي بشدة حزب الشعب[123] وفي الوقت نفسه أدانت جريدة «ليبرتي» المؤامرة الفاشية حيث يمتزج الخونة من كل الأعراق والديانات: حزب الشعب الفرنسي وحزب الشعب الجزائري وموظفون سامون معتقلون مع تورط موالي الأرض الفاشيين[124].»

عاد الحزب الشيوعي الجزائري إلى دعايته المناهضة لحزب الشعب في 1938- 1939. واستغل القمع الممارس على الحزب الوطني ليجدد هجومه: «إن التحالف الإجرامي للوطنيين المزعومين لحزب الشعب مع الإدارة العليا غير المطهرة، ودعم الفاشية، هو أمر لا ريب فيه. يجب القضاء على محرضي الاضطرابات، وسجن قادتهم والموظفين السامين التابعين لفيشي موالي الاستعمار الذين عرفت مزايدتهم على الخيانة الواضحة: خيانة لصالح الفاشية.»

كما تحدث الشيوعيون عن نفاق مصالي وقادة حزب الشعب الذين «يسعون اليوم لتغليط الجزائريين باستغلال رغبتهم الملحة في الرفاهية وتعطشهم الشرعي للحرية والتقدم.» لقد أرادوا تشبيه المطلب الوطني الذي يعبر عنه حزب الشعب بالانفصال الإجرامي للإقطاعيين الجزائريين وقدموا الوطنيين، بل الوطنيين المزعومين.»، هكذا يدعونهم، بما أنهم في خدمة موالي الاستعمار. وقد حاولت جريدة «ليبرتي» تبرير انعزال الحزب الشيوعي الجزائري الذي بقي بعيدا عن الحركة القوية لأحباب البيان والحرية. كما أيدت اعتقال فرحات عباس والدكتور سعدان[125].

وعابت الجريدة على أحباب البيان ارتكابهم أخطاء سياسية جسيمة، باعتبار أن مجموع الأوربيين هم الطبقة المهيمنة، في حين أن «عمال البريد والمعمرين الصغار، وعمال السكك الحديدية الشغيلين هم إخوان المسلمين؛ وفي

تطور السياسة الجزائرية ...
أمام القمع، حيث أعوزت الإدارة تفوقا؛ وهوالأمر ... انتصار الأطروحات
قد يخضعون للحوار وبين المتطرفين المتعنتين من حزب الشعب، الشامل والملزمين على تحقيقه بشتى الوسائل.

ما من شك أن هذه القطعية، التي لم يرغب فيها حزب الشعب قد أخرت تحرير الوطن وعلى الوطنيين الثوريين مستقبلا الاعتماد على منظمتهم الخاصة.

. استنتاجات حزب الشعب الجزائري:

فوجئت قيادة حزب الشعب الجزائري بالحماس الثوري لدى الجماهير الشعبية خاصة في الأرياف، أكثر مما فاجأتها حدة القمع، وهذا ما فسر الأمر بالتمرد العام والذي اتبعه الأمر المعاكس. وهوالأمر الذي جعل القادة المتحررين مضطرين إلى اللجوء إلى السرية، إلا أن نشاط الحزب لم يتوقف طويلا. فقد حاولت بعض فلول المقاومة الاستمرار في منطقتي القبائل ووهران، فيما واصل أحباب البيان نظريا نشاطهم النضالي. وقد كان مسؤولون مناضلون في حزب الشعب الجزائري يحاولون المحافظة على الشعلة. ولم ييأس الحزب الوطني من البروز مجددا والعمل بشكل قانوني، إلا إنه وفي انتظار ذلك كان يبث المناشير ردا على هجمات الشيوعيين وتهديدا لخصومه وتشجيعا لمناضليه[147]. لم يكن حزب الشعب الذي تدعمه الجماهير الشعبية تقلقه كثيرا الهجمات الاشتراكو- شيوعية، بل ندد في مناشيره بالاتحاد المقدس بين «الاشتراكيين والامبريالوشيوعيين» الذي لن يقدم أي أفق سياسي حقيقي للمسلمين[148].

وفي فرنسا شنت حملة لكسب تعاطف الأوساط الفاعلة للمقاومة الفرنسية؛ وبعث برسالة إلى الجنرال ديغول الذي لم يتنازل ويرد عليها. كما اتصل مندوبا حزب الشعب الجزائري وهما المحامي معيزة إبراهيم وشعبان علي مع الاتحادية العامة للعمل ومناضلين فرنسيين من اليسار، إلا أن نتائج هذه الاتصالات كانت سلبية، وفي 27 جوان 1945 أودع حزب الشعب الجزائري

لدى دائرة شرطة باريس تصريحا يتضمن تعديلا للقانون الأساس وقائمة لأعضاء المكتب السياسي الجديد[149].

غير أن هذه المساعي لم تلق ردا إيجابيا، وظل حزب الشعب الجزائري حزبا غير شرعي. ففي 25 أوت 1945 اعتقل 45 مناضلا بتهمة إعادة تأسيس رابطة محلة. في حين تمكن القادة الرئيسيون وهم سي جيلاني وراجف وشعبان وعاشوي من الإفلات من أيدي الشرطة. أما بعض مسؤولي حزب الشعب الجزائري فقد لجأوا إلى تونس، ومن بينهم شاذلي المكي (الذي غادرها فيما بعد متجها إلى القاهرة)، وفيلالي عبد الله ولمين دباغين اللذان وصلا إلى تونس متنكرين في زي عسكري في فترة نقاهة، حيث تمكن هؤلاء من تنظيم اجتماع مع ممثلي الزيتونة والدستور والدستور الجديد (فاضل بن عاشور وصالح فرحات وصالح بن يوسف وبلحوان خصوصا) الذين أكدوا تضامنهم مع حزب الشعب الجزائري والجزائر الجريحة[150].

تمت إعادة تنظيم حزب الشعب الجزائري وأنشئت خلايا جديدة. ويمكن أن نضرب مثالين على ذلك: في عين الصفراء كان وجود لحول حسين الذي كان منفيا هناك، وراء إنشاء خلية. وفي نوفمبر 1945 أنشأ أستاذ اللغة العربية باقي خلية جيري فيل[151].

وهكذا ومع أن الحزب داهمته حدة القمع، فإنه لم يفكك نهائيا. فبمناسبة الجولة التي قام بها وزير الداخلية تيكسيي إلى الجزائر عاد بشجاعة إلى الظهور من جديد بفضل حركية إطاراته[152]. وقام بتدابير جديدة: فكان على الخلايا الجديدة أن تضم ثلاثة أعضاء بينهم رئيس[153]. ووزعت المناشير في كل ربوع الجزائر. «لقد استعاد حزب الشعب الجزائري مكانته لدى الجماهير ورفع من معنوياتها[154]». حتى إجراءات القمع خدمت دعاية حزب الشعب الجزائري إلا إنه لم يستطع العمل خارج السرية. فيجب عدم التضحية بالإطارات والمناضلين في نشاط عام، لهذا دعا الحزب الوطني إلى مقاطعة الانتخابات البلدية لصيف 1945 والانتخابات الإقليمية (سبتمبر 1945) وكذا الخاصة بالمجلس التأسيسي الأول.

إن الامتناع عن التصويت هذا فرضه القمع، ولم تكن مسألة مبدأ كما تمكن أن يظهره شكل الدعاية المتبناة من قبل حزب الشعب الجزائري خاصة العبارة:

«التصويت خطيئة، إنما هي مسألة تخطيط»[155]. في حين ظل القادة المتحررون يحاولون التأثير في الجمعيات الرياضية والكشافة والمدارس من أجل أن تبقى ثابتة على الخط الوطني، والانتقاد لمناورات الإدارة ومناورات الاندماجيين. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال رفض الكشافة الإسلامية الجزائرية التوقيع على المذكرة التي قدمها في 21 ماي 1945 محافظو الكشافة الفرنسية[156].

لم يسقط حزب الشعب بل كانت الشبيبة تعتبر زعماءه أبطالا وشهداء ونماذج يُحتذى بها كما أصبح تمجيد الحزب غاية الشبيبة الجزائرية: تشهد على ذلك أناشيد تلك الحقبة [157] التي كانت تلقن في المدارس والكشافة والجمعيات الرياضية، حيث تتلخص رموز الوطنية في بعض الكلمات: الحزب، الزعيم، الاستقلال، الوطنية[158]. كان إذاً زرع البذرة وهذه المرة على مستوى الجزائر وفي الشبيبة: القلب النابض للبلاد.

لقد استخلص مناضلوحزب الشعب درسا مهما من أحداث ماي 1945: وهوضرورة العمل المسلح. «لأن القانون ما هوإلا خدعة. ولن نتمكن من إجلاء فرنسا إلا باستعمال السلاح. ويجب مواصلة العمل في السرية مع الاستعداد[159]». كما مثل 08 ماي 1945 بالنسبة إلى عدد من قادة حزب الشعب الجزائري محطة وعي وقطيعة، كما أشار إلى ذلك بوضياف[160]: «هي محطة للوعي بضرورة البحث ما وراء المطالبة البسيطة بالاستقلال عن الطريق الواجب سلوكه»، «وقطيعة مع المفاهيم القديمة للكفاح والتنظيم»، والتي أدت إلى ضرورة إنشاء حركة سرية قوية من أجل الكفاح المسلح.

وهكذا نتج عن أحداث ماي 1945 جيل جديد من الإطارات الوطنية ودعاة الكفاح المسلح، والذي كان عازما على التحرك. لكن إلى أي مدى فرض وجهة نظره داخل الحزب؟ هذا ما كان يشغل نشطاء حزب الشعب الجزائري.

2. المنعرج الشيوعي لعام 1946:

سعى الشيوعيون في بادئ الأمر إلى التقرب من الوطنيين. ففي مقالاتهم حول 08 ماي 1945 أكدوا القمع ونشروا قوائم للرهائن المعدومين[6]. كما أدانوا الإدماج وأكدوا ضرورة اتحاد جميع الجزائريين دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين. وسعوا إلى تجميع القوى الديمقراطية من أجل تحقيق الاتحاد مع شعب فرنسا. إلا إنه وفي الوقت نفسه وضع المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الجزائري على الخط نفسه تقريبا الأقلية الأوربية التي تريد الحفاظ على «جهاز إداري رجعي، من عدم المساواة المسيئة وفرض تدابير لمصلحة ملاك الأراضي والمناجم والبنوك لوحدهم»، وأنصار الجزائر العربية الذين يزعمون توحيد «الإقطاعي المستغل والفلاح البائس ضد الأوربيين دون تمييز[7]».

وبمناسبة انتخابات المجلس التأسيسي الثاني في 02 جوان 1946 سعى الشيوعيون إلى تحقيق الاتحاد مع أحباب البيان، حيث أرسلوا إليهم بمقترحات مشروع مشترك، يضم خصوصا إدانة الإدماج والاعتراف بالأصالة الجزائرية، وانتخاب مجلس جزائري عن طريق الاقتراع العام مع تكافؤ الممثلين في الهيئتين. كما تذرع الشيوعيون بالاتحاد الحر والمثمر بين الجزائر وشعب فرنسا[8]. إلا أن نداءهم لم يلق صدى ولم يثق الوطنيون في تغير موقفهم، خاصة وأنهم لم ينسوا انتقاداتهم بعد ماي 1945. وقد كشفت انتخابات 02 جوان 1946 عن قوة التيار الوطني الجزائري، «فالقضية الوطنية تسيطر على الحياة الجزائرية كلها»، هذا ما كتبه «أندري مارتي[9]»، الذي اندهش من تراجع الحزب الشيوعي (53396 صوت في 1946 مقابل 135357 صوت في 1945).

وهكذا إذًا وخصوصا بعد فشلهم في الانتخابات 1946 شرع الشيوعيون في عملية نقد ذاتي جاد. وقد اعترفوا بأن مجلسا جزائريا ديمقراطيا هو تطلع مشروع بالنسبة للجماهير الجزائرية[10]. ثم اهتموا بالقضية الوطنية وبالوطنية وطلبوا من وزير الداخلية «التحرير الفوري واللامشروط لمصالي[11]» وفي المقابل

لم يجرؤوا على الذهاب أبعد من التعريف الذي قدمه «توريز» للأمة الجزائرية، حيث أكد أوزقان بأن الحزب الشيوعي الجزائري هو «حزب الأمة الجزائرية التي تتكون[12]» وذكر بأن «الجزائريين من كل الأصول والذين يسكنون جنبا إلى جنب فوق أرضنا يشكلون مجتمعا وطنيا حيث لا يحق لأي عرق أن يزعم بأنه العرق المختار أو أن يستأثر بالسيطرة لنفسه».

- بيان الحزب الشيوعي الجزائري في جويلية 1946:

سجل بيان الحزب الشيوعي الجزائري في 21 جويلية 1946 أول تحول حاسم للشيوعيين بعد الحرب العالمية الثانية[13]. وقد استخلص أندري مارتي الدرس واعترف بأهمية القضية الوطنية: «تيار عميق وحد الجماهير الشعبية المسلمة وأثارها، وبالتالي فقد سيطرت القضية الوطنية على الحياة الجزائرية كلها»[14]. وقد قبل الزعيم الشيوعي بالطابع التقدمي لهذه الحركة الوطنية، سواء في الجزائر، حيث كانت تمثل واحدة من القوى المهمة في الرقي الاجتماعي الحقيقي، أو في العاصمة (فرنسا) فيما يتعلق بالتطور الديمقراطي والشعبي لأنه كان يواجه أعداء الشعب الفرنسي من العملاء. والذين لا وطن لهم[15]. ولم يضع سوى شرط واحد لدعم هذه الحركة الوطنية، وهو تمكين العمال والمزارعين والمثقفين من «التنظيم الحر ضمن جمعياتهم الخاصة بهم، وفي المقام الأول ضمن نقابات العمال وتجمعات المزارعين والمثقفين ضمن الحزب الشيوعي الجزائري بطبيعة الحال.»، وهكذا فقد نصح بتشكيل جبهة وطنية ديمقراطية مع حزب الشعب الجزائري والعلماء الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر وجميع التنظيمات التقدمية الأخرى، خصوصا الحزب الشيوعي، واتحاد شعب فرنسا كحليف لها. وتم القيام بخطوة جادة نحو الحركة الوطنية، إلا أن المعالجة ظلت حذرة ومعتدلة مقارنة مع معالجة حزب الشعب الجزائري وبعض العلماء الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر. كما كان مارتي يقبل بحكم ذاتي فيدرالي للجزائر[16]، كما كان يعترف بالحق في الانفصال،

وبحق الطلاق لكنه سارع موضحا: «بأنه ينبغي عدم الخلط بين الانفصال والفائدة من وراء الانفصال، كما لا يعني حق الطلاق إجبارية الطلاق»، فحسب ماورثي وكذا شيوعيو الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري، يمثل تحالف الشعب الفرنسي والجماهير الجزائرية والمصالح المشتركة للأمة الفرنسية وشعوب ما وراء البحار حيث الحليف الوحيد هوا لحزب الشيوعي الفرنسي بديهيات مسلم بها.

وقد سطر بيان الحزب الشيوعي الجزائري هدفه المتمثل في التأسيس الفوري لمجلس وحكومة جزائريين يسيران الشؤون الجزائرية وإلغاء الحاكم العام وإدارته الاستعمارية البالية. ولن يكون هناك سوى ممثل واحد عن الجمهورية الفرنسية من أجل المسائل المتعلقة بالعلاقات الخارجية وكذا القضايا العسكرية. كما ستتشكل القوات المسلحة المرابطة بالجزائر من جزائريين، أما المجلس المنتخب بالاقتراع العام فسينظم بصفة انتقالية عدداً متساويا من الممثلين المسلمين والأوروبيين، ويعين حكومته بكل حرية[17]. ومع هذا فقد حدد الحزب الشيوعي لجزائر المستقبل الحق في الحصول على مجلس وحكومة، متمنيا للجمهورية الديمقراطية الجزائرية في المستقبل روابط اتحادية مع شعب فرنسا والشعوب المتآلفة ضمن الاتحاد الفرنسي.

لقد سعى الحزب الشيوعي الجزائري حقا إلى التوفيق بين القضية الوطنية الجزائرية وضرورات السياسة الداخلية الفرنسية، كما أفرزتها مشاركة الحزب الشيوعي الفرنسي في الحكومة الفرنسية وحيث الاعتراف بحق الانفصال والطلاق، لكن وفي الوقت نفسه تبرير الروابط بين الجزائر وفرنسا[18].

رأى الشيوعيون إنه يتعين عليهم تعزيز الحركة العالمية الخاصة بطبقة الفلاحين والعمل الديمقراطي في سبيل جبهة وطنية تقدمية، ومن أجل ألا يقع هذا التجمع بين أيدي عناصر السكان الأصليين، الراسماليين الكبار الرجعيين

الباب الخامس والعشرون

حزب الشعب الجزائري
الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة
حزب الجماهير الشعبية القوي

I- تنظيم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية - حزب الشعب الجزائري:

أصبح حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة خلال ثلاث سنوات، بين 1947 و1950 تنظيما اقل تجريبية واكثر فاعلية. وباستنادهما على مبادئ حيث تسعى روح المنهجية إلى أخذه على الارتجال، أصبحت الحركة الوطنية جهازا سياسيا معتبرا. وكانت أهدافها محددة بشكل واضح ووسائل عملها متعددة.

وتمكن الحزب من العمل في مختلف الميادين، في الشرعية كما في السرية. وكان يتمتع بدعم الجماهير الشعبية. فقد طغى على باقي الأحزاب. فماذا كان بإمكانه أن يفعل أمام الرفض المتعنت للحكومة الفرنسية وإدارتها الجزائرية للحوار مع الوطنيين؟ وهل يمكن لمنظمة الحزب السرية التنقل إلى العمل المسلح؟

يسمح لنا بيان[1] داخلي بتلخيص المبادئ التي يتبعها تنظيم حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة، حيث الهدف الأول هومعالجة المصاعب والعوائق الملازمة لحزب كان هدفه الأساس ثوريا.

ا. مبادئ التنظيم:

بالنسبة لحزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة، كانت حالة الحرب بين الإمبريالية الفرنسية والجزائريين تحدد

العلاقات بين فرنسا والجزائر: مستغل المعتدى عليه والمحتل، ويظل المعتدي والمحتل على الهيكلة المنشأة من قبل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية «تضمن استمرارية الكفاح: استعمال الوسائل القانونية، وخاصة غير القانونية، والسماح بالنشاط في جميع المجالات وإقصاء كل إمكانية للانحراف، والاندساس والاختراق، كما تحتاج إلى تطبيق مبدأ السلطة على شكل نظام المركزية ونظام تقسيم العمل، بمعنى التخصص في المهمات. وكان تجنيد المناضلين يتم بعناية فائقة، وعلى المترشحين للحزب أن يختاروا مسبقا: كما أوصت التعليمات السرية للجنة المسيرة بالمراحل الآتية:

الاتصال، فالموافقة، ثم المقابلة، بمعنى يتلقى تكوينا فرديا، فالصداقة (أولئك الذين يتقاسمون مشاعر الحزب دون المقدرة على الخضوع لانضباطه، ولكن ممن يمكن الاعتماد عليهم في حالة الحاجة)، فمتعاطف، فمتبرع فمتعاطف منظم، فمنخرط، فمناضل ولا يمكن أن تضم الخلايا سوى المتعاطفين المنظمين (خلايا تجريبية)، والمنخرطين (خلية الدعاية) والمناضلين (خلية العمل). أما العناصر الأكثر حزما وتجريبا، فهم وحدهم المقبولون في التنظيمات السرية.

لقد كانت قوة حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية تكمن في مرونة تنظيمه وفي وجود عدد كبير من المناضلين المتمرسين على العمل السري، والقادرين على إعادة إنشاء فرع عن الحزب، الذي تمكنت الشرطة من تفكيكه.

كانت التعليمات السرية للحزب حافلة بالنصائح والتوجيهات المتعلقة بتنفيذ المهمات، واحترام السرية وتوزيع المناشير والجرائد، من أجل أن يكتسب المناضلون «العادة اليومية في الدقة التي تدخل ضمن التحضير للساعة «س»».

2. الهياكل:

بقي تنظيم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حتى 1947 نفسه تنظيم حزب الشعب الجزائري: خلية، قطاع، منطقة ولجنة محلية. ويشبع رئيس اللجنة المحلية لجنة جهوية يمثلها مندوب على مستوى لجنة دائرة. ويرتبط مندوبو الدائرة بدورهم باتحادية (واحدة لكل مقاطعة) لها علاقة مع لجنة ربط بين الاتحاديات. وترأس الكل لجنة تنفيذية.

دفع الظهور شبه القانوني لحزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، واتساع الحركة والمهمات المنوطة بها، بالقيادة إلى إجراء إعادة تنظيم جدية للحزب. وفي المقام الأول، كان هناك تخصيص للمسؤولين. فقبل هذا، كان على إطار تحمل مهمات متعددة ومتنوعة، تضطره إلى الحصول على معلومات حول كل شيء: الدعاية، التنظيم، الإعلام، العمل النقابي، المالية، إلخ. أما مع التنظيم الجديد، فقد وجب التخصص والمعرفة المعمقة للمهمة. كما أنشئت لجان حول المكتب السياسي: كانت اللجنة المركزية للتنظيمات، ولجنة الدعاية، ولجنة المنتخبين، ولجنة الشؤون النقابية والشؤون الإسلامية تقيم علاقات مباشرة مع المسؤولين المحليين. ولأن الدوائر الانتخابية المحلية القديمة أصبحت في نظرهم كبيرة جدا، عوضت بأخرى جديدة: صار هناك إذا إحدى عشرة ولاية (ست في مقاطعة الجزائر، وثلاث في قسنطينة واثنتان في وهران)، و33 دائرة (17 بالجزائر، 09 بوهران وسبع بقسنطينة). وأصبحت القسمة العامل المحرك للتنظيم الذي تقوده هيئة لكل عضو منها مسؤوليته المحددة: التنظيم المحلي والدعاية والإعلام. والمجالس المحلية، والمالية... وأغلب هؤلاء القادة كانوا «مداومين» مجازين. وكان عليهم في كل شهر أن يقدموا للدائرة تقريرا حول نشاطهم. كما كان الحزب يفرض تقارير واضحة، ومختصرة ومحددة وموضوعية. وكانت الارتباطات تتم في سرية تامة من

قبل مداومين. أما المسؤولين فكان يساعدهم معاوونون. كما كان مراقبون تعينهم اللجنة المسيرة يقومون بزيارات مستمرة إلى الإطارات المحلية.

في الأساس، ظلت الخلية العنصر الأهم في التنظيم، حيث قفز تعدادها من ثلاثة إلى عشرة أعضاء، وهذا ما كان مفيدا لتعويض نقص الإطارات، لكنه أضر بالتنظيم، حيث جعله هشا، كون إنه يصعب على العشرة المحافظة على السر مقارنة بالثلاثة. وحتى يكمل الحزب مهماته السرية، أنشئت هيئات خاصة، مجهولة في أغلبها لدى المناضلين: فرع الأمن والمراقبة مع ممثل في كل فيدرالية وفي كل دائرة؛ فروع الدراسات والتحقيق مكلفة بضبط التوثيق الضروري لتحديد تكتيك الحزب، ومركز عصبي سري للدائرة يضم على هذا المستوى مسؤولي المنظمة المركزية، والأمن والمراقبة، والدراسات والتحقيق، ويرأسه عون ربط الحزب. وقد كلف «فرع خاص بالتأطير السياسي» ابتداء من 1947 بتكوين نخبة. وانتهت إعادة التنظيم هذه، بتحرير قانون للانضباط. وهكذا، تم التنظيم الجديد للحزب مع نهاية 1950.

3. الإطارات:

آل تنظيم حزب الشعب الجزائري وتنظيم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة إلى التشابك مع بعضهما البعض، وهنا يمكن أن يطرح سؤال، كما طرحه خصوم الحزب، إلى أي مدى بقي حزب الشعب الجزائري متميزا عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة، خاصة إذا اعتبرنا أن العناصر السرية والنشطة كانت مجتمعة في المنظمة الخاصة؟ كانت قيادة حزب الشعب الجزائري، والتي كان قسم منها غير معروف لدى الجماهير ومصالح الشرطة تراقب جميع نشاطات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة التي انتهت بتنظيم نفسها في حزب قانوني يرأسه «جهاز سياسي» حقيقي.

تنوع الإطارات المشكلة للحزب في الغالب. فقد تأسست اللجنة المركزية في 1946 على يد مناضلين قدامى في نجم شمال إفريقيا والذين التحق بهم

مناضلو فترة 1942- 1945[2]. وقد تم اختيار أعضاء اللجنة على طريقة اختيار الزميل لزملائه، وقد اقترحهم مصالي أوزعماء لهم تأثيرهم، كالدكتور دباغين وحسين لحول. كما اختار مصالي القيادة المسماة اللجنة المسيرة وبعدها المكتب السياسي.

تم تغيير القيادة الأولى في 1947[3] والتي شكلت في 1946. وفي سبتمبر 1947، تم اختيار مجلس وطني لالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية[4]. وكان المجلس يضم حول زعماء حزب الشعب الجزائري المعروفين منتخبي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والمتعاطفين معها. ومثل هذا المؤتمر الوطني قيادة رسمية قانونية أكثر منها حقيقية. كما وضعت تحت سلطة اللجنة المركزية واللجنة المسيرة لحزب الشعب الجزائري هيئتان ما فتئتا تتعززان مع ترقية عدد كبير من الشباب المثقف[5]. وكان جهاز الحزب بين أيدي لجنة التنظيم والتي تداول على رئاستها: بودة أحمد، بلوزداد محمد، بن بلة أحمد، عمراني سعيد، عبد الحميد سيد علي، وبعد 1953، لحول حسين. وكانت هذه اللجنة تجتمع كل شهر مع قادة الولايات[6]، فيما يجتمع قادة ولايات القبائل، وجراء نشاطاتهم السرية، مباشرة مع مسؤول لجنة التنظيم. أما لجنة المنتخبين فكانت تحت مسؤولية شنتوف عبد الرزاق فيما تعاقب على لجنة الصحافة بصفتهم منشطين بن خدة بن يوسف وكيوان عبد الرحمان. أما لجنة الشؤون الإسلامية فكان بودة أحمد. وشكلت لجنة المنظمات الوطنية في 1953، ووضعت تحت قيادة عبد الحميد سي علي.

واصل العمال المهاجرون، منذ إنشاء نجم شمال إفريقيا لعب دور هام في الحركة الوطنية. ففي أكتوبر 1946، نظم عسلة حسين فيدرالية فرنسا[7]، والتي تحمل مسؤولية تسييرها بكل جدية مناضلون قدامى أمثال راجف بلقاسم، مدعومين بطلبة شبان ونشطاء: بلقروة موسى، وبن ديمراد جمال، وعساني بن مهل، وبلبقرة وخصوصا يزيد امحمد. لقد كان الحزب مهيكلا بشكل جيد في

باريس، مقر الفيدرالية، وفي الناحية الباريسية، ونواحي الشمال والشرق مع «الزاس»، و«ليون» و«بوش دي رون».

لمن كانت حقيقية السلطة؟ على المستوى المركزي، كانت شخصية مصالي هي المسيطرة: «فالزعيم» لم يكن مجرد رئيس حزب ولكن «قائدا وطنيا». فقد كان العلم الحي للحركة الوطنية، ورمز الثبات والوفاء. كان بالامكان مضاعفة المقالات التقريضية التي خصصتها له صحافة الحزب. وقد كتب محرر الحزب متحدثا عن وظيفة حزب الشعب الجزائري: «في ذلك الوقت، رفع رجل، ذوشجاعة لا تضاهيها سوى عبقريته، وإقدام لا مثيل له المشعل المناهض للاستعمار عاليا. إنه يتحدث عن شعب جزائري عن شعب مظلوم، ويتحدث عن شعب غاز، عن شعب ظالم. إنه يتحدث عن هذه الحريات الأساسة التي يعرفها جميع الرجال والتي هي من حق جميع الجزائريين. أن الجزائريين ينتفضون. دقوا! من أجل الكفاح، من أجل الحرية. الجميع حول مصالي الحاج.[8]»

لقد أصبح مصالي في نظر الرأي الشعبي نبي الضعفاء، البطريك، «الملتحي»، الرمز الحي للحزب وللحركة الوطنية. وكان مصالي يعي ذلك. كان يحب الحشود الشعبية حيث تتخذ تدخلاته دلائل خرافية. ففي أوت 1948، على سبيل المثال، احتفل مصالي بمناسبة عيد الفطر في الشلالة بالجنوب العاصمي. وقد ألقى خطابا عنيفا حيته تصفيقات ملتهبة. وكان الحشد مشحوذا. وقد أصيبت الإدارة بالذعر، فأصدر رئيس بلدية البرواقية قرارا بمنع مصالي من دخول إقليم بلديته[9]. أما مصالي، «الزعيم الوطني» فقد كان يتصرف كرئيس دولة، وأرسل برقيات ورسائل إلى ملوك ورؤساء الدول وقادة الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة. وأدركت الإدارة هيبة الزعيم الوطني، واستغلت واحدا من تنقلاته إلى باريس، حيث كان مصالي يريد الاتصال بمندوبي منظمة الأمم المتحدة وقادة

فيدرالية الحزب بفرنسا، لاعتقاله بالراي في 25 سبتمبر 1948، وإرجاعه إلى بوزريعة في ضاحية الجزائر العاصمة.

لقد كانت سلطة مصالي لا تناقش، فقد كان يصادق ويقرر جميع تعيينات الإطارات الهامة. وكانت وجهة نظره تتبنى عموما، ليس لأنه عنيفا وفظا، بل لأنه كان يعرف كيف يشدد على المسائل التي يطرحها، ويطيل من النقاش حتى تبدو معارضة رأي الزعيم الوطني جريئة بل وحتى خرقا. فهل احترمت المركزية الديمقراطية، المبدأ الذي طالب به الحزب؟ ظلت إجابات القادة منقسمة: نعم، إذا رجعنا إلى التطبيق: نقاشات واسعة للمشاكل المطروحة والتصويت. لا، إذا أخذنا بعين الاعتبار هيبته وسلطته المعنوية زعيما.

ومن جهته، أكد مصالي إنه كان، وخصوصا بعد أن أودع الإقامة الجبرية ببوزريعة، بعيدا عن القرارات الهامة[10]. إلا إنه لم يعط أمثلة محددة عن ذلك. لا يطرح السؤال بالنسبة للفترة التي نحن بصدد دراستها، ما قبل 1951. ويمكن أن نقول بأن مصالي كان على علم بحياة الحزب، لكنه، ونظرا لأنه كان موقوفا ببوزريعة، لم يتمكن من ذلك سوى عن طريق وساطة أعضاء فريق القيادة، حيث وإلى جانب الزعماء القدامى، بدأ الشباب المثقف ونشطاء المنظمة الخاصة لعب دور مهم، حيث كان المثقفون يريدون تجاوز الشعارات والعمل البسيكولوجي الوطني، فيما كان يحضر النشطاء لذلك الوسائل من أجل الانطلاق في الكفاح المسلح، بينما كان مصالي يجازف بألا يكون سوى رمز أمام إطارات راغبة أكثر فأكثر في التأثير على توجه الحزب. وكان الخلاف مستترا، فأولى الأزمات على مستوى اللجنة المركزية نبعت جراء رفض بعض القادة الخضوع لسلطة مصالي. وقد برز النزاع عشية 1954. وكان قبل هذا التاريخ، لا يزال مجهولا لدى الجمهور وجماهير المناضلين.

إلى غاية 1951، مارس الجهاز الذي وضعه الحزب سلطة حقيقية على المناضلين، حيث يعد الانضباط المطلق من أولى صفاتهم في حركة ثورية سرية

وكانت سلطة الجهاز المركزي تعتمد بقوة على إطارات دائمة، أغلبها سرية، والتي كانت تسيطر على الولايات والدوائر. ومع هذا فقد عرف الحزب بعض أزمات السلطة.

4. حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية يقضي على المعارضة الداخلية:

انفجرت الأزمة المسماة «البربرية» بعد انتخابات 1948، وبمناسبة المحادثات التي جرت حول عدم نجاعة السياسة «البرلمانية» (هكذا اعتبرت المشاركة في الانتخابات). وكانت الإيديولوجية الوطنية تبدو، لدى البعض، محكوما عليها بالإخفاق، لأنها لا تطرح بوضوح، اللهم إلا أهداف الكفاح، وهذا ما لا يختلف عليه اثنان، فعلى الأقل الوسائل الموظفة. وقد كان فوج من المسؤولين[11] الشباب على وعي بهذا القصور الذي يعاني منه حزب عرف أزمة نماء، وكان يحوم حول المكان نفسه ولا يبدوانه أحرز نتائج ملموسة، عدا سنوات السجن لمناضليه. كما اكتشف هؤلاء الشباب الماركسية العلمية التي ماثلها خطأ بالحزب الشيوعي الفرنسي. أما البعض منهم فقد ذهب إلى حد الانتقاد العلني لحزب الشعب الجزائري وتهجم أساسا على توجهه العربي الإسلامي فقد كان معظم هؤلاء المناضلين قبائل وأثاروا مشكل الأصل البربري للشعب الجزائري. وهذا هوسبب الشقاق، الذي طرح بشكل سيء على الصعيد السياسي[12]، في حين لم تكن سوى قضية ذات بعد ثقافي وقد سعى البربريون إلى إنشاء حزب الشعب القبائلي (PPK).

بدأ البربريون دعايتهم بين العمال المهاجرين بفرنسا. وفي الجزائر، سعوا إلى كسب أتباع بين طلبة الجزائر العاصمة، ومناضلي القبائل ووهران. وتناهى إلى علم قيادة حزب الشعب الجزائري وجود هذا التيار عن طريق الإشاعات. وفي 1949، قام مسؤولون بحجز رسالة لمناضل سجين، يتحدث فيها بناي واعلي عن ضرورة إنشاء حزب جديد، الحزب الشعبي القبائلي (PPK). وصورت قيادة حزب

الشعب الجزائري هذه الرسالة واستخدمتها لإقناع المناضلين بالطابع التقسيمي للعمل الذي يقوم به البربريون. لقد كانت مسألة القبائل حجة واهية؛ وأكبر دليل على ذلك هوفشل البربرية في منطقة القبائل.

من جهة أخرى، وفي وهران، كان المدافعون عنها ذوي أصول عربية. وكانت القضية البربرية تمثل جهود بعض المناضلين لإنشاء معارضة عضوية للقيادة، والتي يرون بأنها ضعيفة في المجال الإيديولوجي لقيادة الحركة السياسية. وفي مدينة الجزائر، حدثت بعض المشادات والضرب بالمطرقات؛ واستطاعت القيادة استعادة تأثيرها على الحزب. وقد انتهى المآل ببعض المناضلين المتهمين بالبربرية إلى إنكار الطابع الانفصالي للمذهب. حيث أكد واحد منهم، هوفرحات علي، ضحية محاولة اغتيال بأن الحزب الشعبي القبائلي، المعارض لحزب الشعب الجزائري «لم يوجد ولن يوجد أبدا، لسبب وحيد وهوأنه لا يوجد سوى شعب جزائري عناصره مع أنها مختلفة تعيش متحدة أخويا، بالإرادة نفسها للتحرير الوطني. أما من جهتي، فطالما اعتقدت بأن الجزائر لا هي عربية ولا بربرية ولا يمكن لها أن تكون إلا جزائرية[13]».

وخلال صيف 1949، كان هناك «شرح عام» بمدينة الجزائر بمدرسة راشد، بحضور جميع مسؤولي الحزب. وتم إقصاء الزعماء الرئيسين للحركة البربرية من حزب الشعب الجزائري، باستثناء آيت أحمد لأنه كان مطلوبا من قبل الشرطة. وفي ذلك الوقت، كانت اتحادية فرنسا في قبضة قيادة الحزب. وفي الواقع، عقد مائتا مندوب يمثلون سبعين فرعا من باريس والأقاليم مجلسا اتحاديا في أفريل 1949. وبعد الاستماع للتقرير الأدبي، والذي تلاه مصطفاي شوقي ممثلا القيادة، أكد «المشاركون على ارتباطهم بعقيدة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة ومصالي[14]».

وخلال الفترة نفسها، غادر الدكتور لمين ذو الشخصية التي سيطرت على الحزب. فطبعه الحاد وتكوينه السياسي الأكثر ثقافة كان سبب تعارضه مع

تعنت المسؤولين المصاليين الذين نشطوا ويتسلطون حيث القيادة وأمام
المصوتات المنتخبة رأى المصاليون أنه من الضروري القيام وإعادة تنظيم
الحزب، والتحضير لمؤتمر من أجل تحديد إيديولوجية للحزب ثم يتقدم أي مقترح
ملموس، حيث انطلقت مشاركته بالسلطة التامة بغرض تقويم الحركة، وهذا ما
تم رفضه وتطور إلى انقسام الحزب[1] إلا، وتبعه بعض مناضلي قسنطينة، حيث
انتقد صراحة المسؤولين ورغم جميع محاولات التوفيق، فإنه ظل عنيدا.

وخلال هاتين الأزمتين، انكفت قيادة الحزب المتجمعة خلف هالة مصالي، على سلطتها لكن هذا لم يمنع من وجود مشاكل وبعيدا عن الدعاية الوطنية، آن الأوان ليس فقط لتحديد الوسائل للوصول إلى الاستقلال ولكن لاقتحام مرحلة تحضير الحركة المسلحة.

الهيئات الفرعية:

سعت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- حزب الشعب الجزائري إلى الاعتماد على منظمات جماهيرية تضم العمال والشباب والنساء، وقد أنشأ بعضها، وأخرى أنشأها عن طريق الاختراق، متبعا بذلك سياسة حزب الشعب الجزائري في هذا المجال، لكن مع نجاح أكثر في الحصول على العديد من الجمعيات الخاضعة لمراقبته المباشرة.

1. المسألة النقابية:

لطالما شغلت المسألة النقابية قادة حزب الشعب الجزائري، فقد كان من الصعب بمكان إنشاء نقابة عمالية وطنية. وبغض النظر عن ردود فعل النقابات الموجودة، وجب الاعتماد على عدوانية رؤساء المؤسسات، الذين لم يترددوا في تسريح الشغيلة الوطنيين المصرحين ولهذا، كان على حزب الشعب الجزائري إنشاء أولى نقاباته التي كانت تضم حرفيين وتجار مستقلين اقتصاديا.

كان إنشاء أولى نقابات التجار المسلمين ما بين 1943 و1945. وابتداء من 1947 تأسست أولى الاتحاديات: اتحادية الخبازين وأصحاب المطاعم مع ريحاني صادق، واتحادية البقالين مع مسعودي عمار، وفيدرالية الحلاقين واتحادية تجار الخضر مع بوجرودي سعيد. كما أسست خلايا مؤسسات الحزب على مستوى الاتحادية العامة للعمل، وأضحى بعضها قويا جدا، على سبيل المثال خلايا عمال المرافئ مع دومان، وشركات النقل الحضري (TA وCFRA)، وCABLAF..

كان العمل النقابي لحزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية منسقا بواسطة فريق من المناضلين المتخصصين في القضايا الاجتماعية، منهم عيسات إيدير، أمين عام LIGTA في المستقبل، وعامل السكك الحديدية بورويبة بوعلام، وعامل المرافئ جرمان، إلخ.

وفي 1947، أعطى حزب الشعب الجزائري إلى مناضليه الشغيلة، أن لم يكونوا قد قاموا بذلك قبلها، الأمر بالانتساب إلى الاتحادية العامة للعمل. كان الهدف هو اطلاع المناضلين على القضايا الاجتماعية وجذب آخرين جدد إلى الحزب. كما نجح عدد من الوطنيين في الحصول على مناصب مسؤولية في الاتحادية العامة للعمل، مثل عيسات ايدير وجرمان.

لم ييأس حزب الشعب الجزائري في تشكيل نقابته الخاصة. لم تتوقف لجنته النقابية بقيادة عيسات ايدير عن دراسة المسألة، لكن دون الوصول إلى نتيجة ملموسة. وفي المقابل، نجح الحزب في إنشاء خلايا مؤسسات قوية انطلاقا من الاتحادية العامة للعمل ولعبت بعضها دورا سياسيا هاما[16].

تمكن حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عن طريق الوساطة من تجنيد الجماهير الشغيلة. وفي 1951، حلم حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بتأسيس مركزية نقابية جزائرية ذات توجه وطني. فقد فكر في إيجاد دعامات خارجية بالتوجه إلى (CISL) في بروكسل، وليس إلى (FSM) التي كانت تدعم

(الاتحادية العامة للعمل، المعادية لوطنية حزب الشعب الجزائري. وأرسل خيوان في مهمة ببروكسل من أجل طلب مساعدة CISL في إنشاء مركزية مشابهة للاتحاد العام للعمال التونسيين في تونس. إلا أن المسألة لم تلق استجابة.

2. الطلبة:

في فرنسا، اهتم القادة الشغيلة لحزب الشعب الجزائري بالطلبة وشكلوا لجان مساعدة، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية: والذي تم أثناء فصل فرنسا عن الجزائر. وفي 1944- 1945، حصلت جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا (AEMNA)، والتي كان أمينها طالب الحقوق يزيد أمحمد، على نادي 115، نهج سان ميشال بباريس.

في الجزائر، وفي 1944، أطلقت انطلاقا من ثانوية «بيجو» جمعية التلاميذ المسلمين للثانويات والإكماليات الجزائرية[17]. وكان لها فروع بفيليبفيل (سكيكدة حاليا) وقالمة وقسنطينة، والمدية... ومدينة الجزائر، وإضافة إلى فرع ثانوية «بيجو»، كان هناك فرع بن عكنون[18] وفرع مدرسة جمعية العلماء[19].

كما تجمع مناضلون ووطنيون في تلك الفترة بجامعة الجزائر؛ وكان من بينهم، بن خدة ومصطفاي وحنين وهجرس وشنتوف وبلحسين وبن محمود[20]. وقد كلف الثانويون والطلبة القاطنون بداخل الوطن بتأسيس نواة من المناضلين داخل مدينتهم وقريتهم الأصلية.

قرر الطلبة الوطنيون أخذ قيادة (AEMNA)، التي كان على رأسها طالب الحقوق لخضاري وطالب الصيدلية حدو. وتمت السيطرة على الجمعية (AEMNA)خلال سنة 1946. وقد نجح القادة الجدد في تنظيم نادي مطعم واقع بمدخل القصبة، (بداية شارع روندون). وقد منحهم الحزب مساعدته؛ كما أخذ الطلبة الوطنيون على عاتقهم الحياة المادية والتكوين السياسي لرفقائهم. وأقيمت ارتباطات مع المناضلين الطلبة في فرنسا؛ وخلال اجتماع للمسؤولين الطلابيين،

أكد اتجاه حزب الشعب الجزائري على تفوقه[21]. وقد رجح الحزب أولوية الجمعية بمدينة الجزائر على تلك التي بالخارج

أخذت الحركة الطلابية في الاتساع: منذ 1947 انتقل قادتها الأوائل إلى الحزب وتم تعويضهم بمجموعة أخرى تضم منشطين رئيسيين، بن يحي وعبد السلام خان... وبفضل النشاط في الوسط الطلابي، دفع حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بالنوى الصغيرة للمثقفين بالالتحاق بصفوفه والنضال بكل شجاعة إلى جانب المناضلين العاطلين عن العمل والشغيلة والفلاحين[23].

3. الكشافة الإسلامية الجزائرية (SMA):

لقد منحت الكشافة الإسلامية الجزائرية لحزب الشعب الجزائري، نظرا لانتشارها عبر عدد كبير من المدن والقرى، إمكانية كبيرة للعمل. فقد ظهرت أولى أفواج الكشافة غداة سنوات 1930، أسسها جزائريون مارسوا الكشافة أوعرفوها بالاتصال بوحدات أوربية، وتسييرها مجالس إدارة منتخبة طبقا للقانون 1901. وقد كان عدد من القادة يرون في الكشافة مدرسة للتكوين العسكري (جاذبية النمط الموحد، حياة المخيم، دراسة العديد من التقنيات الشبه عسكرية) في خدمة الوطني المثالي المتمسك بقانون الكشافة وعهدها، إضافة إلى الأناشيد الوطنية: كل هذا يساهم في تشكيل كشافة شباب وخصوصا الذين تتجاوز سنهم الست عشرة سنة، جنود المستقبل. وتحققت وحدة الكشافة الإسلامية الجزائرية مع بداية 1944 بتجمع تلمسان الذي شرفته زيارة الشيخ البشير الإبراهيمي وفرحات عباس والقادة السريين لحزب الشعب الجزائري.

وقد كشفت أحداث ماي 1945 الطبيعة الحقيقية للكشافة: مدرسة للحركة الوطنية الجزائرية. أما القمع (منع الكشافة في قسنطينة والقبائل) الذي تلاها فقد قوى من وحدة الحركة. وتحت ضغط المناضلين الشباب لحزب الشعب الجزائري، صلبت الكشافة الإسلامية الجزائرية موقفها، وأكدت في عدة

مناسبات طابعها الوطني: العهد بالوفاء للوطن الجزائري وحب العلم الجزائري وكانت هذه الوطنية المترسخة في الكشافة الإسلامية تقلق الإدارة وسعت إلى الإيقاف من إنشاء خلايا الكشافة الإسلامية الجزائرية من قبل حزب الشعب الجزائري الذي سبق الإدارة وفي الجمعية العامة المنعقدة بسيدي فروش بالقرب من مدينة الجزائر في 1947، حيث أكد أغلبية المؤتمرين إرادتهم في البقاء متضامنين مع القادة والجنود المنخرطين في حزب الشعب الجزائري، وعينوا على رئاسة الجمعية قادة حزب الشعب الجزائري، أوالذين لا يخشون تعاونهم معه[24]. وبفضل مساعدة حزب الشعب الجزائري، ورغم الصعاب العديدة التي واجهتها، واصلت الكشافة الجزائرية نشاطاتها وشكلت خلال السنوات التي تلت، العمود الفقري الشاب للحركة الوطنية.

كان المسؤولون المناضلون ينشطون في وضح النهار مع الوحدات التي كرست للتربية الكشفية وكانت تسعى إلى تكييف الكشافة مع الواقع الجزائري، وكانوا يعملون في السرية مع القادة والجنود، لتكوينهم على الصعيد السياسي وإطلاعهم على الكفاح الثوري والتمرينات العسكرية.

وعلى الصعيد السياسي أعادت الكشافة الإسلامية الجزائرية أطروحات حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة. وفي مهرجان بودابيست في 1949، كما في الذي قبله في براغ في 1947، قامت الكشافة الإسلامية الجزائرية بالاستعراض خلف العلم الجزائري وقدمت تقارير سياسية تدين فيها السيطرة الاستعمارية الفرنسية، والتي حررتها رفقة قادة حزب الشعب الجزائري. وفي 1949، أنشأوا جريدة «لافوا دي جون» (صوت الشباب)، حيث كانت تناقش فيها، ليس قضايا البيداغوجية الكشفية فحسب، بل وأيضا المشاكل السياسية. وقد قامت في البداية بإجراء اتصالات وحوار حقيقي مع الطلبة الكاثوليك والبروتستانت وكشافة الجمعيات الأوربية. وقد سمحت لقاءات لهؤلاء الشباب بتنظيم محاضرات ونشاطات اجتماعية. وكانت الكشافة

الإسلامية الجزائرية، منظمة شبان حزب الشعب الجزائري، تعلن صراحة انتماءها إلى الحركة الوطنية. ففي «جامبوري دي مواسون» بفرنسا وبالمهرجان الأول للشبيبة في براغ[26]، دافعت الكشافة الإسلامية الجزائرية عن مواقف حزب الشعب الجزائري السياسية.

4. الجمعيات الرياضية والثقافية:

لقد تغلغلت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في العديد من الجمعيات الرياضية والثقافية. واستغل مناضلو حزب الشعب الجزائري، منذ 1939، انتسابهم إلى جمعيات رياضية، ومدارس، ووحدات كشفية وجمعيات طلابية، للاجتماع ومناقشة سياسة الحزب والمبادرات المتخذة بغرض الدعاية على مستوى هذه الجمعيات.

قام حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بتنشيط العديد من الفروع الرياضية بل وجمعيات بأكملها. كما كان حزب الشعب الجزائري[27] يراقب كلا من USMA (الاتحاد الرياضي الإسلامي العاصمي)، وESMA (الرجاء الرياضي الإسلامي العاصمي)، وJSMA (الشبيبة الرياضية الإسلامية الجزائرية) بالجزائر العاصمة.

كما نجد في MCA (مولودية نادي العاصمة)، وهي واحد من أعرق النوادي الرياضية بالجزائر وأكثرها شعبية، مناضلين معروفين[28]. وقد قلد مناضلو المدن الداخلية مناضلي مدينة الجزائر؛ ففي وهران، مثلا، كان حزب الشعب الجزائري يراقب نادي الهلال وجمعية الموسيقى نادي السعادة، وببوفاريك وداد بوفاريك... كانت مدرسة الراشد، الواقعة بشارع ميدي بالجزائر العاصمة، ثم بساحة رابن بلوش، بمثابة قيادة أركان حزب الشعب الجزائري. فقد وفرت مكان اجتماعات ورصدت العديد من الشباب إلى الخلايا السرية للحزب، خاصة بعد 1940. والدور نفسه، قامت به ملحقاتها، من مدارس الخلدونية (شارع بورت نوف بالعاصمة) والسيدة الإفريقية وكليما دوفرانس (مناخ فرنسا) وبلكور...

جمعية النساء:

أسست جمعية النساء المسلمات الجزائريات في جوان 1947 من قبل طالبات المدارس الحرة ومعلماتها[29]. كانت صياغة برنامج النشاطات حساسة جدا؛ حيث وجب العمل من أجل ترقية المرأة الشابة والمرأة المسلمة، والذي كان في سياق تلك الفترة شيئا كبيرا، ولكن أيضا المساهمة في العمل السياسي للحزب (محاضرات، دعاية من ناد إلى آخر، عمل أكثر تجسيدا لمساعدة العائلات المعوزة والمعتقلين السياسيين). هؤلاء النسوة كن أول من أعطى صورة المرأة المتقدمة، المقبولة من قبل الوسط الاجتماعي الجزائري، والتي تعتبر مثالا يحتذى به أن لم يكن من قبل الأم أوالزوجة، فمن قبل الفتاة.

وبفضل تعدد هذه الحركات والجمعيات تمكن حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة من توسيع عمله والمحافظة على نشاطاته، رغم القمع الذي سلط على فروع المنظمة السرية والحزب، غير إنه لم يتمكن من بلوغ مراكز الدعاية المنتشرة والمنضوية داخل المؤسسات ذات الطابع التربوي والثقافي.

الأهداف والوسائل:

مع تنظيمه؛ حدد حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة الأهداف واقترح الوسائل من أجل بلوغها[30].

1. الأهداف:

حددت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطة الأهداف التالية:

1. القضاء على السيطرة الإمبريالية واستعادة سيادة الشعب الجزائري.
2. تأسيس دولة وطنية بكل صفات السيادة (ممارسة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية).

3 التطبيق الصارم لمبادئ الديمقراطية، والمعبر عنها بالشعارات الآتية: الكلمة للشعب والجمعية التأسيسية الجزائرية السيدة المنتخبة عن طريق الاقتراع العام والمباشر من قبل هيئة ناخبة وحيدة دون تمييز عرقي أوديني»

لا غموض هنالك، فالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية تكافح من أجل دولة وطنية جزائرية المبنية بشكل ديمقراطية من أجل جميع الجزائريين. بالنسبة لالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية لم يكن المشكل الجزائري مسألة إصلاحات، والتي كانت كريمة جدا، إنما وقبل كل شيء، مسألة سيادة. وكما سلم به النجم وحزب الشعب الجزائري فمفهوم صراع الطبقات لم يوجد. فالكفاح من أجل الكرامة يأتي قبل كفاح الشغيلة الصغيرة والتواق إلى إلغاء الاستغلال أو بتعبير أدق فمفهوم الاستقلال كان مرتبطا بوجود الاستعمار. أما المطلب الاقتصادي فقد أجل إلى المقام الثاني بعد الكفاح الوطني سجل «شاتلي»[31] بعد ذلك بوقت طويل «أن صراع الأعراق عوضه صراع الطبقات.» وأوصت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية باعتبارها حركة قانونية، بوسائل كفاح قانونية، مع أن صياغتها تترك المجال أمام تأويلات أخرى: «كفاح سياسي بجميع أشكاله، ودعاية لا تكل تأكيدا على حقوق الأمة الجزائرية وتنديدا بجرائم السياسة الإمبريالية ودعائمها.»

ظلت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، المقتنعة بشعبيتها وصدى شعاراتها بين الجماهير، أكثر تعنتا إزاء باقي الأحزاب من نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري. وكانت الحركة ترى بأن على الاتحاد أن يتأسس حول برنامجها: و«لامتلاكها لأرضية الاتحاد الأكثر سلامة ومنطقا»، على غرار الجمعية التأسيسية الجزائرية السيدة أدركت أن مهمتها تتمثل في أخذ ريادة سياسة الاتحاد وفي أن تصبح عاملها المحرك.

بقي حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وفيا للمبدأ الذي أطلق منذ 1927 من قبل نجم شمال إفريقيا،

انتصار الحريات الديمقراطية، وعلى الخصوص في المنظمة الخاصة، توحي بالعمل المسلح، إلا أن التحليل لم يكن مرجوا أبعد مما يقتضيه التحضير العاجل نوعا ما لعمل ثوري. فقد كان الجزء الأساس من دعاية الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية «الفكر الوطني»، فكون الحزب دخل في الكفاح بالقوة السيكوسياسية للفكر الوطني[34]، وهذا ما اعترف به المؤتمر الثاني

2. الوسائل:

بيذله قصارى جهده في هيكلة المنظمة السرية، استعمل الحزب الوسائل القانونية التي سمحت له بالمحافظة على الاتصال مع الجماهير الشعبية: الصحافة والملتقيات والمشاركة الانتخابية

- الصحافة:

سعت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية إلى استعمال جرائد أنشأها ويمولها تنظيمها من أجل دعايتها، غير أن تسييرها الرسمي كان من قبل شخصيات مستقلة: وعبثا حاولت، جراء القمع أن تكون لها صحافة خاصة بها، فقد كانت تعتمد على نشرياتها الداخلية «La Nation algérienne»: جريدة سرية ذات توزيع شهري محررة باللغة الفرنسية والتي كانت تنتشر بشكل غير نظامي حتى أكتوبر 1948 كما ضمت نشرة باللغة العربية «صوت الأحرار».

«المغرب العربي»: صدرت في جوان 1947، وهي أسبوعية الصدور محررة بالعربية. وقد صدر عنها عدة أعداد خاصة باللغة الفرنسية. وكان سحبها أكبر من السحب العادي بأربعة أضعاف. وقد تولى إدارة المغرب العربي الشيخ سعيد زاهيري، العضو السابق في جمعية العلماء، ورجل الجدل الموهوب، لكنه انتهازي (حيث غادر العلماء في 1937 لدعم الجبهة الشعبية، وكان مقربا من الإدارة خلال الحرب بنشره لجريدة الوفاق)، وذلك بسبب موهبته صحفيا.

وفي افريل 1948، وبعد انتخابات الجمعية الجزائرية، قامت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بمساع رسمية، بواسطة النائب خيضر، لإصدار جريدة الجزائر الحرة، غير أن العدد الأول والمتوقع في 18 اوت 1949 لم يتمكن من الصدور[35].

لم تستطع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية طبع وتوزيع صحافتها الرسمية بحرية. فكانت مضطرة إلى إصدار العديد من البيانات الداخلية، التي تم نسخ أغلبها على آلة الرونيو، والتي كان هدفها إعلام المسؤولون وتكوينهم: بيان خاص بالتربية والإعلام، والتعليمات الشهرية، والتعليمات الخاصة بمسؤولي المجالس المحلية، وتعليمات اللجنة المركزية للمسائل النقابية. كما أصدرت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عدة كراسات[36].

وفي مارس 1951، دعمت «المنار»، وهي يومية باللغة العربية، المستقلة نظريا، وفي الواقع كانت تمول وتراقب من قبل الحزب. وكان يسير المنار، محمد بوزوزو، قيادي الكشافة الإسلامية الجزائرية. وابتداء من 1952، عززت الجريدة نصف الشهرية الناطقة بالعربية، صوت الجزائر نشاط جريدة الجزائر الحرة.

واجهت صحافة الحزب صعوبات مالية كبيرة. وكانت المبالغ الضرورية تجمع من قبل مناضلين بطرق متنوعة: دفاتر الاشتراكات، بيع صور مصالي وطوابع تمثل خريطة الجزائر الحرة، وجمع النقود خلال الأعياد الخاصة والاجتماعات العمومية، ومن مداخيل مقابلات كرة القدم، والرسوم على بعض المواد التجارية (السجائر والمواد الغذائية)، التي كان يدفعها التجار إلى الحزب، الذي كان يهددهم بالمقاطعة في حالة ترددهم أورفضهم. وهكذا، وبفضل هذه النشريات واليوميات، توصلت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية إلى

التعريف بسياستها. أما القمع الذي عانت منه صحافتها، فقد ساهم في زيادة شعبيتها لدى الجماهير الشعبية الجزائرية.

. الاجتماعات والملتقيات

عقد حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عدة اجتماعات للإطارات، والتي كان أغلبها سريا. وبالإضافة إلى تلك التي تحدثنا عنها والتي عقدت في 1946 و1947 (الملتقى الوطني الأول في ديسمبر 1946 ببوزريعة، والمؤتمر الأول في فيفري 1947 ببوزريعة ثم ببلكور)، ويمكن أن نذكر اجتماع اللجنة المركزية الذي انطلق بزيدين، في ناحية أورليونفيل (الشلف حاليا)، بملكية بلحاج عبد القادر[37]، والذي انتهى بالبليدة خلال صيف 1948، والذي نوقشت فيه انعكاسات مشاركة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات، واتخذ القرار بإعطاء الأولوية للمنظمة الخاصة[38].

كما ندد المجلس الوطني في فيفري 1948، المنعقد بعد ملتقيات المقاطعة، بالاعتقالات والقمع بمنطقة القبائل وبمواقف رؤساء البلديات الذين منعوا منتخبي الهيئة الثانية من ممارسة عهدتهم[39]. وقد حيى إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة واحتج على تقسيم فلسطين. وفي الأخير، طالبت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بإعادة رفاة الأمير عبد القادر إلى الجزائر.

زيادة على اجتماعات الإطارات، نظم حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عدة ملتقيات بمناسبة الانتخابات البلدية وبعدها، أعد تقارير حول نشاطات المنتخبين. لقد أرعب نجاح تجمعات المناضلين والمتعاطفين الإدارة التي منعت الاجتماعات نهائيا.

ولم يكن أمام الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية من أسلو[ب] للرد سوى تحرير مناشير الاحتجاج[40]. لكن نشاط الدعاية والتكوين الأك

التعريف بسياستها. أما القمع الذي عانت منه صحافتها، فقد ساهم في زيادة شعبيتها لدى الجماهير الشعبية الجزائرية.

ـ *الاجتماعات والملتقيات.*

عقد حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عدة اجتماعات للإطارات، والتي كان أغلبها سريا. وبالإضافة إلى تلك التي تحدثنا عنها والتي عقدت في 1946 و1947 (الملتقى الوطني الأول في ديسمبر 1946 ببوزريعة، والمؤتمر الأول في فيفري 1947 ببوزريعة ثم ببلكور)، ويمكن أن نذكر اجتماع اللجنة المركزية الذي انطلق بزيدين، في ناحية أورليونفيل (الشلف حاليا)، بملكية بلحاج عبد القادر[37]، والذي انتهى بالبليدة خلال صيف 1948، والذي نوقشت فيه انعكاسات مشاركة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات، واتخذ القرار بإعطاء الأولوية للمنظمة الخاصة[38].

كما ندد المجلس الوطني في فيفري 1948، المنعقد بعد ملتقيات المقاطعة، بالاعتقالات والقمع بمنطقة القبائل وبمواقف رؤساء البلديات الذين منعوا منتخبي الهيئة الثانية من ممارسة عهدتهم[39]. وقد حيى إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة واحتج على تقسيم فلسطين. وفي الأخير، طالبت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بإعادة رفاة الأمير عبد القادر إلى الجزائر.

زيادة على اجتماعات الإطارات، نظم حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عدة ملتقيات بمناسبة الانتخابات البلدية. وبعدها، أعد تقارير حول نشاطات المنتخبين. لقد أرعب نجاح تجمعات المناضلين والمتعاطفين الإدارة التي منعت الاجتماعات نهائيا.

ولم يكن أمام الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية من أسلوب للرد سوى تحرير مناشير الاحتجاج[40]. لكن نشاط الدعاية والتكوين الأكثر

فاعلية كان يتم عبر الاجتماعات السرية المنعقدة داخل محلات التجمعات الفرعية للحزب، وداخل دكاكين وسكنات المناضلين، في المدن والقرى والدواوير.

لقد استغل الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- حزب الشعب الجزائري الانتخابات لتحريك دعايته أكثر. فمنذ جانفي 1947، شدد حزب الشعب الجزائري على ضرورة تسجيل الجزائريين لأنفسهم في القوائم الانتخابية من أجل المساهمة في نتائج كل انتخاب، سواء برفع عدد الممتنعين أوبجلب أصوات إضافية لمرشحي الحزب"[41]، فقد اعتبرت الانتخابات وسيلة وليست غاية لتأكيد شعبية الحزب وارتباط الجماهير الشعبية بشعاراته.

فهل استطاعت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، نظرا للتطور والشعبية التي كان يتمتع بها لدى الجماهير، أن تكون الناطق الرسمي الحصري باسم الشعب الجزائري وأن تعترف بها السلطات الاستعمارية مفاوضا يمثل الإرادة الشعبية الجزائرية؟ لقد كان حزب الشعب الجزائري يؤمن بذلك في 44-1945، وكذلك الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية مرة أخرى عشية الانتخابات بالجمعية الجزائرية في أفريل 1948. لكن الأحداث ما طفقت أن أرشدتها.

IV- حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية يؤكد حضوره بالخارج:

أخذت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على عاتقها تأكيد حضورها في كل المحافل الدولية، حيث كانت تطرح المسألة الاستعمارية. وفعلت ذلك بمناسبة اللقاءات مع الزعماء الوطنيين المغاربة بالقاهرة، على مستوى لجنة تحرير المغرب العربي، في مؤتمر الشعوب الذي نظمته مجموعات مقربة من الغرب، كما في مؤتمر السلام الذي رعته الحركات المقربة من السوفييت، وكذلك الأمر بهيئة الأمم المتحدة.

أ. التضامن المغاربي

عمل حزب الشعب الجزائري كثيرا على التضامن المغاربي ففي 1945 بعد أحداث ماي، اتصل مسؤولون من الحزب، منهم شاذلي المكي بقادة الدستور بتونس وفي 1946، اتجه وفد ضم الدكتور لمين دباغين وفيلالي مبارك إلى المغرب الأقصى كما تم توقيع اتفاق بين الأحزاب الوطنية الثلاثة: الدستور والاستقلال وحزب الشعب الجزائري يقضي بعدم تفاوض أي حزب مع فرنسا بصفة أحادية، حيث وجب قبل كل شيء توضيح مستقبل البلدان الثلاثة للمغرب. وكان العمل الأكثر أهمية قد جرى بالقاهرة حيث تمكنت الحركات الوطنية المغاربية من تنسيق نشاطاتها.

كان حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الوحيد الذي مثل الجزائر بلجنة تحرير المغرب المؤسس بالقاهرة من قبل الأحزاب الوطنية لشمال إفريقيا[illegible]. وفي الحقيقة، لم يكن البرنامج التالي يقبل سوى من لدن أحزاب الاستقلال: تحرير بلدان المغرب من السيطرة الأجنبية، وجلاء جيش الاحتلال، والحصول على الاستقلال الشامل والتمتع بسيادتها الوطنية التامة والكاملة.

وقد كانت مبادئ اللجنة محددة هكذا:

1. لقد وجد المغرب بالإسلام، وعاش بالإسلام وسيتقدم مستقبلا في الإسلام.
2. ينتمي المغرب العربي إلى العالم العربي وتعاونه ضمن الجامعة العربية، وعلى قدم المساواة مع البلدان العربية الأخرى، هو أمر طبيعي وإلزامي.
3. الاستقلال المأمول هو الاستقلال الشامل للبلدان الثلاثة: تونس والجزائر والمغرب الأقصى.
4. ليس هناك هدف آخر قبل الاستقلال.
5. لا التفاوض الجزئي مع المحتل في إطار النظام الحالي.

6. لن تكون هناك مفاوضات إلا بعد إعلان الاستقلال.
7. يمكن للأحزاب العضوة في لجنة تحرير المغرب العربي الدخول في محادثات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية والإسبانية شرط أن تكون اللجنة على علم بمجريات هذه المحادثات أولا بأول.
8. حصول واحد من البلدان الثلاثة على الاستقلال لا يعفي اللجنة من واجبها في مواصلة الكفاح من أجل تحرير الباقي[43].

وفي ديسمبر 1948، اقترحت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على الحزبين الوطنيين التونسي والمغربي تشكيل جبهة موحدة وإنشاء منظمات شبه عسكرية مماثلة للمنظمة الخاصة. وقد التقى مندوبوالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الحبيب بورقيبة وسلام بن يوسف وعلال الفاسي ومهدي بن بركة في المغرب الأقصى، غير إنه لا التونسيون ولا المغربيون أخذوا المقترحات الجزائرية بجدية[44]. ومع هذا، فقد برزت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- حزب الشعب الجزائري للمغرب الحزب الأكثر ارتباطا بالمسار الثوري فقد كانت هيبته معتبرة[45] ونشاطاته خارج المغرب هامة.

2. حضور بالغرب والشرق:

في جويلية 1948، شاركت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في المؤتمر الناهض للإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا[46] باعتباره مؤتمرا جديدا لبروكسل ومنبرا يسمح بتعريف تطلعات الشعب الجزائري للعالم[47]. وكانت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية مرتاحة للمذكرة التي صوت عليها المؤتمر[48]. كما نجح مزرنة في دفع المؤتمر إلى تبني، وبحضور وفد الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر، مذكرة ثانية لصالح «جمعية تأسيسية جزائرية سيدة» وقد عاين القرار النهائي بأن قانونا منح للجزائر دون رضا الشعب، وبأن جمعية تم فرضها بالتزوير، وطلب من أجل تشكيل جمعية تأسيسية سيدة منتخبة عن طريق الاقتراع العام دون تمييز عرقي، تبني التدابير الآتية:

أن تكون هناك مفاوضات إلا بعد إعلان الاستقلال.
6. لن تكون هناك مفاوضات إلا بعد إعلان الاستقلال.
7. يمكن للأحزاب المنضوية في لجنة تحرير المغرب العربي الدخول في محادثات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية والإسبانية شرط أن تكون اللجنة على علم بمجريات هذه المحادثات أولا بأول.
8. حصول واحد من البلدان الثلاثة على الاستقلال لا يعفي اللجنة من واجبها في مواصلة الكفاح من أجل تحرير الباقي[73].

وفي ديسمبر 1948، اقترحت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على الحزبين الوطنيين التونسي والمغربي تشكيل جبهة موحدة وإنشاء منظمات شبه عسكرية مماثلة لمنظمة المنظمة الخاصة. وقد التقى مندوبو الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الحبيب بورقيبة وسلام بن يوسف وعلال الفاسي ومهدي بن بركة في المغرب الأقصى، غير إنه لا التونسيون ولا المغربيون أخذوا المقترحات الجزائرية بجدية[44]. ومع هذا، فقد برزت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية- حزب الشعب الجزائري للمغرب الحزب الأكثر ارتباطا بالمسار الثوري. فقد كانت هيبته معتبرة[45] ونشاطاته خارج المغرب هامة.

2. حضور بالغرب والشرق:

في جويلية 1948، شاركت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في المؤتمر الناهض للإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا[46] باعتباره مؤتمرا جديدا لبروكسل ومنبرا يسمح بتعريف تطلعات الشعب الجزائري للعالم[47].» وكانت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية مرتاحة للمذكرة التي صوت عليها المؤتمر[48]. كما نجح مزرنة في دفع المؤتمر إلى تبني، وبحضور وفد الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر، مذكرة ثانية لصالح «جمعية تأسيسية جزائرية سيدة.» وقد عاين القرار النهائي بأن قانونا منح للجزائر دون رضا الشعب، وبأن جمعية تم فرضها بالتزوير، وطلب من أجل تشكيل جمعية تأسيسية سيدة منتخبة عن طريق الاقتراع العام دون تمييز عرقي، تبني التدابير الآتية:

1. حل الجمعية الجزائرية.
2. الإلغاء الفعلي لمرسوم "رينيي" ولجميع الإجراءات الاستثنائية[49].
3. تحرير السجناء السياسيين والعفو الشامل.
4. الاعتراف بحزب الشعب الجزائري وتحرير مصالي الحاج
5. احترام استقلال الشريعة الإسلامية[60].

وفي أكتوبر 1948، عبر المؤتمر المناهض للإمبريالية بإطلاقه لنداء من أجل الشعب الجزائري، وتمكن له تحقيق وحدته من أجل الحصول على استقلاله. وفي فيفري 1949، وبلندن، جعل مزرنة المؤتمر يتبنى قرارا جديدا حول الجزائر، والذي أعاد شعارات حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية كلية[52].

شد انتباه العالم الديمقراطي نحو القمع المسلط على الجزائر[51] عن تعاطفه مع

وفي أفريل 1949، انضمت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية إلى مؤتمر السلام[53]. وقد أثار تصريح مشترك بين الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والأحزاب التقدمية وجود أمة جزائرية وأبان عن مقاومة الشعب الجزائري وشدد على أولوية المشكل السياسي، كما أدان الاتحاد الفرنسي وأشاد بشعارات الاستقلال والسيادة ورموزها[54]. ظلت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وفية لبرنامجها وأعادت عرض العناصر نفسها التي كانت قد عرضتها على مؤتمر الشعوب.

لقد شارك طلبة حزب الشعب الجزائري وقياديو الكشافة الإسلامية الجزائرية في المهرجان العالمي للشبيبة بمدينة براغ في 1947، حيث عرضوا وجهة نظر حزب الشعب الجزائري حول تاريخ الجزائر والقضية الوطنية.

وفي 1949، شاركوا في مهرجان بودابست وعرضوا من جديد أطروحة حزب الشعب الجزائري[55]. كما استعرضوا كوفد منفصل عن الوفد الفرنسي ورفعوا العلم الجزائري[56]، رغم معارضة الشيوعيين.

3. **العمل في الأمم المتحدة:**

كان الوطنيون المغاربة يأملون في تدخل الأمم المتحدة والتي آمنوا بالمبادئ التي تأسست عليها هذه المنظمة الدولية. وقد أودعوا لدى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة العديد من المذكرات، كما قدم وفد عن مؤتمر الشعوب لهيئة الأمم المتحدة قرارا يطالب بجمعية تأسيسية جزائرية سيدة للشعب الجزائري(57)، فيما أودعت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية - حزب الشعب الجزائري برنامجها مباشرة لدى هذه المنظمة العالمية(58).

وفي 2 نوفمبر 1948، قدمت مذكرة للأمانة العامة من قبل الأحزاب الوطنية الثلاثة للمغرب، حيث تعالج مقدمتها الطويلة الوحدة المغاربية، والاضطهاد الاستعماري، وتندد بالخرافة التي تردد تشبيه الاستعمار بالحضارة. كما أثيرت وحدة العمل بين الأحزاب الثلاثة، الدستور والاستقلال وحزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية؛ وذكرت بأن نجم شمال إفريقيا يضم تحت رئاسة مصالي المغاربة والتونسيين والجزائريين ببرنامج يشكل أرضية للمقاومة المشتركة لشمال إفريقيا ضد الإمبريالية، وبأن لجنة التنسيق بباريس، مثل لجنة القاهرة مع عبد الكريم، تجمع مندوبي الأحزاب الوطنية الثلاثة، كما شددت على وحدة البرنامج ذي القاعدتين الإيديولوجيتين:

- وجود الأمم الثلاثة، المغربية والتونسية والجزائرية، ونموذج العدالة الهادف إلى إرساء نظام ديمقراطي حقيقي. وقد أشارت الأحزاب الثلاثة إلى أن السياسة الإمبريالية والعنصرية المتبعة في شمال إفريقيا هي معارضة لمبادئ الأمم المتحدة وتهدد السلام والأمن في الحوض المتوسط، كما اقترحوا علاجا للأزمة المغاربية:

1. إبطال الأنظمة الاستعمارية الموجودة في شمال إفريقيا والاعتراف باستقلال المغرب الأقصى والجزائر وتونس.

2. انتخاب جمعية تأسيسية في كل بلد من هذه البلدان الثلاثة حتى تحصل على دستور ديمقراطي لكل واحد منها وتحديد المصالح الشرعية للأجانب المقيمين في شمال إفريقيا في إطار السيادة الوطنية[59].

لقد جددت الأحزاب الوطنية الثلاثة مرة أخرى إيمانها بمبادئ الأمم المتحدة، وإرادتها في التعاون في الحياة الدولية وفي الكفاح بشتى الوسائل، من أجل انتصار المثل العالمية على الممارسات الإمبريالية. وفي الفاتح ديسمبر 1948، أودعت لدى الأمم المتحدة مذكرة جديدة تدين الاستعمار الفرنسي للمغرب[60].

وفي نداء آخر أرسل إلى الأمم المتحدة، في ديسمبر 1948 بسط مصالي تاريخ وأصول المسألة الجزائرية وأصولها. فذكر بوجود الأمة الجزائرية قبل 1830، والسيادة المغتصبة من قبل فرنسا وويلات الغزو. كما حرر الحصيلة السلبية لثماني عشرة ومائة سنة من الاستعمار في المجالين السياسي والاقتصادي. وبعد إدانة الاتحاد الفرنسي، أبرز الطابع الديمقراطي للحركة الوطنية والتي من صيغها «الكلمة للشعب» وفي الجزء الأخير، أشار إلى خطأ عصبة الأمم، التي رفضت تطبيق مبادئ «ولسن» على المستعمرات وندد بالحروب الاستعمارية لدغشقر والهند الصينية واندونيسيا. كما أدان مخطط «مارشال» المساعد للغرب في إنشاء فروع مسلحة ضد الشعوب الاستعمارية وعاب على الأمم المتحدة عدم فرضها الاحترام لا لمبادئ ميثاق الأطلسي ولا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة[61].

وبالنسبة لفلسطين، رافعت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية من أجل «دولة عربية حرة ومستقلة[62]». وأكدت على الطابع السياسي لكفاح الفلسطينيين. كما اتخذت موقفا ضد «القرار الآثم للأمم المتحدة»، ونددت بالحركات السياسية الأمريكية المدفوعة إلى القيام بالمزايدة الصهيونية لاحتياجاتها الانتخابية. وإنجلترا التي كشفت عن لعبتها من أجل احتياجاتها الاقتصادية، ومن أجل الاستفادة من مخطط مارشال، وبفرنسا المدفوعة «بحقدها على الجامعة العربية»، وبالاتحاد السوفيتي والأحزاب الشيوعية، التي ضمت

أصواتها إلى الرأسماليين الأنجلوسكسونيين على أمل اختراق الشرق الأوسط وإضعاف وضعية الجامعة العربية والإسلام"[63].

وفي 24 ماي 1948، أودعت الأحزاب الوطنية المغاربية الثلاثة لدى الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية «جورج بيدو» مذكرة ضد الاعتراف بإسرائيل، وأخرى في 02 ديسمبر 1948، ضد قبول الدولة الجديدة في الأمم المتحدة[64].

4. ضد الحلف الأطلسي:

مع أنها لم ترغب في اتخاذ قرار بشأن الحرب الباردة، التي تجمع الدول الغربية ودول المعسكر السوفيتي، فإن حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم تتردد في إدانة إقحام الجزائر في الحلف الأطلسي، حيث كانت تعتبر هذا الإقحام اعترافا بالسيطرة الاستعمارية الفرنسية وإنكارا لتطلعات الشعب الجزائري إلى السيادة، ومعتبرة أن عشرة ملايين ساكن أصلي لم يدلوا برأيهم. «استهجنت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية كل ميثاق من شأنه تهميش الشخصية الجزائرية، وندّدت بالمساومات واحتجت على الحق الذي يخول لأي كان بأن يتحدث باسمها أويشرع في مكانها»، كما أكدت على إرادة الشعب في الا يكون عملة تفاوض أوجنودا محرقة كما حدث خلال الحربين العالميتين وأعلنت الحركة عن قرارها بعدم المشاركة في أي نزاع مسلح، حيث تجحد مصالحها وتنكر تطلعاتها[65]. هذه الإدانة، تمت إعادتها من قبل المندوب بلهادي بالجمعية الجزائرية وشاذلي المكي بالقاهرة.

لم يتردد الوطنيون في المشاركة إلى جانب الشيوعيين في الملتقيات التي جرت في الجزائر ضد إقحام الجزائر في الحلف الأطلسي، ولاسماع صوت الجزائر في جميع المحافل الدولية أين المناهضة للحلف الأطلسي.

حاول الشيوعيون عبثا إخراج الوطنيين من حيادهم إزاء الكتلتين، حيث عابوا عليهم مشاركتهم في تظاهرات المؤتمر المناهض للإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا[66]، ودعم الجامعة العربية التي حسبهم «لايمكنها أن تخدع أحدا»[67].

وذكر المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري الجزائريين بانه لا يوجد حياد ممكن، وبان مكانهم هو الى جانب الاتحاد السوفيتي[68]. غير ان الوطنيين لم يقتنعوا بذلك؛ ولم يستجيبوا لنداء الحزب الشيوعي الجزائري[69]. كما لم تستطع الحملات الكبيرة للشيوعيين ضد القنبلة الذرية[70]، اومن اجل دعم نداء ستوكهولم[71] ان تستميل الجماهير الشعبية التي ظلت مشدودة الانتباه والاهتمام إلى الوطنيين ورموزهم.

وفي المقابل: كان حزب الشعب الجزائري - الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية عازما على اسماع صوته في كل المحافل الدولية. وهكذا، وفي المؤتمر العالمي للسلام بفرسوفيا[72]، نجحت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في تمرير وجهة نظرها، رغم بعض تحفظات المندوبين الشيوعيين ومندوبي الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر، وتمرير بعض من صيغها في التصريح المشترك للوفد الجزائري.

لقد ساهمت «السياسة الخارجية» لحزب الشعب الجزائري-الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية في التعريف بالحزب الوطني خارج حدود الجزائر، وعززت شعبيته داخل البلاد. فقد كانت الجماهير تعتبره التنظيم الجزائري الوحيد المدافع في المحافل الدولية عن الاستقلال الشامل.

V- *رجال المقاومة ينتقلون إلى العمل:*

بدأت الأعمال المسلحة مع «قطاع الطرق الشرفاء» حيث كان هناك تقليد طويل في الجبال الجزائرية، وعلى وجه الخصوص بمنطقة القبائل، يقضي بأن الرجل الذي تساء كرامته، ويخدش في عزة نفسه، أويكون ضحية للجور، يصبح خارجا عن القانون، لكنه محترم، أي قاطع طريق شريف. فحينما صدر الظلم عن الإدارة الاستعمارية، ومن القياد خصوصا، اعتبر قاطع الطريق الشريف وطنيا ورجل مقاومة وطني، وكلا التعبيرين كانا تحصيل حاصل.

الحزب الشيوعي الجزائري كان معتقدا بأن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية تعرف كيف تقيم مع فرنسا علاقات مثمرة على أساس المساواة والموافقة الحرة للشعبين.

رغم تطورهم، فإن الشيوعيين لم يستطيعوا الاندماج في الحركة الوطنية الجزائرية فلم يكن موقفهم في 1945 ودعمهم لسياسة الاتحاد الفرنسي واعتناقهم اللامشروط للسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي لتكسبهم تفهم الوطنيين، وبالتأكيد في داخل البلاد كما في الخارج، على أولوية القضية الوطنية على جميع القضايا الأخرى لم تستطع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قبول التحالف الذي اقترحه عليها الشيوعيون.

لقد قارب معتدلو الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر وحزب الشعب الجزائري برنامجهم من برنامج الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية لكن لم يتحقق الاتحاد المذهبي على أساس الاستقلال والمجلس التأسيسي الجزائري السيد الذي كان يرغب في الوصول إليه حزب الشعب الجزائري للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية أولا مع الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر ثم بعد ذلك مع الحزب الشيوعي الجزائري.

نهاية المنظمة الخاصة (المنظمة الخاصة) واشتداد القمع:

كان اكتشاف الشرطة للمنظمة السرية في 1950 سبب القمع العنيف الذي سلط ليس فقط على مسؤولي المنظمة الخاصة ومناضليها، لكن كذلك على مسؤولي ومناضلي الحركة القانونية أي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وقد اكتسى هذا القمع أوجها عديدة وأثر بقسوة على المنظمة الوطنية وقد برز حزب الشعب الجزائري للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (PPA-MTLD) من جديد بمثابة الحزب الوطني الشعبي الطلائعي، مرفوع دائما بتضحية مناضليه

1. اكتشاف المنظمة الخاصة:

كانت الشرطة تتعقب آثار المنظمة الخاصة منذ قضية «كاشرو» فقد أراد مناضلون تفجير صرح تم تدشينه في 15 أكتوبر 1949 من قبل «ناجلان» تذكارا للأمير عبد القادر[145] «لإبراز نفاق سياسة الحاكم العام» وقد فشلت المحاولة، فقد تبلل الفتيل الذي كان سيشعل القنبلة بفعل الندى، لكن الشرطة علمت بالقضية وبدأت تتساءل عن وجود مجموعة سرية، ولم يقل المناضلون المتورطون في عملية بريد وهران شيئا عن المنظمة السرية. وكان وراء تفكيك المنظمة السرية حادث وقع في مارس 1950. لقد كان الاشتباه في إطار محلي للمنظمة الخاصة اسمه خياري عبد القادر ويدعى «رَحيْم»، في إعطاء معلومة إلى الشرطة. وتم تكليف بن مهيدي، الذي كان حينها رئيس محافظة قسنطينة بالتحقيق. لقد سيطر رجال كومندوعلى خياري الذي استطاع بعد تعرضه لجرح بليغ على الوجه، الإفلات من مهاجميه وإخطار الشرطة. كان الكومندوالعادل يضم خمسة مناضلين، حيث قام أحدهم، مضاوي الحاج والمدعو«الذيب»، بالتمويه على شكوك الشرطة وخياري، بإشعار شرطة تبسة (18 مارس 1950 على الساعة السابعة مساء) وإخبارهم بأن اعتداء قد وقع على أبواب تبسة من قبل خمسة رجال يستعملون سيارة[146]. وتم التعرف على السيارة في واد زناتي، وكذا اعتقال من كان على متنها، بن زعيم محمد، وهومستشار بلدي لعنابة باسم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وعجامي إبراهيم، كما تم اعتقال أصدقائهم بدورهم في عنابة (بون سابقا). وقد اكتشفت الشرطة بحوزتهم ثلاث غدارات (carabines) إيطالية وثلاثمائة خرطوشة ورشاش ألماني وأدوية، وقام رئيس نصف مجموعة معتقل بتسليم غدارة رابعة ومسدس ووثائق عديدة، من بينها بطاقات القيادة العامة، ومناهج عسكرية، وعروض خطط وجداول تعدادات ونجحت الشرطة في توقيف 28 إطارا من بين 45 المسجلين. وأدت استجوابات «موسعة» إلى توقيف مناضلين آخرين واكتشاف أسلحة بواد زناتي

وقالمة وسوق أهراس وقسنطينة وجيجل[147]، وكان التعذيب يمارس بانتظام، وكان «ناجلان» يغطي عليه بسلطته[148].

تفاجأت قيادة الحزب بالاعتقالات، وظهر توجهان اثنان في اللجنة المركزية فقد رأى البعض، من بين أولئك الذين لم يكونوا جد متحمسين لإنشاء المنظمة الخاصة، بأن تحليلهم قد ظهر صائبا، وأنهم لم يكونوا مستعدين لقيادة منظمة خاصة وأنه يجب الاعتراف بأخطاء هكذا مشروع لكن أغلبية أعضاء القيادة اعتمدوا الأطروحة التالية: التأكيد على وجود مؤامرة استعمارية و«إلصاق كل شيء» بالإدارة. وتم إعطاء تعليمات في هذا الاتجاه وطلب من المناضلين الموقوفين نفي كل مشاركة في عمل عسكري سري والتراجع عن التصريحات المقدمة أمام الشرطة.

لقد نفى الحزب هكذا وجود المنظمة الخاصة وأعطى الأمر للمناضلين، الذين اعترفوا تحت التعذيب بالتراجع عن اعترافاتهم[149]. لقد تفاجأت قيادة الحزب بالتأكيد. وقدر بوضياف بأن الإدارة أرادت رفع مسؤوليتها حتى لا يتم توريطها في هذه القضية[150]، وهو الأمر الذي كان - يجب الاعتراف بذلك- تكتيكيا جدا. في الواقع، لم تتخل القيادة عن تضامنها مع مناضلي المنظمة الخاصة، وأعطت، فعليا الأمر بحرق الوثائق ووضع الأجهزة في مأمن وبالانتظار[151]. وقد أصرت عل أطروحة المؤتمر التي أعدتها إدارة «ناجلان».

كان ذلك رد فعل حاذق، فقد سمح للجهاز الشرعي بتنظيم حملة لصالح المعتقلين وإدانة الشرطة، وقد تم تبني الحملة من جهة أخرى من قبل العديد من الجرائد والشخصيات الأوروبية التقدمية. وكتبت جريدة «الجزائر الجمهورية» ساخرة من المؤامرة الوطنية المزعومة[152]، واتهم العماد «توبير» جرائد اليمين بالقيام بمناورات استفزازية[153]، وأدانت اللجنة الجزائرية لاتحاد المسيحيين التقدميين حملة الحقد المتبعة في الجزائر من قبل جريدتي «ليكو دالجي» و«لا

«بيش الجيريان»، واعتبرت أطروحة المؤامرة الوطنية «حجة بالية من أجل التحضير لقمع عام»[154].

ونجح فرحات عباس في كسب المجلس العام لقسنطينة لصالح وجهة نظره، لرفضه قبول تعكير مزاج وطمأنينة السكان الأوروبيين وإزعاج السكان المسلمين بهاجس المؤامرة[155]. ودون مناقشة صلب الموضوع، صادق المجلس العام على لائحة «يقول نصها جيدا في الحقيقة ما الذي يعنيه[156]، تكذيب حملة الجرائد الأوروبية للاستعمار، وتصريحات الشرطة[157]».

2. الاعتقالات:

لقد مس القمع عددا كبيرا من المناضلين: ما يقارب 400 عضو في المنظمة الخاصة (من 3000) تم اعتقالهم، ومنهم قادة كثيرون: بن بلة، بلحاج، جيلالي، رجيمي، وأفلت قادة بعض المقاطعات، بن بولعيد، ديدوش، بيطاط، بن طوبال، وقادة محليون من قبضة الشرطة، لكن تم الحكم عليهم غيابيا، ونجح البعض منهم في مغادرة الجزائر والذهاب إما إلى فرنسا أوإلى القاهرة[158]. وقد نجت بلاد القبائل من القمع، بما أن المنظمة الخاصة لقبائل قد حلت في 1948 على إثر المؤامرة البربرية التي تسببت في حالات طرد عديدة. وكان هناك محاربون ماتوا أواعتقلوا (قلاز علي، والإخوة باي، تم توقيفهم، فيما مات عومري). لكن هناك مناضلون كثيرون كانوا يعيشون في السرية، وكان هذا حال كريم بلقاسم وعمر أوعمران اللذين التحقا بالمقاومة في 1947، وشرار السعيد، المدعو«السعيد بوراكو»، وهوعضوسابق في حزب الشعب الجزائري، المنظم الأول لمجموعات العمل للحزب. وقد بقي الرجال الثلاثة وحدهم على رأس المقاومين القبائل، لاسيما بعد اعتقال الأخوين «إيوادارن» في أفريل 1950[159].

وفي 28 أفريل 1950، تم اغتيال «كولي» وهومفتش شرطة في البليدة، على بعد بعض الكيلومترات من علمة (بودواو) في مزرعة كان قد لجأ إليها أعضاء المنظمة الخاصة[160]. وأثارت مجموعات من المقاومين الانتباه بأنشطتها:

ففي مقال بعنوان «النار الكامنة» ندد «جاك شوفاليي» بالقتلة المأجورين لحزب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي لا تخشى من تأكيد تضامنها مع الخارجين عن القانون. لقد صرحت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بالفعل: «إن الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية قد أحبطت ومازالت تواصل إحباط كل محاولات تقويض حزب الشعب الجزائري، بمواصلة حرب دون هوادة ضد الإمبريالية الفرنسية، حتى التحرير الشامل» وقد طرح «جاك شوفاليي» الحق الشرعي في الدفاع ضد أولئك الذين أعادوا تأسيس رابطة محلولة وتدعو إلى تفكيك فرنسا ضاربين بالقانون والسلطة عرض الحائط[161].

وبعد اعتقال مناضلي المنظمة الخاصة، انهال قمع قطيع على الحركة الوطنية؛ فتم اعتقال مناضلين من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية تقريبا في كل مناطق تبسة وباتنة وقسنطينة، وفي أدكار ودلس ومناطق أخرى ببلاد القبائل، وفي وهران وتلمسان ومعسكر ومستغانم بالغرب. وتعرضت معظم مقرات الحركة للتفتيش، ثم تعرض عدد كبير من المستشارين المحليين لتجاوزات. وهكذا تعرضت الحركة الوطنية الشرعية الاالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية لارتداد الهجوم الذي قامت به الإدارة والشرطة ضد المنظمة السرية.

ومنذ 10 مارس 1950، نبه الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر السلطات حول ما يجري في فج مزالة حيث أثير مناخ من الرعب من قبل الإدارة المحلية التي قالت للأوربيين: «احذروا! أن الثورة العربية قاب قوسين أو أدنى»[162]. وكان إنشاء ميليشيا محل إدانة من قبل جماد شريف بالمجلس الوطني؛ لقد أعطى النائب الشيوعي حول قادة مختلف الوحدات (الدورية الأولى كانت مدججة بالسلاح والآليات كانت تحت قيادة المتصرف الإداري «أندري فورنيال») وتسليحها. فأعطى

أسماء 120 عنصرا ميليشيات، 90% منهم أوربيون وأسماء 153 «وطنيا عربيا وبربريا، كانت هناك نية في اعتقالهم(163).

كان لزاما على النواب الوطنيين في المجلس الجزائري إدانة تعسف شرطة منتشرة بقوة في البلاد(164)، وموجات الاعتقالات، ومناخ الرعب والاستفزاز الجاثم على الشعب الجزائري وأعمال التعذيب الوحشية التي تسلطها الشرطة على الأشخاص الموقوفين دون مبالاة بإعلان حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة التي ترجمتها استعمال حوض الحمام في التعذيب والتيار الكهربائي والجلد(165)... وقد نفى جيلاني وجود منظمة شبه عسكرية، كما نفى دماغ العتروس وجود مؤامرة وطنية(166). وأصر فروخي على أن يصادق المجلس باستعجالية، حتى يستطيع المنتخبون - كما قال- الاطلاع على التجارة الدولية للسلاح التي تتحدث عنها الصحافة. وندد مندوب الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر، فرانسيس بمناخ الرعب السائد في الجزائر حيث تجد كل عائلة فيها عرضة لمداهمات جيش من عناصر الشرطة(167). لكن المجلس رفض قبول الاستعجال ومناقشة موضوع القمع وتم تنبيه الرأي العام من قبل الصحافة التقدمية التي نددت بالتعذيب المسلط على المناضلين الموقوفين. وتم توجيه أربع وعشرين شكوى رسمية إلى النائب العام من قبل المعتقلين الوطنيين، لكن كان مصيرها سلة المهملات(168).

وفي ديسمبر 1951، تطرق مقترح مشترك بين الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر وحزب الشعب الجزائري من جديد إلى وضعية المعتقلين السياسيين والاعتقالات التعسفية وأعمال التعذيب الممارس وطالبت بفتح تحقيق. هذه المرة، أودع نائبان من هيئة الناحية الأولى، «بانكي كريفو» و«لاميره»، القلقان على مصير السجناء الأوربيين عريضة مطابقة تقريبا لعريضة المعارضة؛ وأشاروا إلى أنه، وخرقا للمواثيق بصفة مفضوحة (الدستور الفرنسي والميثاق الدولي لحقوق الإنسان) فرنسيون وجزائريون بأعداد كبيرة معتقلون في ظروف غير إنسانية، بسبب آرائهم لا غير، لا يتمتعون

بالحقوق السياسية[170]. وهكذا وافق المجلس هذه المرة على مناقشة موضوع مصير المعتقلين السياسيين. وقد ذكر فروخي بمطالب المعتقلين: الحصول على نظام سياسي (لم يُقبل في الأغواط، وضع المساجين في الحبس الانفرادي لرفضهم كنس شوارع المدينة)، تحسين الوجبة، الحق في الحصول على القهوة والاطلاع على كتب المكتبة، والاستفادة من زيارة الطبيب وأخذ متاعهم عند تحويلهم من سجن إلى آخر[171]. وأصر ساطور على الطابع السياسي للمخالفات الملصقة بالمتهمين. وأوضح محافظ الحكومة موقف الإدارة: بتعليمة من وزير الداخلية، فإن الجرائم والجنح ضد الأمن الخارجي والداخلي للدولة تعتبر، من حيث تطبيق العقوبات بمثابة جنح الحق العام[172]. ولأول مرة يأخذ المجلس بعين الاعتبار الحجج المطروحة من قبل المعارضة[173] وصادق على لائحة تطالب بالتحسين الفوري للوضعية المعنوية والمادية للمعتقلين السياسيين. ومع رفضه لمبدإ لجنة تحقيق، فقد وافق على إرسال اثنين من أعضائه، الدكتور «الوبون» والدكتور «قاضي» بصفتهما طبيبين يزوران مرضى السجون، ورغم محاولات التمويه الصبيانية من إدارة السجن، فقد قدم الطبيبان تقريرا لاذعا[174].

لقد خاض معتقلو المنظمة السرية معركة شاقة في السجون. ففي سجن «أورليان فيل» (الشلف حاليا)، على سبيل المثال قاموا بإضراب عن الطعام لمدة 37 يوما[175]. وفي 1951، اندلعت مشاجرات بين المعتقلين وحراس سجن بربروس؛ فتم وضع المحبوس في الحبس الانفرادي. وفي اليوم الأول من المحاكمة في المحكمة، رفضوا نزع لباس المساجين، وتقدموا في ثياب بالية منفوشي الشعر أمام القضاة؛ وكان السكان يتابعون باهتمام معركتهم معبرين لهم عن تضامنهم. وفي وهران، وخلال محاكمة 47 عنصرا من المنظمة الخاصة، قامت نسوة، وخاصة بنات حمالي تفريغ البواخر بالتمدد على طول السكة الحديدية لمنع انطلاق القطار الذي كان سينقل المحبوسين[176]. لقد كان السجن مدرسة تكوين لكثير من المعتقلين. ويمكن عرض قائمة طويلة من المناضلين ذوي

السلوك البطولي والذين أصبحوا مناضلين وقادة مهمين لحرب التحرير، ونذكر على سبيل الحصر: زبانة أحمد وعبان رمضان[178].

3. حل المنظمة الخاصة:

كان تشكيل المنظمة الخاصة، ثم القمع المسلط عليها بصفة خاصة، وراء الطلاق المعنوي بين المناضلين السريين والجهاز القانوني لالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وهذا رغم المبدإ المعتمد والذي ينص على إنه يجب على المنظمة الخاصة في أي حال من الأحوال التشويش على النشاط السياسي لالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية. لكن قادة المنظمة السرية الذين ظلوا طلقاء اقترحوا إعادة تأسيس المنظمة السرية لكن وفق تصور جديد، حيث سترتكز المجهودات على التحضير لعمل مسلح في المناطق الجبلية خاصة في الأوراس وفي بلاد القبائل والونشريس. وستعطى الأولوية في البداية لتكوين الإطارات العسكرية. وحسب بوضياف، لم ترد القيادة فورا على المقترحات، لكنها قررت حل المنظمة الخاصة وإعادة إدماج أعضائها في الحزب. فهل يمكن الحديث عن الطلاق الشامل بين المناضلين المطاردين من قبل الشرطة وقادة الحزب؟.

لقد امتثل رؤساء المنظمة الخاصة الرئيسون لقادة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، مع الحفاظ على سرية بعض مخازن السلاح، وعدم إعادة إدماج العناصر التي كانت تتقلد مسؤوليات فيها وبعض أعوان الاتصال في الحزب. وهكذا ظلت المنظمة الخاصة في الأوراس، تقريبا في منأى تام، كونها لم تتعرض للقمع؛ لقد ترسخ تضامن سلاح بين أعضاء المنظمة الخاصة المعينين في مختلف الدوائر. واستطاع الناجون من بين أعضاء المنظمة الخاصة بث روح ثورية ورغبة في العمل المسلح. وقد ذكر بوضياف أن ذلك لم يكن عملا منظما، لكنه التضامن بين قدامى المنظمة الخاصة الذين لم يفقدوا الأمل في الانتقال إلى الأفعال والذين كانوا يريدون الحيلولة دون هيمنة وجهة النظر الإصلاحية على

القاعدة[180]. ومع حل المنظمة الخاصة، فقد أكد الحزب - من جهته- بوضوح على أن الوقت لم يحن من أجل عمل مباشر وقد أول البعض هذا القرار على إنه انحراف. بما أن القيادة قد تخلت -حسبهم- عن الاستقلال. كانت تلك وجهة بوضياف مثلا ومن جهتها، اتخذت قيادة الحزب كل التدابير من أجل إيجاد مخابئ للمناضلين المتابعين وتكليفهم بمهمات جديدة. وهكذا ارسلت ديدوش مراد إلى بوغاري وآيت أحمد إلى القاهرة. كان بوضياف في البداية ملحقا بمسؤول التنظيم للحزب بمقاطعة الجزائر، حيث تم تكليفه بتحليل التقارير الواردة إلى تلك المصلحة، قبل إرساله إلى فرنسا. ومع شغلهم مناصبهم الجديدة، فإن عددا كبيرا من قدامى المنظمة الخاصة لم يتخلوا عن أعمال العنف، التي كانت الإدارة تعتبرها في الغالب بمثابة التجاوزات[181].

لقد كانت المنظمة الخاصة رسميا محلة؛ لكن الشعلة الثورية التي كانت أساس تكوينها لم تنطفئ؛ فسواء كانوا في المنفى أو في السجون أو في مناصبهم الجديدة في الحزب، فإن قدامى المنظمة الخاصة كانوا يمثلون ثوريي الطليعة، الذين أحبطهم الفشل بالتأكيد، لكنهم شداد متمرسون وعازمون على استئناف العمل المسلح. فتاريخ علاقاتهم وتاريخ محاولاتهم بعد 1951 يمثل المصادر الأساسة والمباشرة لدراسة أسباب اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.

4. اتساع القمع:

كان اكتشاف المنظمة، بالنسبة للشرطة فرصة لتوقيف عناصر سرية ومناضلين من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية. وقد كانت الإدارة تريد الذهاب إلى أبعد من ذلك، أي مهاجمة كل أولئك الذين كانوا يساعدون الحزب الوطني أوكانت تراودهم الرغبة في دعمه، ومنه تجريد حزب الشعب الجزائري لا للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية من كل إمكانية في الدعاية والعمل.

... ويجب عليهم عدم الخوف من ربط علاقات معهم.

11- يجب التفكير بأنه سيكون على الحزب الشيوعي - فضلا عن مهمته في فضح المظالم العامة وإدانتها- القضاء على المظالم الخاصة، وفي هذه الحالة، يمكنه طلب تدخل كل المنظمات التي من شأنها مساعدته (رابطة حقوق الإنسان وغيرها).

12- أن مسألة ملحة يجب التكفل بها منذ الآن؛ جمع معلومات عن المجاعة التي تضرب أقاليم الجنوب. وتشكيل لجنة تضم جميع الإرادات الطيبة من أجل عمل إغاثة.

النشرة الشيوعية، العدد 2، 3، جانفي 1923

الملحق رقم 8:

القانون الأساسي لنجم شمال إفريقيا تبنته الجمعية العامة ليوم الأحد 20 جوان 1926.

المادة رقم 1: لقد تأسس في باريس تجمع يحمل اسم نجم شمال إفريقيا. جمعية للمسلمين الجزائريين والتونسيين والمغاربة، فرع اتحاد ما بين المستعمرات.

المادة رقم 2: مقره باريس في 3 شارع سوق باتريارش (الدائرة الخامسة).

المادة رقم 3: هدف الجمعية الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال إفريقيا، وأيضا التربية الاجتماعية والسياسية لجميع أعضائها.

المادة رقم 4: سوف تشتغل الجمعية طبقا للقانون الأساس وفي إطار اتحاد ما بين المستعمرات، وواجبها إطلاع مسلمي شمال إفريقيا على شؤون فرنسا ورفع جميع مظالم سكان شمال إفريقيا أمام الرأي العام.

المادة رقم 5: ستعد دفتر مطالب فورية مشتركة للجزائر وتونس والمغرب، وستتابع تحقيقها بكل الوسائل المتوفرة لديها.

وسوف نستعمل لهذا الغرض الصحافة والتجمعات العمومية والمناشير والعمل البرلماني والعرائض إلى السلطات العمومية،وجميع النشاطات الأخرى، من أجل التحرر الشامل لمسلمي شمال إفريقيا.

المادة رقم 6: لا يرتبط نجم شمال إفريقيا بأي حزب، لكنه سيدعم ويبدي عرفانه لكل الأحزاب وكل رجال السياسة الذين سيدعمون برنامج مطالبه في نشاطهم العمومي ويساعدونه في الوصول إلى تحقيق الهدف الذي يبتغيه.

المادة رقم 7: ويعتمد النجم وحدة العمل مع المجموعات المشكلة لجميع الطبقة العمالية والشعوب المضطهدة.

المادة رقم 8: تتشكل لجنة من 35 عضوا إلى غاية المؤتمر الأول الذي يرجع إليه حق المصادقة عليها أو تعويضها بالنسبة للسنة الموالية للمؤتمر.

المادة رقم 9: (الانخراطات). سوف تقبل الجمعية بصفة منخرط كل مسلم من شمال إفريقيا، شريطة أن يقبل بالامتثال لقانونها الأساس والدفاع عن برنامجها وكذا مراعاة نظامها. وسينقسم أعضاؤها إلى ثلاث فئات:

أ) أعضاء عاملون؛

ب) أعضاء منخرطون؛

ج) أعضاء شرفيون.

سوف تقتصر فئتا العاملين المنخرطين على مسلمي شمال إفريقيا دون غيرهم وتقبل الجمعية، بصفة أعضاء شرفيين، جميع المسلمين الذين لا يرغبون في الانتماء أعضاء عاملين أو أعضاء منخرطين وجميع الأوروبيين الذين سيثبتون بنشاطاتهم تعاطفا صادقا مع مطالب مسلمي شمال إفريقيا والذين سيلتزمون بمساعدة الجمعية معنويا وماديا.

المادة رقم 10: لا يكون انخراط الأعضاء الشرفيين صالحا إلا بعد مصادقة اللجنة المركزية التنفيذية.

ويكون من حق الأعضاء الشرفيين حضور كل الجمعيات العامة بصفة ملاحظ وكل جمعيات الهيئات المركزية بصفة استشارية.

المادة رقم 11: (الاشتراكات). يدفع الأعضاء العاملون حق الانخراط والذي قدره فرنك ونصف الفرنك بالإضافة إلى فرنك ونصف الفرنك كل شهر.

يدفع الأعضاء المنخرطون حقوقا محددة بخمسة فرنكات في السنة.

يدفع الأعضاء الشرفيون حقوقا محددة بخمسة فرنكات كل سنة.

يترك قسم من الانخراطات تحدد اللجنة المركزية للفروع من أجل السماح لها بالقيام بنشاطها المحلي.

المادة رقم 12: (الشطب). كل عضو في الجمعية لا يلتزم إراديا بالقانون الأساسي للمنظمة وبنظامها أو يتخلى عن دفع اشتراكه بصفة منتظمة يتم تنبيهه من قبل اللجنة المركزية بواسطة رسالة مسجلة، ويجب عليه أن يبرر كل عمل عمومي أو خاص يقوم ويكون منافيا لمصالح الجمعية. كما سيتعين عليه تبرير تخلفه عن دفع اشتراكه.

أما فيما يخص مخالفة الانضباط، فيجب عليه تبرير سلوكه؛ وستقوم اللجنة المركزية بإصدار حكمها حسب الحالة، فتحكم إما بالشطب وإما بأية عقوبة أخرى قد تراها مفيدة.

المادة رقم 13: (عمل الجمعية). سيتجمع أعضاء الجمعية في فروع محلية في فرنسا كما في الجزائر أو في تونس، وفي جميع المدن، بمعدل فرع في كل مدينة، باستثناء المدن الكبيرة مثل باريس وليون والجزائر وتونس ومرسيليا، حيث يمكنهم التجمع على أساس الدوائر بمعدل فرع عن كل دائرة.

المادة رقم 14: على كل فرع أن يعين مكتبا مكونا من ثلاثة أعضاء على الأقل وخمسة على الأكثر (أمين وأمين مساعد وأمين مال وعضوان إضافيان). وبعد تشكيل المكتب بهذه الصفة يأخذ اسم اللجنة التنفيذية المحلية.

يتم تجديد أعضاء مكاتب الفروع وكذا أعضاء اللجنة اللامركزية مرة كل سنة؛ لكن، وحسب ما تقتضيه الضرورة أو بطلب من عدد كاف من المنخرطين، يمكن للفرع المجتمع في جمعية عامة تجديد مكتبه في أي وقت من السنة. ويسمح للأعضاء المنتهية عهدتهم ترشيح أنفسهم من جديد.

المادة رقم 15: ستعقد الجمعية سنويا مؤتمرا بمشاركة كل الفروع عن طريق التفويض؛ ويمكن للفروع التي يتعذر عليها إيفاد مندوبين تفويض عضو من الجمعية يقطن في باريس.

يبت المؤتمر السنوي بكل سيادة في كل ما يتعلق بتحديد المبادئ العامة والتوجه السياسي للجمعية.

المادة رقم 16: تقوم اللجنة المركزية، بين كل مؤتمرين، بقيادة جميع نشاطات الجمعية، وتكون مسؤولة عن تسييرها أمام المؤتمر.

تعتبر القرارات التي تتخذها اللجنة المركزية، بين كل مؤتمرين، ملزمة لجميع أعضاء الجمعية.

المادة رقم 17: تعيين اللجنة المركزية داخلها لجنة تنفيذية تجتمع بصفة دائمة وتستدعي اللجنة المركزية كلما رأت ذلك ضروريا خلال السنة، أربع مرات على الأقل سنويا، في كل الحالات.

المادة رقم 18: (حل الجمعية)

أ) لا يمكن النطق بحل الجمعية إلا بطلب من ثلثي أعضاء اللجنة المركزية، بعد التصويت على هذا القرار حسب الشروط المذكورة أعلاه، وتلتزم اللجنة المركزية باستدعاء جمعية عامة يعود إليها القرار الأخير.

ب) تصب الأموال التابعة للجمعية في صندوق تضامن منظمة من الطبقة الشغيلة تعينها الجمعية العامة.

مقتطف من برنامج المطالب

تعتمد الجمعية المبدأ الأساس التالي:

إن مسلمي شمال إفريقيا يؤدون ليس فقط جميع واجباتهم؛ إنهم يطالبون بجميع حقوقهم، وتختصر مطالبهم في النقاط التالية وعددها 11:

1- إلغاء قانون الأهالي وكل ما يترتب عنه؛

2- الحق في الانتخاب والترشح لكل المجالس، بما فيها البرلمان، بالصفة نفسها التي يتمتع بها غيرهم من المواطنين الفرنسيين؛

3- الإلغاء الشامل والنهائي لجميع القوانين والإجراءات الاستثنائية للمحاكم الردعية والمحاكم الجنائية، والعودة الصريحة والكاملة إلى العمل بالقانون العام؛

4- الأعباء نفسها والحقوق نفسها مع الفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية؛

5- قبول الأهالي الجزائريين في كل الرتب المدنية والعسكرية، دون تمييز خارج الاستحقاق والقدرات الشخصية؛

6- التطبيق الشامل لقانون التعليم الإجباري على الأهالي مع حرية التعليم؛

7- حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات؛

8- تطبيق قانون فصل الكنيسة عن الدولة على الديانة الإسلامية؛

9- تطبيق القوانين الاجتماعية وقانون العمل على الأهالي؛

المادة رقم 15: ستعقد الجمعية سنويا مؤتمرا بمشاركة كل الفروع عن طريق تفويض؛ ويمكن للفروع التي يتعذر عليها إيفاد مندوبين تفويض عضو من الجمعية يمثلها في باريس.

يبت المؤتمر السنوي بكل سيادة في كل ما يتعلق بتحديد المبادئ العامة والتوجه السياسي للجمعية.

المادة رقم 16: تقوم اللجنة المركزية، بين كل مؤتمرين، بقيادة جميع نشاطات الجمعية، وتكون مسؤولة عن تسييرها أمام المؤتمر.

تعتبر القرارات التي تتخذها اللجنة المركزية، بين كل مؤتمرين، ملزمة لجميع أعضاء الجمعية.

المادة رقم 17: تعيين اللجنة المركزية داخلها لجنة تنفيذية تجتمع بصفة دائمة وتستدعي اللجنة المركزية كلما رأت ذلك ضروريا خلال السنة، أربع مرات على الأقل سنويا، في كل الحالات.

المادة رقم 18: (حل الجمعية)

أ) لا يمكن النطق بحل الجمعية إلا بطلب من ثلثي أعضاء اللجنة المركزية، بعد التصويت على هذا القرار حسب الشروط المذكورة أعلاه، وتلتزم اللجنة المركزية باستدعاء جمعية عامة يعود إليها القرار الأخير.

ب) تصب الأموال التابعة للجمعية في صندوق تضامن منظمة من الطبقة الشغيلة تعينها الجمعية العامة.

مقتطف من برنامج المطالب

تعتمد الجمعية المبدأ الأساس التالي:

إن مسلمي شمال إفريقيا يؤدون ليس فقط جميع واجباتهم؛ إنهم يطالبون بجميع حقوقهم، وتختصر مطالبهم في النقاط التالية وعددها 11:

1- إلغاء قانون الأهالي وكل ما يترتب عنه؛

2- الحق في الانتخاب والترشح لكل المجالس، بما فيها البرلمان، بالصفة نفسها التي يتمتع بها غيرهم من المواطنين الفرنسيين؛

3- الإلغاء الشامل والنهائي لجميع القوانين والإجراءات الاستثنائية للمحاكم الردعية والمحاكم الجنائية، والعودة الصريحة والكاملة إلى العمل بالقانون العام؛

4- الأعباء نفسها والحقوق نفسها مع الفرنسيين فيما يخص الخدمة العسكرية؛

5- قبول الأهالي الجزائريين في كل الرتب المدنية والعسكرية، دون تمييز خارج الاستحقاق والقدرات الشخصية؛

6- التطبيق الشامل لقانون التعليم الإجباري على الأهالي مع حرية التعليم؛

7- حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات؛

8- تطبيق قانون فصل الكنيسة عن الدولة على الديانة الإسلامية؛

9- تطبيق القوانين الاجتماعية وقانون العمل على الأهالي؛

10- الحرية التامة بالنسبة للعمال الأهالي من جميع الفئات في السفر بحرية إلى فرنسا وإلى الخارج دون إجراءات غير تلك المفروضة على باقي المواطنين؛

11- يجب تطبيق جميع قوانين العفو السابقة واللاحقة دون استثناء على الأهالي كما على غيرهم من المواطنين.

مركز التوثيق الوطني، تونس، سلسلة الحركة الوطنية (C.K.1/B -3 -33)

الملحق رقم: 09

القانون الأساسي لنجم شمال أفريقيا

1- تأسس في باريس تجمع عنوانه: نجم شمال أفريقيا، وهو جمعية للمسلمين الجزائريين والتونسيين والمغاربة.

2- يقع مقره حاليا في باريس، لكن يمكن تحويله إذا اقتضت الظروف السياسية ذلك إلى إحدى مدن شمال أفريقيا، بقرار من اللجنة المديرة.

3- يتمثل هدف الجمعية الأساسي في تنظيم الكفاح من أجل استقلال بلدان شمال أفريقيا الثلاثة. وهي تدين كل أشكال القمع الاستعماري وتحاربه، لكنها تكرس نفسها خاصة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والسياسية والاجتماعية لسكان شمال أفريقيا.

4- وقد أعدت ثلاثة برامج للمطالب الثورية بالنسبة للجزائر وتونس والمغرب، برنامج لكل واحد من البلدان الثلاثة، على ضوء الظروف والوضعيات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية الخاصة بكل واحد من هذه البلدان الثلاثة، لكنها تطالب بالاستقلال الشامل لجميعها.

5- وبالموازاة مع العمل على تنظيم أهالي شمال أفريقيا المقيمين في فرنسا، تركز الجمعية جهودها خاصة نحو إنشاء منظمات وطنية ثورية في شمال أفريقيا.

6- يجب أن يهدف كل عمل نجم شمال أفريقيا إلى وحدة الحركة الوطنية الثورية لشمال أفريقيا. ففي تونس، تعتبر الجمعية أن الحزب الليبرالي الدستوري (الدستور) يمثل المنظمة القادرة على تنظيم الكفاح من أجل التحرير. وتتمثل المهمة الحالية في المساعدة على تطوره نحو تجذير سياسته التي تعد مسلمته.

7- ستساند الجمعية المطالب الديمقراطية التي تعبر عنها جميع منظمات شمال أفريقيا في حال توافق هذه المطالب مع الهدف الذي سطرته لنفسها.

8- إن الجمعية هي منظمة لغالبية السكان المضطهدين في شمال أفريقيا. لكنها تقبل داخلها الأقليات العرقية التي تحترم تقاليدها وعاداتها ومعتقداتها، بالتساوي في الحقوق والواجبات. وبالنسبة لهؤلاء كما لأولئك، فهي توجب القبول ببرنامجها وبالدفاع عنه في كل مكان، والامتثال لنظامها.

9- لن تتقبل الجمعية، أثناء عملها، أية مساومة مع الإمبريالية أو ممثليها.

10- لا تخضع الجمعية لسلطة أي حزب أو رجل سياسي. لكنها سوف تنظر بعين الرضا إلى كل من يقوم من هؤلاء، عن طريق نشاطه العمومي، بدعم برنامج مطالبها ويساهم في تحقيق هدفها.

<u>الانخراطات</u>

11- تقبل الجمعية بصفة منخرط كل فرد من أهالي شمال أفريقيا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة رقم 8. أما الانخراطات الجماعية أو انخراطات الرجال السياسيين فسوف تخضع مباشرة للجنة المديرة.

12- سوف يكون أعضاء الجمعية مقسمين إل صنفين:

أ) الأعضاء العاملون؛

ب) الأعضاء الشرفيون.

لن يكون انخراط الأعضاء الشرفيين صالحا إلا إذا وقعت عليه اللجنة الاتحادية أو اللجنة المديرة، حسب الحالة. وسيستفيد هؤلاء من الخدمة المجانية للجريدة. ويساهم الأعضاء العاملون فعليا في كل نشاط الجمعية ولهم الحق في التصويت والمداولة.

13- يدفع الأعضاء العاملون حقوق انخراط ثابتة قدرها فرنك ونصف فرنك واشتراكا شهريا قدره فرنك ونصف فرنك. ويدفع الأعضاء الشرفيون سنويا مبلغ 50 فرنكا.

يترك جزء من الاشتراكات تحدده اللجنة المديرة، في مختلف المستويات للسماح لها بالقيام بنشاطها الوطني والمحلي.

13مكرر- لقد اعتمد، مؤقتا، بالنسبة للأعضاء العاملين اشتراكا سنويا وحيدا قدره 5 فرنكات.

<u>التنظيم الداخلي</u>

14- القاعدة الهيكلية لنجم شمال أفريقيا تتمثل في الفرع المحلي، الذي يضم 5 أعضاء على الأقل. ويجب على كل منخرط الانتماء إلى فرع محلي، إما في فرنسا، وإما في أي مدينة في شمال أفريقيا.

15- يجب تأسيس فرع في كل مدينة أو قرية. وفي المدن الكبيرة، يمكن تأسيس فرع في الدوائر أو في الأحياء.

16- تعيين فروع الدوائر أو الأحياء في المدن الكبيرة مكتبا لكل فرع، حيث تكون موضوعة، بالنسبة للبلدية، تحت إدارة اللجنة التنفيذية، التي تتمثل مهمتها في إدارتها سياسيا وفي تنسيق أعمالها.

17- تخضع اللجان المحلية مباشرة إلى اللجان الولائية أو الجهوية. ويشكل مجموع فروع كل بلد من بلدان شمال أفريقيا اتحادية.

17مكرر- تلزم الاتحاديات باعتماد العنوان التالي: «اتحادية.....لنجم شمال أفريقا»؛ لكن سيكون للاتحاديات الوطنية كل الصلاحية فيما يخص العنوان، على أن تشير إلى أنها منتمية لنجم شمال أفريقيا.

18- تتمتع الاتحاديات والفروع بكامل المبادرة على التراب الوطني والمحلي في حدود قرارات مؤتمرات الجمعية.

<u>المؤتمرات</u>

19- تعتبر المؤتمرات والجمعيات العامة أعلى هيئة لكل تنظيم تابع للجمعية. ويجب، عند نهاية كل دورة من دورات المؤتمرات والجمعيات العامة، وعلى جميع المستويات، انتخاب لجنة تنفيذية مناسبة.

20- يتمثل الهيكل التنظيمي للجمعية فيما يلي:

أ) بالنسبة لكل مدينة: جمعية عامة محلية، تعيين قيادة تنفيذية محلية.

ب) بالنسبة لكل مقاطعة أو جهة، جمعية عامة أو مؤتمر ولائي أو جهوي، تعيين لجنة تنفيذية مناسبة.

ج) بالنسبة لكل بلد في شمال افريقيا وفي فرنسا: مؤتمر وطني، تعيين قيادة اتحادية.

د) بالنسبة لمجموع هذه البلدان: مؤتمر عام لنجم شمال افريقيا، تعيين لجنة مديرة.

21- يتم في مؤتمرات مختلف المستويات، انتخاب مندوبين يمثلون التنظيم المعني في مؤتمرات الهيئات العليا المباشرة. ويتم تحديد صيغة التمثيل من قبل اللجنة المديرة.

22- يتم، على جميع المستويات، انتخاب لجنة مراقبة، تتمثل مهمتها في المراقبة الصارمة لفرض النظام وكل عملية مالية يقوم بها التنظيم المعني. وتفصل في كل النزاعات التي يمكنها أن تبرز. وباستثناء أعضاء الهيئات القيادية، بوسع كل منخرط المشاركة فيها. ولن تكون قرارات لجان المراقبة صالحة إلا بعد التوقيع عليها من قبل الهيئة المديرة المعنية.

23- مبدئيا، يجب أن يكون المؤتمر العام للجمعية سنويا، ويعتبر الهيئة العليا لكل الجمعية. ويبت بسيادة في كل ما يتعلق بتحديد المبادئ العامة والتوجه السياسي للجمعية. وهو الذي يعين اللجنة المديرة.

<u>اللجنة المديرة</u>

24- تعد اللجنة المديرة المنتخبة من قبل المؤتمر الهيئة العليا للجمعية بين مؤتمرين عامين. وتتشكل اللجنة المديرة من 25 عضوا دائما وخمسة أعضاء ينتخبهم المؤتمر. وتدير اللجنة النشاط السياسي وعمل التنظيم وتخضع لإدارتها صحافة الجمعية. وتختار، بين كل مؤتمرين، وكلما دعت الوضعية إلى ذلك، شكل الكفاح الملائم. وهي مسؤولة عن تسييرها أمام المؤتمر.

24 مكرر- بالتوازي مع حالات الشغور التي تطرأ داخل اللجنة المديرة، تتمتع هذه الأخيرة بصلاحية التعيين الداخلي لشغل المقاعد الشاغرة، حيث يؤخذ الأعضاء الأكثر تأهيلا في الجمعية.

25- تعين اللجنة المديرة في داخلها مكتبا تنفيذيا يجتمع بصفة دائمة ويكلف بتنفيذ قراراتها، ويقوم باستدعاء اللجنة عند كل تغيير في الوضعية يتطلب تكتيكا جديدا

للفصل في المسائل المبدئية. وفي جميع الأحوال، يتعين عليه الاجتماع أربع مرات على الأقل في السنة.

26- يمكن أن تنتخب اللجنة المديرة في داخلها عدة لجان حسب تنوع المهمات الملقاة على عاتقها. وتعمل هذه اللجان تحت إدارتها الفعلية ويمكنها أن تتشكل من أعضاء يؤخذون من خارجها ومن الاجتماعات التي يمكن أن يحضروها بصفة استشارية باستدعاء من اللجنة المديرة.

ومن الحين تعمل اللجنة المديرة على تشكيل لجنة تنظيم يعود إليها تحديد أوقات إنشاء لجان أخرى وضبط مهامها.

الانضباط والعقوبات

27- يسمح بأوسع نقاش ممكن، داخل الجمعية،حول جميع المسائل التي تطرح عليها. وتعتبر المناقشة منتهية بصدور أمر من الهيئات العليا.

28- لا يحق لأي عضو معارضة هذا القرار. ومن واجب الأقلية مثل الأغلبية العمل على تطبيقه حرفيا. لكن يمكن للأقلية والأغلبية، خلال مرحلة تحضير المؤتمرات، تطوير أفكارهما والعمل على اعتمادها في المؤتمر.

29- تأخذ قرارات المؤتمر العام لنجم شمال أفريقيا صفة القانون بالنسبة لمجموع أعضاء الجمعية. وتترك بعض الصلاحيات للاتحاديات فيما يخص التطبيق الفعلي للقرارات المعنية.

30- كل عضو في الجمعية يخالف هذا القانون الأساسي سوف يحال إلى لجنة المراقبة للهيئة التابع لها. لكنه يستطيع الطعن أمام الهيئات العليا دون أن يكون لهذا الطعن قوة تجميد القرار.

31-لا يمكن الإعلان عن حل المنظمة إلا من قبل الجمعية العامة أو المؤتمر العام للنجم، الذي يستدعى خصيصا لهذا الغرض.

ويقوم المؤتمر، بالمناسبة نفسها، بتعيين وجهة إمكانيات الجمعية المالية.

مركز التوثيق الوطني. تونس

سلسلة الحركة الوطنية 33- 3- B/ 1، C.K

الملحق رقم 10: (إعلان)

إعلان نجم شمال إفريقيا قرأه مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل سنة 1927

تمركزت الإمبريالية الفرنسية على أرض الجزائر بقوة السلاح والتهديد، والوعود الخلابة، واستولت على الثروات الطبيعية، وعلى الأرض، وذلك بواسطة اغتصاب عشرات الآلاف من العائلات من الذين كانوا يعيشون من إنتاج أعمالهم. أراضيهم المغتصبة سلمت للمعمرين والأوروبيين وإلى الأهالي عملاء الإمبريالية، وإلى الجمعيات الرأسمالية. والذين اغتصبت أراضيهم قد أجبروا على بيع قوة سواعدهم للملاكين الجدد أن أرادوا أن يعيشوا. والسكان الذين كانوا يعيشون في نعمة لم يبق لهم شيء، وقد جعلت منهم الإمبريالية جياعا عبيدا.

والاغتصاب قد نفذ كما هي العادة تحت شعار « المدنية» وباسم هذه المدنية المزعومة فقد ديست بالأرجل جميع التقاليد والعادات، وجميع التطلعات للسكان الأهليين. وعوض أن تقدم العون لهذا البلد ليتمكن من التطور، فالإمبريالية الفرنسية زادت على الاغتصاب وعلى الاستغلال التسلط السياسي الأكثر رجعية، وذلك بحرمان الأهالي من كل حرية لظروفهم ولتنظيمهم، ولجميع حقوقهم السياسية والتشريعية، وهي لا تسمح بالحقوق إلا لقلة من الأهالي الخواص.

زيادة على هذا: إفساد العقول المنظم بنشر الخمور وإدخال دين جديد، وقفل المدارس العربية التي كانت موجودة قبل الاحتلال، ولتتويج أعمالها أجبرت الأهالي على التجنيد في جيشها لمتابعة الاستعمار، وللعمل في حروب إمبريالية، ولقمع المنظمات الثورية في المستعمرات، وفي فرنسا.

* مائة سنة من الاستعمار.. والجماهير الجزائرية المستغلة والمضغوط عليها في كفاح مستمر ضد الإمبريالية الفرنسية، لتحريرها من ربقته، وللتوصل إلى الاستقلال.

منذ 1830، فقد نزع الملكية والاضطهاد المنهجي والهمجي السكان الجزائريين، ليس في طريق الرقي الاجتماعي، بل إلى العبودية. واليوم، مليونان وثمانمائة ألف هكتار من أجود الأراضي، سواء على السطح الأرض أو في باطنها، هي ملكية للأوروبيين الرأسماليين. وقد اضطرت عائلات أهلية ممن انتزعت منهم أراضيهم إلى بيع جهدها إلى ملاك الأراضي الجدد، والهجرة إلى المراكز العمرانية.

وفي الوقت ذاته، أقام الاستعمار نظام هيمنة حطم الأشكال القديمة للديمقراطية الإسلامية التي كانت موجودة قبل الاستعمار (الدواوير، القبائل، البوادي)، وأبقى فقط على الشكل الساخر لهذه الأنماط، مقصيا الأهالي من تسيير شؤون البلاد.

لقد تم تقنين هذا الأمر الواقع بما يسمى نظام الأهالي الذي جعل من الأهالي رعايا محرومين من جميع الحقوق السياسية، وخاضعين للقوانين الاستثنائية (محاكم ردعية، محاكم جنائية، مراقبة مشددة، مسؤولية جماعية، غرامات وعقوبات جسدية).

أما الحق في المواطنة فقد كان حكرا على الأقلية من الأهالي الذين «أدمجتهم» الإمبريالية الفرنسية. فوحدهم الأوروبيون وأصحاب الامتيازات من الأهالي يمكنهم انتخاب ممثليهم في مجالس المستعمرة. أي أن 800 ألف من الأوروبيين وبعض عشرات الآلاف من الأهالي «الصالحين» ينتخبون ممثليهم، و5 ملايين، أي السواد الأعظم من السكان، ليس لهم أي حق. بل بالعكس، يجب عليهم دفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية.

في المجال الثقافي، يفعل الاستعمار كذلك فعلته: 516 مدرسة مع 35000 تلميذ من الأهالي، تقدم تعليما باللغة الفرنسية، يجب أن تكفي لسكان يقدر عددهم بخمسة آلاف أهلي. وفي المقابل، توجد 1200 مدرسة لثماني مائة ألف أوروبي؛ فالمدارس الحرة باللغة العربية هدمت جميعها. واستفادة الأهالي من التعليم العالي يكاد يكون مستحيلا.

وإذا أضفنا إلى كل هذا، التجنيد العسكري الإجباري لأهالي الجزائر في جيش الإمبريالية الفرنسية لمدة خدمة تتجاوزه الخدمة العسكرية الفرنسية بستة أشهر، وهو

جيش يراد رفع تعداده حسب المشاريع العسكرية الجديدة للحكومة الفرنسية من 45000 إلى 180.000 من أجل خدمة أهداف الإمبريالية الفرنسية بصفة أحسن، فيكون لدينا حينها جدولا موضوعيا لما تمثله مائة عام من الحضارة الفرنسية في الجزائر.

إن السكان الجزائريين المستغلين والمضطهدين هم في كفاح دائم ضد الإمبريالية الفرنسية من أجل تحررهم من نيرها والحصول على استقلالهم.

مطالب الجزائريين:

إن نجم الشمال الإفريقي الممثل لمصالح الجماهير العمالية لسكان الشمال الإفريقي يطالب للجزائريين بتحقيق المطالب الآتية، ويطلب من المؤتمر أن يتبناها:

استقلال الجزائر.

جلاء قوات الاحتلال الفرنسية.

تأسيس جيش وطني.

حجز الأملاك الفلاحية الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون عملاء الإمبريالية والمعمرون والجمعيات الرأسمالية الخاصة، وإرجاع الأراضي المحجوزة إلى الفلاحين الذين سلبت منهم.

إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية.

هذه المطالب الأساسية التي نكافح من أجلها لا تنفي أعمالا جريئة فورية لانتزاع المطالب الآنية من الإمبريالية الفرنسية:

الإلغاء الفوري لقانون الأهالي والقوانين الاستثنائية.

العفو لمن هم في السجون، أوتحت الإقامة الجبرية والمبعدين.

حرية الصحافة، والجمعيات، والاجتماعات.

التمتع بالحقوق السياسية والنقابية المعادلة لما يتمتع بها الفرنسي في الجزائر.

تحويل المجلس الحالي المنتخب بأقلية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.

انتخاب المجالس البلدية والعمالية بالاقتراع العام أيضا.

التمتع بحق التعليم في جميع المراحل.

إنشاء مدارس للعربية.

تطبيق القوانين الاجتماعية.

إعانة صغار الفلاحين وغيرهم بقروض واسعة.

هذه المطالب لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توصل الجزائريون إلى الوعي بحقوقهم وبقوتهم لفرضها على الحكومة الفرنسية، وذلك باتحادهم والتفافهم حول منظمتهم.

نجم شمال إفريقيا

إعلان نشر في La lutte sociale، 11 مارس 1927.

ابن ... عن ال...
قاسم محمد عن ال...
بن الشيخ عبد المجيد عن جمعية الشبيبة الإسلامية
نوبة عزوز عن عمال السكك الحديدية
عيساوي وابن شريط عن عمال البريد
عثماني عن المعلمين
جيلي ش عن قدماء المحاربين
توزن- طاهر عن المهن الحرة
أحمد يحيى (محامي) عن الرياضيين
ممثل اللجنة الرياضية و الثقافية عن الرياضيين
بوشمال وكموس عن الصحافة

ملحوظة:

بعد تشكيل اللجان، سيكون عليها إعداد دفتر مطالب مطابق لتطلعات جميع الشرائح الاجتماعية للجماهير المسلمة.

من أجل أية معلومات الاتصال بالسيد طهرات، 9، شارع كوري قسنطينة.

المكتبة الوطنية لباريس (F° LK 2587/ 9)

الملحق رقم: 17

مقتطفات من بيان الحزب الشيوعي الجزائري (أكتوبر 1936)

إننا نكافح من أجل مصير أفضل فورا.

نحن لا نخفي ولا نتخلى أبدا عن هدفنا النهائي، ألا وهو تحرير شعبنا الجزائري من القمع الإمبريالي والإقطاعي الراسمالي. لكننا لسنا من أنصار المبدإ الكاذب الذي يقول: «كل شيء أو لا شيء»

إننا نحتضن بين ضلوعنا مصلحة شعبنا الذي نريد أن نخفف عنه معاناته والذي نريد تجنيبه مغامرات لا طائل من ورائها. فنحن نعمل إذا على التحسين الفوري لمصير السكان الكادحين من الأوربيين والعرب البربر في الجزائر.

لهذا فإننا نساند كل حركة تقدمية، وكل عمل مطلبي ونقابي ونمنح ثقتنا ودعمنا للحكومة من أجل تطبيق برنامج الجبهة الشعبية.

ونعمل من أجل حياة أفضل على الفور، ونحن في طريقنا إلى السعادة المستقبلية.

وقد تم في النص بسط الأفكار التالية:

من أجل أن يأكل كل واحد عند جوعه.

من أجل أن يكون لكل عائلة بيت سليم

مع الخبز، والتعليم للجميع.

من أجل طب اجتماعي، والنظافة، والرياضات.

مستقبل أفضل للشباب.

الحصول على الحرية

يجب على الحكومة أن تجد وسائل من أجل تحسين وضعنا المزري في الجزائر وفي العالم: السلام

وقد أكدت الغالبية على ضرورة الاتحاد

عاش اتحاد شعبنا

إن الاستعماريين الفاشيين، أعداء الشعب، يودون أن يكون شعب الجزائر منقسما، أي ضعيفا، حتى يستطيعوا الخوض في الحرب الأهلية ضد شعبي فرنسا والجزائر. لكن ذلك لن يكون.

لقد نجحنا في توحيد الجماهير العمالية الأوربية داخل الجبهة الشعبية وساعدنا بقوة على توحيد السكان الجزائريين في المؤتمر الإسلامي من أجل انتصار تطلعاتنا.

لا أحد يمكنه أن يتجاهل إنه إذا حدث اليوم تقارب بين الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي، اللذين يجمعان الجماهير العريضة لعمال الجزائر دون تمييز على أساس الرأي، على أساس شعارات تقدمية، فهذا بفضل الإرادة الوحدوية القوية لحزبنا الشيوعي.

الاتحاد، الاتحاد، الاتحاد،

سنبقى، أكثر من أي وقت مضى، المشيدين الأكثر تحمسا لاتحاد جميع المستعبدين وجميع المضطهدين دون تمييز مذهبي أو عرقي أو ديني.

اتحاد عمال المدن والحقول في نقاباتهم للدفاع عن خبزهم.

اتحاد الفلاحين والمزارعين الصغار ضد كبار الإقطاعيين الذين يدوسونهم.

اتحاد جميع أنصار برنامج «السلم، الخبز، الحرية» في الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي وتوحيد عمل حركتي الرقي تينك.

اتحاد القوى المحررة التقدمية والتحررية لفرنسا والجزائر ضد المائتي عائلة وخدامها الاستعماريين والفاشيين، من أجل خلاص شعبنا.

الاتحاد، الاتحاد، الاتحاد، تلك هي المهمة التي سيقوم بها الشيوعيون من أجل جزائر حرة وسعيدة، ومتحدة أخويا مع الشعب الفرنسي كما مع غيره من الشعوب.

وهكذا، وبعد تحقيق الاتحاد الشعبي للجزائر. سوف نصبح قادرين على القضاء على الهيمنة الشنيعة لمائتي عائلة إمبريالية.

وإننا إذ نقوم بهز سلاسل الإلحاق والاضطهاد التي تشدنا إلى فرنسا، فهذا من أجل خلق روابط أخوة قوية سوف توحد بحرية شعبنا مع الشعب الشقيق الكبير فرنسا، في مجموعة مصالح من أجل تحقيق جزائر حرة وسعيدة بجنب فرنسا حرة وسعيدة.

بيان صودق عليه بالإجماع من قبل مؤتمر الحزب الشيوعي الجزائري (24 أكتوبر 1936).

<u>الملحق رقم: 18</u>

نشرية من الحزب الشيوعي الجزائري خاصة بالمؤتمر الإسلامي

- نظرا لأن الوضعية السياسية و الاقتصادية للعالم في الوقت الراهن، وكذلك [illegible]
العلاقات بين الأمم المستعمرة و الشعوب الخاضعة للاستعمار تطرح مشكلة حسن [illegible]
جديد.
- نظرا لأن الارتباط الوطيد أكثر فأكثر للمستعمرات تجاه الدول الاستعمارية [illegible]
الصعيد الاقتصادي قد خلصت إلى الآلات الشعوب الخاضعة للاستعمار.
- نظرا لأن بعض البلدان الاستعمارية قد قادت بعزم مستعمراتها لطريق التحرر.
- نظرا لأنه في هذه الظروف وللاستجابة لأماني جميع أهالي شمال إفريقيا، [illegible]
نجم شمال إفريقيا ولجنة الدفاع عن الحريات في تونس ولجنة الدفاع عن المصالح
المغربية، وحرصا منها على الحفاظ على شخصية إفريقيا الشمالية وتكريس سيا[illegible]
الشعب.
تقترح تعويض الهياكل المؤسسة (المفوضية المالية في الجزائر والمجالس الكبرى في
تونس)، الخاضعة نوعا ما لرغبات ومزاج المندوبين الساميين والحكام العامين، بما يلي:
1- إنشاء في كل بلد في شمال إفريقيا:
أ) مجلس تمثيلي منتخب عن طريق الاقتراع العام.
ب) بلديات منتخبة، هي كذلك، عن طريق الاقتراع العام وبالشروط نفسها.
2- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
إن المنظمات التي تطرح عليكم هذه الإصلاحات المستعجلة متيقنة بأنها لا تتوجه عبثا إلى روحكم المفعمة بالتحرر والأخوة الإنسانية. ووعيا منها بالدور الذي يقع على عاتقها، بصفتها ممثلة معتمدة من قبل الشعوب الثلاثة، فإنها قد تصرفت بتفاق في الأفكار والمصالح معها.
إن السياسة الاستعمارية لفرنسا لم تعط إلى غاية الآن النتيجة التي كان ينتظرها الشعوب التي وضعت ثقتها فيها.
بل على العكس، فبمزيج من الحزن والأسف، نلاحظ أن ممثليها قد مارسوا، خارج إرادة الشعب الفرنسي، في المستعمرات سياسة عنصرية مجحفة ظالمة ولا توافق مؤسسات الروح الديمقراطية.
«مذكرة حول نجم شمال إفريقيا»في CIE الحكومة العامة، 1936.

الملحق رقم 21

خطاب القائد مصالي الحاج في الملعب البلدي للجزائر يوم 02 أوت 1936
"سادتي، إخواني:
باسم نجم إفريقيا أحييكم تحية الأخوة وأحمل إليكم تضامن مائتي ألف شمال إفريقي يقيمون في فرنسا. واحتراما للغتنا الوطنية اللغة العربية التي كلنا نعتز بها ونعجب بها، وأيضا تقديرا لنبل هذا الشعب الجزائري الشجاع الكريم فقد أردت أن أعبر أمامكم بعد نفي دام اثنتا عشرة سنة بلغتي الأم.

أنا سعيد وجد راض إذ أتمكن اليوم من عقد اتصال رسمي بكم واستغل الفرصة التي أتيحت لي كي أقول لكم بأني سعيد ومتأثر بوجودي على أرض الأجداد ولكي أقول لكم كم أنا متألم في قرارة نفسي لابتعادي عن وطني منذ مدة.

إخواني الأعزاء:

باسم نجم شمال إفريقيا قدمت للمشاركة في هذا الاجتماع الكبير لكي أشرك منظمتنا في هذه المظاهرة الضخمة. وإن نجم شمال إفريقيا وكفاحه الذي قاده منذ عشر سنوات دفاعا عن مصالح الشعب الجزائري ومع ذلك فإنني ساغتنم هذه الفرصة التي اجتمعتم فيها بكثرة بل بالآلاف لكي أذكر لكم بعض التفاصيل عن الدور الذي لعبه ومن الواجب علي أن أقول بأن المعركة كانت صعبة ومريرة.

وتحت حكومات من أكثر الحكومات رجعية، وفي الوقت الذي كان فيه الناس في بلادنا صامتين، وتحت حكم استثنائي، كان نجم شمال إفريقيا هو الوحيد الذي تجرأ على رفع الصوت للاحتجاج ضد كل سوء استعمال للسلطة والظلم والإجحاف، وليقول أمام العالم أن الجزائر لم تمت.. وإنها بإرادة أبنائها تريد أن تعيش حرة وسعيدة. وهذه الجرأة هي التي جرّت على مناضلي النجم المشاق التي لا مثيل لها،كما جرّت عليكم أكثر أنواع الحقد عنصرية.

لا لأننا كنا بباريس مدينة ثورة 1789 في حماية من القمع الذي أحدث تدميراته في هذا الجانب وفي الجانب الأخر من الحوض البحر البيض المتوسط.

لقد كنا على استعداد حين علمنا بأن المظالم، ومساوئ الاستعمار تمارس فوق الأرض الجزائرية.... بمجرد أن علمنا، اسمعنا الصوت المكبوت لشعب يصرخ وينادي الإنسانية لإغاثته.

لقد صدرت ضدنا أحكام بالسجن لمدة سنوات مع التغريم بآلاف الفرنكات، وقد عرفنا النفي والتهجير، ولم يسلم احد خلال هذا الكفاح.

وهناك أشخاص طردوا من معامل سيطروان ورونو لأنهم أعضاء بنجم شمال إفريقيا.. هناك عاطلون حرموا من المنح المقرّرة للعاطلين عن العمل بسبب أنهم حضروا اجتماعات منظمتنا.

إخواني. أخواتي.

بما أنني لاحظت في هذا المجتمع وجود نساء جئن ليسمعن صوت الشعب يجب أن أقول لكم: بأننا إذا غادرنا بلدنا بحثا – تحت أي مناخ – عن الخبز والحرية التي حرمنا منها في بلدنا، فإننا وجدنا في باريس بلدية مختلطة يوجد على رأسها قايد بشوّاشة

وحتى هذا اليوم، وتحت حكومة الجبهة الشعبية، ما زلنا نتعرض لسلسلة من الإجراءات الخاصة والقوانين الاستثنائية في قلب باريس، وهي إجراءات وقوانين لا تستعمل إلا ضدنا نحن فقط

في قلب باريس هناك مستشفى بوبيني، وهومستشفى خاص بنوع من الأمراض يبعث إليه كل العرب، كأن بهم جميعا جربا يعدي الإنسانية... نحن في كل الظروف، وفي كل الأحوال كافحنا من أجل الحرية، ومن أجل إخواننا المحرومين.

من أجل ذلك اتهمونا أكثر من مرة بكوننا شيوعيين، ووهابيين، وعملاء ألمانيا
وعملاء موسكو، وغيرها من البلدان، ونحن نقول لكم بأننا لم نكن عملاء لا لهؤلاء،
ولا لأولئك، لأننا كنا وما زلنا وسنظل دائما عملاء وخدمة للشعب الجزائري... لقد
عزمنا على تحمل كل التضحيات من أجل أن تكون الجزائر حرة ومزدهرة ومتعلمة
ونخبركم بأننا أيضا توجهنا إلى وزارة الداخلية، وقدمنا للسيد راؤول أوبوتانب كاتب
الدولة قائمتين بالمطالب، إحداهما تخص الجزائريين المقيمين في فرنسا، والأخرى
تخص الشعب الجزائري، ونخبركم أيضا بأننا علمنا وسررنا بانعقاد المؤتمر الذي انعقد
في بداية جوان بالعاصمة، وقد أيدناه رغم ملاحظتنا ضعفه وتسرعه.

وعند وصول الوفد الجزائري (إلى باريس) المنبثق عن المؤتمر، سارعنا إلى تحيته، والاتصال به، وتبادل الآراء معه حول مشكل بلدنا. ورغم موافقتنا وتأييدنا، بل وتهنئتنا لمنظمي هذا المؤتمر الذي سيكون نقطة تحول في تاريخ الجزائر، فإننا نقول لكم بصراحة بأنه يجب علينا اليوم أن نقدم لكم توضيحات نراها ضرورية بدون شك. نحن نوافق على المطالب العاجلة التي هي في الواقع متواضعة وشرعية، والتي نص عليها ميثاق المطالب الذي قدم إلى حكومة الجبهة الشعبية، وإننا نؤيدها بكل قوانا حتى نراها منجزة، رغم ضعفها، لأن المطالب الطفيفة قد تنفع في النقاط الهامة حين تساعد على التخفيف من هذه التعاسة الشعبية.

وهنا ألتزم باسم منظمتي وأمام الشيخ الجليل عبد الحميد بن باديس أن أعمل كل ما في وسعي لتأييد هذه المطالب، ولخدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعا، لكننا نقول بصراحة وبشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا، وبخصوص التمثيل البرلماني.

والواقع أن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا إداريا، وهي تابعة لسلطتها المركزية، ولكن هذا الإلحاق كان نتيجة غزو فظيع، تلاه احتلال عسكري يقوم اليوم على الفيلق التاسع عشر. والشعب لم يوافق عليه أبدا.

أما الإلحاق الذي نص عليه ميثاق المطالب فهو مطلوب إراديا باسم مؤتمر يقولون عنه إنه يمثل الشعب الجزائري. ومن ثمة فهناك فرق أساس بين إلحاق لبلادنا حصل رغم إرادتنا، وإلحاق إرادي مقبول عن طيب خاطر في المؤتمر الذي انعقد في السابع من جوان بالجزائر العاصمة (مؤتمر مغلق لمدة ثلاث ساعات).

إننا أيضا أبناء الشعب الجزائري، ولن نقبل أبدا بأن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتها، فنحن لا نستطيع مهما كانت الظروف أن نراهن على المستقبل الذي هو أمل الحرية الوطنية للشعب الجزائري.

إن هذا المستقبل يخص الجيل الصاعد. فهو وحده الذي يملك الحق في تقرير مصيره وقدره، ونحن أيضا ضد التمثيل البرلماني لأسباب عديدة. إننا نؤيد إلغاء المجالس المالية، ومنصب الوالي العام. ونقف مع إنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز في العنصر أو في الدين.

إن هذا البرلمان الوطني الجزائري الذي يتكون من عين المكان، سيعمل تحت مراقبة الشعب المباشرة، ومن أجل الشعب. ونحن نعتقد من جهتنا بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للشعب الجزائري بأن يعبر عن نفسه بحرية وبصراحة بعيدا عن كل الضغوط والمناورات الإدارية.

إنه لا يمكنني في هذا الوقت القصير أن أقول لهذا الشعب الكريم في الجزائر كل ما يجب أن أقوله، وخاصة وأني تجاوزت الوقت الذي حددته لي اللجنة المحترمة، بينما يجب أن ألفت انتباهكم طالبا من إخواني أن يتفهموا وأن يفكروا وأن يتأملوا جيدا، وبدون طيش في مشكل بلدنا المطروح أمامكم.

ورغم أني متعب ومنهك من سفرة شاقة، لأني نزلت الآن من الباخرة، فإني لا أغادر المنصة قبل أن أعبر لكم عن فرحتي وتأثري بوجودي بينكم، فوق تراب وطني.

وأخيرا، قبل أن أختم تدخلي، أشكر اللجنة المحترمة التي أتاحت لي التكلم من هذه المنصة.

سمعت منذ هنيهة الخطباء الذين سبقوني بأنهم قوبلوا باحترام وحفاوة في فرنسا من قبل حكومة الجبهة الشعبية... لا أناقش، ولا أقلل من قيمة الجو الذي دارت فيه هذه اللقاءات، لكنني أقول بأن على الشعب الجزائري أن يكون يقظا. إنه لا يكفي أن يرسل وفدا، وأن يتقدم بمطالب، ثم ينخدع بالاستقبالات منتظرا أن تتحقق الأمور تلقائيا.

إخواني.. لا يجوز النوم على الأذنين ظنا بأن الأعمال كلها انتهت، بل هي الآن ابتدأت.

يجب أن تنتظموا.. أن تتوحدوا في منظماتكم لتكونوا أقوياء، ولتكونوا محترمين، وليسمع صوتكم القوي وراء البحر الأبيض المتوسط من أجل الحرية، ومن أجل نهضة الجزائر تجمعوا أفواجا حول تنظيمكم الوطني نجم شمال إفريقيا الذي سيدافع عنكم ويقودكم في طريق التحرر".

الملحق رقم 22

النشيد الوطني لنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري:

نشيد فداء الجزائر من نظم مفدي زكرياء

فداء الجزائر روحي ومالي ألا في سبيل الحريـة
فليحي حزب الشعب الغالي، ونجم شمال إفريقيـة
وليحي جند الاستقلال مثال الفدا والوطنيـة
ولتحي الجزائر مثل الهلال، ولتحي فيها العربيـة
سلاما سلاما أرض الجدود سلاما مهد معالينا
فأنت في الكون دار الخلود غرامك صار لنا دنيا
فإنا حولك مثل الجنود لسان هواك يناجينا
سنرعى حقك مثل الأسود ولو قبضوا بتراقينا
سرى في الروح دم الفلتحـين، فأذكى فيها معاني الفدا

نخوض الكون مع الخائضين ولا نرتد ولو بالردى
ونعلي الصرخة في الصارخين، ننادي العزة والسؤددا
فلسنا نرضى مع العالمين حياة نبقى بها أعبدا
فلسنا نرضى الإمتزاجا ولسنا نرضى التجنيسا
ولسنا نرضى الإندماجا نرتد فرنسيسا
رضينا بالإسلام تاجا كفى الجهاد تدنيسا
فكل من يبغي اعوجاجا رجمناه كإبليسا
خلقنا بحكم الهوى أخوة فتبت يدا كل من فرقا
نريد حياة لنا حرة كفانا كفى من حياة الشقا
خلقنا لهذا الورى سادة ونجم الهدى عندنا أشرقا
بلادي يمينا مقدسة سنرعى عهدك طول البقا
ألا في طريق العلا سعينا ألا في سبيل الفدا والجهاد
وليسطع بأفق السما نجمنا ونعلي الصرخة في كل ساد
فها هو ذاك اللوا معلمنا حملناه اليوم فوق الفؤاد
وها هو أحمد يحدوا بنا وها هو جبريل فينا ينـاد
ألا في سبيل الاستقلال ألا في سبيل الحرية

الجزائر، بداية شعبان 1355 (17 أكتوبر 1936)

الملحق رقم 23

نص البلاغ الموجه إلى الأمة الجزائرية

13 نوفمبر 1936

بسم الله الرحمان الرحيم

بلاغ من رئيس الحزب الوطني الجزائري مصالي الحاج

إلى الأمة الجزائرية الكريمة

" أيها الشعب الجزائري الكريم، سلام عليك من ابن لك أقسم بالله، أن يضحي في سبيل حريتك، وسعادتك آخر قطرة من دمه، وآخر جزء من روحه، وآخر نفس من رمق روحه!» وإنه لقسم لوتعلمون عظيم»، سلام عليك يا شعب يوم ولدت حرا عزيزا، ويوم نشأت حرا شريفا، ويوم تصبح بإذن الله حرا طليقا، ترفرف على هضاب المجد أعلامك، تتناول نجوم السماء أحلامك، وينتصر لك في العالمين إيمانك وإسلامك! بفضل تضحيات أبنائك البررة، المفتولي السواعد، المفعمين قوة وفتوة ووطنية، وإيمانا ! الواثقين بقول رب العالمين! «والذين جاهدوا فينا لنهدينّهم سبلنا وإنّ الله لمع الصابرين».

إني أشكر لك عظيم احتفائك بي، وجليل تقديرك لهذا الابن الضعيف، والتفافك حوله، وحسن إقبالك عليه، وإن الإقبال المدهش الذي لقيتني به الأمة أنى حللت، وهذه

... تشطونها ... الحياة ...

هيا تقمصوا! أنفسكم قليلا، مهما ... لا يعني ... الأهالي! وإلى الهدى كلنا من كان بينكم لا ... الاستعمارية. قولوا! الحقيقة، وكونوا منطقيين مع أنفسكم، وأنا متأكد قد تعرضتم ... حسبكم الإهانات لا تحتمل، وقد عانيتم الإجحاف القادح اعتبارات بغيضة، ... تنتظرون التحرك؛ إخواني، لقد كنتم إلى هذه اللحظة في طريق الخطأ، وإلى أرجوكم ... أن تتحركوا في المستقبل. هذا عبر على مثقف يفر من القمح الشريف، وحين ... شخص يخدم ضد مصالح شعبه من أجل قطعة خبز مباركة. إنكم تدركون ذلك أحسن مني، وتقبلون به رغم ذلك، لكنكم سوف تندمون عليه يوما ما، عندما تجدون أنفسكم في الوضعية نفسها مثل الكثيرين. وسيأتي ذلك اليوم حتما، حيث ستقلص التضحية التي تقدمونها، وستجدون أنفسكم وحيدين تتجرعون ويلات الندم.

اعتزوا القلب الذي يحدثكم، فليس لي عليه سلطان، والخطأ خطؤكم أنتم يا من تتهربون.

ملاحظة: لقد شمل النص الفرنسي بعض الأخطاء النحوية الخاصة باللغة الفرنسية فلكل لغة عبقريتها لهذا لا يمكن ترجمة النص بأخطائه (المترجم).

الملحق رقم 26

وضعية حزب الشعب الجزائري في 1938

حسب تقرير لمصلحة شؤون أهالي شمال إفريقيا لباريس، أرسل إلى وزير الداخلية بتاريخ 25 جويلية 1938 (أرشيف 11 H 50 A).

يضم حزب الشعب الجزائري حاليا حوالي 2500 منخرط موزعين في 52 فرعا:

الناحية الباريسية: 21 فرعا؛ الأقاليم: 12 فرعا؛ الجزائر: 19 فرعا.

باريس، الدوائر 5 و6 و7: 31 منخرطا؛ الدائرة 11: 35 منخرطا؛ الدائرة 12: 15 منخرطا؛ الدائرة 13: 36 منخرطا؛ الدائرة 14: 35؛ الدائرة 15: 69؛ الدائرة 17: 18؛ الدائرة 18: 53؛ الدائرة 19: 25؛ الدائرة 20: 27.

الضاحية سان دوني: 50 منخرطا؛ أوبرفيل: 6؛ كليشي: 118؛ أركوي: 19؛ كوربفوا: 25؛ فارين كولومب:25؛ بوتو سورين:10، بولوني: 65؛ بيلانكور: 65؛ إيسي لي مولينو: 49؛ ألفور فيل: 13، نانتير: 99؛ مونروج: 26؛ ملاكوف: 26؛ لوفالوا بيري: 96.

وأنشئت فروع في المقاطعات التالية:

الشمال: ألغرانج: 17 منخرطا؛ إيرسرانج: 5؛ أولنوا: 5؛ دوي: 10، سولوبوا: 32؛ مونفرماي: 5؛ أومون: 6؛ لوفروال: 9؛ مورث إي موزيل: لونغوي: 100 منخرط ألدين ريفان: 46 منخرطا.

رون: مدينة ليون: 56 منخرطا؛ ضاحية ليون: 59.

بوش دي رون: ماسيليا: 10.
بوي دي دوم: كلير مون فيران: 27 منخرطا
لوار سانت إيتيان: 3 منخرطين.
الجزائر. تشكلت مقاطعات الجزائر الثلاث في اتحاديات.

1) اتحادية الجزائر العاصمة:

مدينة الجزائر، الدائرة 1: 106 منخرطا، الدائرة 2: 145؛ الدائرة 3: 25؛ الدائرة 4: 5؛ الدائرة 5: 8؛ الدائرة 6: 17.

كلو صالومبيي (المدنية حاليا): 23 منخرطا؛ بلكور: 140؛ القبة: 42؛ الجزائر، الدائرة 12: 60.

نقل الجزائر (معظمهم مستخدمون في مصالح النقل الجماعي): 83 منخرطا.

ميزون كاريه (الحراش حاليا): 3؛ روبية: 8؛ بوفاريك: 126؛ البليدة: 102؛ تيزي وزو: 43.

2) اتحادية وهران:

تلمسان: 77 منخرطا، عين تيموشنت: 17؛ غليزان:6.

3) اتحادية قسنطينة:

لا تضم اتحادية قسنطينة إلا 21 منخرطا.

<u>الملحق رقم: 27</u>

جدول التنظيم الإقليمي لحزب الشعب الجزائري في مقاطعة الجزائر في شهر ديسمبر 1938

الجزائر: 14 فرعا من بينها فرعا مؤسسة (السكك الحديدية لناحية الجزائر وطراموای الجزائر)[1] يضمان 500 عضو محاطين بالعديد من المتعاطفين، لاسيما في الدوائر 1 و2 و7. الأصوات التي أحرزها مصالي في انتخابات أكتوبر: 1257 من 2057 مصوت.

أومال (سور الغزلان حاليا): فرع واحد يكون قد جمع 180 عضوا في جويلية (غير محققة)

بير خادم: فرع واحد مع عبد الرحاب سمار: 129 صوتا من بين 205 مصوت

البليدة: فرع واحد حيث لعب فيه المدعو لعساكر، وهو طالب ميزابي قديم، دورا مهما ونشيطا جلب له دعم معظم التجار الميزابين، 500 متعاطف في المدينة، بينما لم يحصل مصطول إلا على 106 أصوات من 2209 مصوت، الشيء الذي كان بمثابة الفشل الذريع.

برج منايل: نواة فرع برزت مع بدوي، وهو بطال متعلم بالعربية والفرنسية.

بوفاريك: فرع واحد. وقد ظهر الأمين العام فليتة نشيطا. وفي جويلية، ضم اجتماع حوالي ألف متعاطف. وقد أحصى من بينهم 450 إلى 500 منخرط. وأحرز مصطول 311 صوت من بين 462 مصوت. مركز شغال دائما.

البويرة: فرع واحد، برئاسة حمصاوي الطاهر، تتحدث بعض المعلومات عن وجود حوالي مئة منخرط.

الشلي: فرع واحد اسمه مريجي الطيب، وقد حصل مصطول على 54 صوتا من بين 156.

شرشال: فرع واحد برئاسة بن يوسف بقال، دعمه المستشار البلدي حاج صالح حمود

وكة: فرع واحد برئاسة موفق محمد، لم يكن للفرع أهمية حقيقية.

القبة: فرع واحد برئاسة جوراطي بن يوسف، 96 صوتا لصالح مصالي من 527.

ميزون كاريه (الحراش حاليا): فرع واحد برئاسة قنفود عبد القادر، سائق سيارة أجرة مدعوم من مستشارين بلديين.

رويبة: فرع واحد، دور نشط قام به شابري شعبان، رئيس لجنة الدفاع عن العمال المسلمين الجزائريين، 121 صوت لصالح مصالي من 105 (هكذا).

ويشير التقرير إلى خلايا غير منظمة ذات أهمية متغيرة تكشف عنها نتائج الاقتراع في:

عين طاية 23 صوتا لمصالي من 105

عنبة 346 صوت لمصالي من 755.

عامة 112 صوت لمصالي من 229

بئر مراد رايس 53 صوتا لمصالي من 96

بئر التوتة: مناضل نشيط: حاج قاسم.

25 صوت لمصطول من 131

بو عينان 133 صوت لمصطرل من 416

كوربي 40 صوت لمصطول من 250

فيليكس فور 44 صوت لمصطول من 153

فون دوك 142 صوت لمصطول من 497

برج الكيفان (فورندلو سابقا) 68 صوت لمصطول من 84

حسين داي 199 صوتا لمصطول من 325

الشفة 40 صوت لمصطول من 177

ميلرفيل 232 صوت لمصطول من 753

موزاية 149 صوت لمصطول من 320

ريفي 139 صوت لمصالي من 267

روفيقو (بوقرة حالي) 250 صوت لمصالي من 520

سان بيير سان بول 51 صوت لمصالي من 285

سيدي موسى 75 صوت لمصالي من 115

الصومعة 167 صوت لمصطول من 790.

ملاحظة: يجب الإشارة إلى أن اقتراع 24 أكتوبر قد منح بعض الأصوات لمصالي في كاب ماتيفو (5) والحراش (9) والماريشال فوك (17) والرغاية (17).

دائرة تيزي وزو

بلس: فرع واحد برئاسة شاوش مصطفى، وقد حافظ على نشاط جدي؛ وحصل مرشح حزب الشعب الجزائري على 296 صوت من بين 1531 ناخب.

الأربعاء إيراثن (فورناسيونال سابقا): نواة غير منظمة: بضعة مناضلين مشتتين بين الدواوير، وهم في الغالب منخرطون عائدون من فرنسا فيفقدون نشاطهم بسرعة أو يعودون إلى فرنسا. وقد توقف مصالي سنة 1936 في بني دوالة حيث التقى نواة صغيرة من المتعاطفين؛ لكن لم يتم القيام بأي تنظيم.

- نواة غير منظمة: التبليغ عن نواة ضعيفة في دوار بوعكاش (قرية تيروال).
- بور غيدون: نواة غير منظمة، بضعة متعاطفين معزولين لم يكن لهم أي نشاط مركز، حيث حصل مرشح حزب الشعب الجزائري على صوت واحد يوم 17 أكتوبر.

دائرة المدية

المدية: فرع واحد برئاسة فكار أحمد، متعلم بالعربية والفرنسية، حوالي مائة منخرط في بداية سبتمبر، لكن لم يحصل مرشح حزب الشعب الجزائري إلا على 17 صوتا من 1810 ناخب، وهو ما كان بمثابة ضربة قوية إلى الفرع الناشئ.

لا أثر لأي نشاط ببلديات الدائرة الأخرى.

دائرة الشلف (أورليانفيل سابقا)

لوحظ فقط أثر انخراط في تنس، في بداية سبتمبر، لصالح مناضلين محل اعتقال.

دائرة مليانة

لا إشارة لأي نشاط في تراب المقاطعة.

---

(1) وهما شركتا طراموای كانتا تعدان عددا كبيرا من المستخدمين المسلمين، محصلين بالأخص.

أرشيف Aix (11 H 50)

الملحق رقم: 28

برنامج حزب الشعب الجزائري

حوار مع مصالي نشر في جريدة لاجوستيس، 17 أوت 1937.

... لن نخفي أبدا -أصدقائي وأنا- تصورنا السياسي فيما يخص المشكل الجزائري. فبرنامجنا يتشكل من قسمين: مسألة المطالب الفورية التي لم نتوقف أبدا عن الكفاح من أجل تحقيقها.

ويمكن اختصار هذه المطالب في تطبيق الإجراءات الديمقراطية، والقوانين الاجتماعية وقوانين العمل، وكذلك في تطبيق قانون 1905 حول فصل الكنيسة عن الدولة وإعادة أملاك الحبوس وإسناد تسييرها إلى الإسلام...

ويمكن ترجمة الحريات الديمقراطية التي يكافح من أجلها كل الجمهوريين في الجزائر بالاقتراع العام في كل المجالس الجزائرية.

الجزء الأول

الفصل الأول

الجزائر غداة الحرب العالمية الأولى1919-1926

الباب الأول

السياق الاقتصادي الاجتماعي والوضع السياسي للجزائر المسلمة

الباب الثاني

أوريبو الجزائر والقضية الجزائرية

الباب الثالث

الشبان الجزائريون الأمير خالد

الباب الرابع

الماركسيون الفرنسيون والقضية الجزائرية

الباب الخامس

المهاجرون الجزائريون الطليعة الثورية

الباب السادس

المعتدلون قبل 1930

الباب السابع

نجم شمال أفريقيا والحزب الشيوعي قبل 1930

الباب الثامن

الذكرى المائوية للاستيلاء على مدينة الجزائر

الباب التاسع

الأزمة الجزائرية1932- 1935

الباب العاشر

الطليعة – التفاوت

الباب الحادي عشر

1935 نهاية مرحلة

الباب الثالث عشر

منظمة المؤتمر الإسلامي الجزائري

الباب الرابع عشر

معركة أنصار المؤتمر لصالح مشروع فيوليت

الباب الخامس عشر

نجم شمال إفريقيا يدين الاندماج السياسي وإلحاق الجزائر بفرنسا

الباب السادس عشر

صعوبات المؤتمر الثاني وصعود حزب الشعب الجزائري

الباب السابع عشر

كفاح حزب الشعب الجزائري

الباب الثامن عشر
الوضع قبيل الحرب العالمية الثانية

الجزء الثاني
1939 – 1951

الفصل الرابع
الجزائريون خلال الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945

الباب التاسع عشر
الانتظار من بداية الحرب إلى الإنزال الأمريكي في شمال إفريقيا (سبتمبر 1939 -نوفمبر 1942)

الباب العشرون

محاولة الحوار البيان (نوفمبر 1942- ماي 1945)

الباب الواحد والعشرون

أحداث ماي 1945

الباب الثالث والعشرون
القضية الوطنية الجزائرية مطروحة في باريس على المجالس الفرنسية

الباب الرابع والعشرون

الحركة الوطنية الشعبية في بحثها عن السبيل

الباب الخامس والعشرون

حزب الشعب الجزائري

الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

حزب الجماهير الشعبية القوي

الباب السادس والعشرون

فشل العمل السياسي والعسكري

الصعوبات